الاهالي

الخميس ٢٨ / ١٢ / ١٩٩٥ - العدد (٢٤٦) - الثمن (١٥٠) فلساً



الدكتور لبيب قمحاوي نائب رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان لـ«الأهالي»:

توجان فيصل:

لماذا التضييق على الاغلبية الصامته؟



شبيلات يرفض المساومة على مركز النقيب قبل اعتقاله



علمت«الاهالي» انه وقبل اعتقال نقيب المهندسين ليث شبيلات بعدة ايام، وفي لقاء له مع وزير البلديات نادر الظهيرات، ابلغه الاخير بان لا يرشح نفسه لموقع نقيب المهندسين في الانتخابات المزمع اجراءها في شباط ١٩٩٦، لكن ليث شبيلات رفض هذا الطلب. وعندما سأله ليث شبيلات فيما اذا كان هذا الطلب يمثل رأيه الشخصي، أجاب ان هذا رأي وموقف رئيس الوزراء الشريف زيد بن شاكر.

ويبقى السؤال الذي يحتاج الى اجابة، هل رفض ليث شبيلات لطلب الوزير ورئيس الوزراء يفسر اعتقاله باسباب وتهم اخرى؟

ريما شبيلات لـ «الاهالي»

اعتقال ليث رسالة للمعارضة لتغلق فمها

بفضل القانون الانتخابي لمجلس الحكم الذاتي

فلسطينيو القدس يصوتون في مراكز البريد وكأنهم جالية !!

فوضى قضائية دولية

احكام عرفية في شركة الغزل والنسيج بالزرقاء!

كل عام وانتم بخير

اسرة « الاهالي » تنتهز حلول العام الجديد لتقدم أجمل التهاني والتبريكات وتتمنى ان يحمل العام المقبل بشائر الخير على شعبنا وامتنا.

وبهذه المناسبة تحتجب « الاهالي » عن الصدور العدد المقبل على ان تعود العدد الذي يليه.

وكل عام وانتم بالف خير

لسعة



الى اعضاء مجلس النواب

من مقاعد الاهالي

● سالم النحاس

يمثل حزبنا امام القضاء بتهمة الارتباط بجهات خارجية هي الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.. وتتبع الحكومة والاشخاص الذين غادروا صفوف الحزب كل منهم لسبب او آخر، منهج التشكيك باستقلالية حزبنا والطعن بهويته الوطنية المستقلة كجزء من حركة الطبقة العاملة الاردنية المنظمة وجزء من الحركة الوطنية الاردنية.

ونحن لا نستطيع ان نستبق الاحداث فلدينا ما يرد على هذه الطعونات والتشكيك، ولكننا نضع هنا مواصفات الحزب المستقل، ليس من موقع الدفاع بل من موقع التذكير بمقولة هامة لماركس تؤكد «ان اختبار صحة فكرة ما لا يتحقق بمقارنتها بفكرة اخرى، بل بمقارنتها اساساً بالواقع».

والواقع كما يبدو لحزبنا في الاردن يختلف عن الواقع في اي بلد عربي آخر لسبب جوهري بسيط يعبر عن نفسه باندماج ابناء الشعبين الاردني والفلسطيني في الاردن في حياة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية واحدة، لا تستثني حق فلسطينيي الاردن وهم مواطنون في الدولة الاردنية، من المشاركة في النضال التحرري الفلسطيني، كما لا تستثني حقهم في المشاركة وفي اطار المجتمع الاردني الموحد، في النضال الوطني الديمقراطي الاردني.

اننا بعد هذا نضع بين يدي القارىء مجمل العوامل التي تحدد الهوية الوطنية ليس لحزبنا «حشد» وحده بل ولأي حزب من الاحزاب.

اولاً: الجمهور

لا يخفى على احد ان العنصر الرئيسي الاول، الذي يحدد هوية حزب ما هو جمهور اعضائه الحزبيين، وحزب الشعب الديمقراطي الاردني هو اردني من حيث هويته لأن جمهور اعضائه من ابناء الاردن وهذا واضح لكل من يعمل في السياسة والتنظيم ولكل من لا يعمل. ان حزب الشعب الديمقراطي الاردني يستوعب في صفوفه ابناء الطبقة العاملة الاردنية وسائر الكادحين الاردنيين من ابناء الشعبين الاردني والفلسطيني الذين يشكلون في الاردن نسيجاً اجتماعياً واحداً ويشتركون معا في حياة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية واحدة ويعيشون في ظل مجتمع واحد وفي اطار نظام سياسي واحد. وهذا العنصر لا يحتاج الى اثبات او تأكيد الا لاولئك الذين يختلط عليهم الامر فيتصورون ان اية علاقة كفاحية او تحالفية شبه دائمة او مؤقتة او موسمية او استراتيجية او تكتيكية، مع اي حزب اخر أواحزاب مجتمعه اخرى داخل البلاد او خارجها سوف تؤثر في جمهور اعضاء حزب الشعب فتحولهم بقرار سحري ذاتي الى غير اردنيين. لا شيء يمكن ان يغير الهوية الوطنية لجمهور اعضاء هذا الحزب ومن يعتقد غير ذلك لا بد ان ينتمي الى عالم اخر غير واقعي او انه يريد ان يلوي عنق الواقع لكي يشكله حسب أهوائه وآرائه وأهدافه السياسية.

ثانياً: البرنامج

اما العنصر الثاني ، الذي يحدد الهوية الوطنية لحزب من الاحزاب، فهو برنامجه السياسي ولا نظن ان بامكان احد ان يصوغ لجميع الاحزاب في هذا العالم برنامجا سياسيا واحدا او حتى ان يصوغ لاحزاب الطبقة العاملة في بلدان الطوق العربية برنامجا واحدا او حتى ان يصوغ لكل من الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب برنامجا واحدا، وهذا واضح على كل حال من التمايز الواضح في برنامج كل من الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب الديمقراطي. فبرنامج الجبهة الديمقراطية ينطلق من واقع حياة الشعب الفلسطيني وصراعه مع العدو الاسرائيلي ومن اهداف نضاله المرحلية والاستراتيجية البعيدة المدى. وهذا البرنامج علاوة على جمهور اعضاء الجبهة يحدد هويتها الوطنية. اما برنامج حزب الشعب الديمقراطي فينطلق من واقع حياة المجتمع الاردني بجناحيه الاردني والفلسطيني ومن صراعه ضد العدو الاسرائيلي ومن اهداف نضاله الوطني الديمقراطي، وهذا البرنامج علاوة على جمهور اعضاء الحزب يحدد هو الآخر هويته الوطنية، وهي هوية اردنية لا غموض فيها. وكما للجبهة الديمقراطية برنامجها السياسي فلحزب الشعب الديمقراطي كذلك برنامجه السياسي وفي هذا تأكيد واضح على الهوية الوطنية لكل من الحزبين.

ثالثاً: المهام

والعنصر الثالث، الذي يحدد الهوية الوطنية لحزب من الاحزاب فهو ما يشتقه هذا الحزب من مهام نضالية على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية وغيرها اي على مستوى العمل في صفوف الجماهير دفاعا عن حقوقها ومصالحها وعلى قاعدة برنامجه الخاص. ولا يمكن لاحد ان يتصور ان حزبا ما من الاحزاب يشتق مهامه النضالية في صفوف الجماهير من برنامج حزب اخر او من وقائع الحياة وتطوراتها في بلد آخر. وهذا العنصر الثالث الذي يحدد مع غيره من العناصر الهوية الوطنية لحزب ما هو العنصر الاكثر حسماً في انتماء هذا الحزب الى الحركة الوطنية في بلده. وكما نعلم فان المهام النضالية التي يشتقها حزب الشعب الديمقراطي من برنامجه السياسي الخاص والمتميز تماما عن البرنامج السياسي للجبهة الديمقراطية ويشتقها كذلك من واقع الحياة في الاردن في تطورها وتناقضاتها تؤكد بشكل واضح ان حزبنا ينتمي فعلا للحركة الوطنية الاردنية وليس لأي حركة وطنية اخرى.

هذه هي العناصر الرئيسية الثلاث، التي تحدد الهوية الوطنية لحزبنا وهي نفسها التي تحدد من حيث المبدأ الهوية الوطنية لأي حزب في هذا العالم. يضاف الى هذا كله ان لحزبنا هيئاته القيادية المركزية التي تختلف في تشكيلها وبالتاكيد في الكثير من مهماتها عن الهيئات القيادية المركزية للجبهة، فللحزب لجنته المركزية ومكتبه السياسي وامانة سر لجنته المركزية، ولا نعتقد ان توفر هذا كله غير كاف لاثبات وتأكيد هويته الوطنية. اما اذا كان لدى الحكومة او الانتهازيين عناصر اخرى تحدد الهوية الوطنية للأحزاب بشكل عام فلن يكون ضارا اذا تم ارشادنا اليها.

يا أصحاب الابشة من هرولوا الى الجسر؟

● اسامه الرنتيسي

كشفت الزيارة التي لم يكتب لها النجاح للوفد«الشعبي» الاردني الذي كان يرغب بالوصول الى مدينة نابلس من اجل مشاركة اهلها فرحهم بخروج الاسرائيليين الذين اعادوا انتشارهم حولها، ودخول سلطة عرفات، ان كل مايجري في دائرة ما يسمى بالعملية السلمية مرجعه الاول والاخير أمن اسرائيل، ولهذا فان سلطات الاحتلال هي صاحبة القرار حتى في مناطق سلطة الحكم الذاتي المحدود.

فقد جاء منع ٥١٨ شخصية اردنية من عبور الجسر ـــ عددهم في الكشف الاصلي ٦٧٠ ـ رسالة واضحة من الاسرائيليين بأن الحل والربط بيدهم ليس فقط فيما يتعلق بالجانب الامني بل ايضا فيما يخص العلاقات الاردنية ـــ الفلسطينية على المستوى الشعبي وشبه الرسمي واذا عدنا الى السبب الحقيقي لهذا الحشد الواسع بعيدا عن ما قيل من بعض المشاركين بقيادة آل المصري ممثلة بالسيد طاهر المصري الذي نظم كافة اجراءات الوفد من اختيار الاسماء والتنسيق مع السلطة الفلسطينية، البعض فان العامل الانتخابي طغى على الاسماء المشاركة، لأن آل المصري يعترفون فرض سيطرتهم في انتخابات مجلس الحكم الذاتي عن دائرة نابلس، وقد قاموا هنا باتصالات واسعة مع اهل نابلس بهدف تجنيد الاصوات في الداخل بما في ذلك حملة للتسجيل من هنا في داخل نابلس.

والسبب الثاني محاولة ايجاد صلة ما بين الشعبين الاردني والفلسطيني تساهم في فتح الطريق لاحقا او تسهيل فتح الطريق لاتمادمساء فيما بين السلطتين وفي اطار وادي عربة واوسلو، وقد جاءت تركيبة اعضاء الوفد بقيادة رجال الاعمال وهم الاكثر نشاطا في للمتجمعين على جانبي النهر والاكثر تأييداً للمعاهدتين، وتأتي هذه الخطوة على طريق ايجاد او الاستفادة من تطبيقات اوسلو / وادي عربة، يعزز ذلك ان مدينة نابلس هي الموقع المعروف بالاكثر ملاءمة لرجال الاعمال ونشاطهم المستقبلي في استعادة قيادة نابلس في اطار اوسلو ومستحقاته.

وسبب اخر لا يقل اهمية عن الاسباب التي ذكرت سابقا ، ان الاردنيين الذين وافقوا على الزيارة هم من جماعة رجال الاعمال السياسية والتجارية، الذين يحاولون ايجاد مايتفع من اتفاقتي اوسلو / وادي عربة.

موقف السلطة

واذا عدنا الى الموقف الذي مارسته سلطة الحكم الذاتي المحدود ممثلة بمسؤول الارتباط الامني مع الجانب الاسرائيلي جميل الطريفي الذي تسلم كشف الاسماء منذ فترة طويلة الا انه لم يقدمها الى السلطات الاسرائيلية الا قبل يومين من وصول الوفد الى الجسر، وهذا يعكس نوعا من التواطؤ ما بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية بعدم السماح للوفد بالوصول الى نابلس بحجة ان الـ ٤٨ ساعة وقتا غير كاف للتدقيق بمن يسمح له ومن لا يسمح له بالدخول الى نابلس.

مؤشرات كثيرة تدل على ان تفكير قيادة السلطة فيما يتعلق بمدينة نابلس اكبر من تنظيم حشد واسع لاستقبال رجال الشرطة وقياداتهم ، فهل يعكس عرفات بمدينة نابلس عاصمة محتملة للسلطة الفلسطينية خصوصا وانه يقبع نلثه منها للرئاسة، ويبدو ان لحركة فتح قوة لا يستهان بها ويستدل على ذلك من المشهد الكبير الذي تم ترتيبه للقاء عرفات الذي حيا في خطابه امريكا وروسيا ومصر ولم يقم بتوجيه اية اشارة الى الاردن وهذه تحمل مضامين سياسية ترجمت نفسها على الوفد الذي لم يصل.

وفي الوقت الذي يحرص عرفات على استعادة العشائرية بقيادة رجال الاعمال الفلسطينيين، ويظهر هذا من خلال مسار الانتخابات المقبلة، الا انه يعي ان لهذه السياسة مخاطرها اللاحقة ، ولهذا فهو مع اعادة العشائرية الضعيفة اما العشائرية القوية التي تمثلت في الوفد فانه لا يحتمل مخاطرها المستقبلية.

ومع ان عرفات الذي تم استضافته في منزل المرحوم حكمت المصري قد ذرف الدموع عندما جاء الحديث عن حياة المرحوم حكمت وبحضور جميع آل المصري ولكن بدون عبدالهادي الموجودين في الاردن فان اسلوبه في التعامل مع القيادات الفلسطينية كان ظاهرا على الجسر.



الموقف الاسرائيلي

الجانب الاسرائيلي وكما قلنا سابقا لم يرغب بأن تمر هذه القضية دون ان يؤكد رسالته الدائمة والواضحة بأن الحل والربط بيده ليس فيما يخص الجانب الامني فقط «طلب اعطاء مهلة للتدقيق الامني بالاسماء لم يوفرها لهم جميل الطريفي» بل ايضا فيما يخص العلاقات الاردنية ـــ الفلسطينية على المستوى الشعبي وشبه الرسمي ولا تقبل اسرائيل بأية علاقات مستقبلية اذا لم تكن محكومة بقرارها فقط.

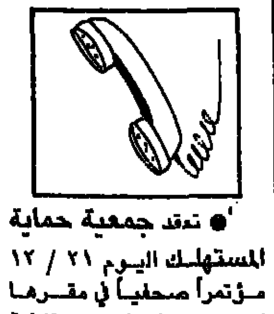
وهذه رسالة واضحة فهمتها الحكومة ورجال الاعمال والساسة واهل نابلس الذين ما زالوا في ذلك اليوم يحتفلون.

الخلاصة

رغم المشاعر النبيلة التي تم استغلالها من قبل الاكثر هرولة من اعضاء الوفد التي صاغوها في مقالات صحفية حول التوأمة بين السلط ونابلس والتي كانت مدخل احاديثهم الا انهم تعاموا عن قصد مدروس بتغطية الفشل الواضح لمشروعاتهم وطموحاتهم التي يسرونها قادمة فيما يسمى بمعاهدات السلام، ولهذا لم يشر احدهم الى ذلك النابلسي الذي وقف وهتف بصوت عال«لا لا للاستسلام».

عندما دلف اعضاء الوفد الى الباصات تاركين الجسر في طريق عودتهم الى فندق عميرة الذي غادروه صباحا.

ناس ...



● تعقد جمعية حماية المستهلك اليوم ٢١ / ١٢ مؤتمراً صحفياً في مقرها لتوضيح قرارها حول مقاطعة القهوة .

● عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر في بيروت صدر مؤخراً كتاب (تعقيبات على الاستشراق) للمفكر والناقد الفلسطيني ادوارد سعيد .

● يُقام في قاعة المعارض في المركز الثقافي الملكي معرضاً للفنان شوقي البعبع وذلك يوم السبت ٢٣ ولغاية ٢٨ / من الشهر الجاري .

● في غمرة الاحتفالات بالفية ابي حيان التوحيدي يتم في عمان تصوير سيرة حياة فيلسوف الادباء واديب الفلاسفة في مسلسل تلفزيوني ، السيناريو كتبه السوري خيري الذهبي والاخراج للاردني صلاح ابو هنود وسيعرض في رمضان .

● يلعب الممثل الاردني نديم صوالحة دور البطولة في مسرحية تعرض وجهة النظر العربية في الحروب الصليبية .

بالعضل

● اسامة الرنتيسي

الحكومة والقهوة

نعرف ان الحكومة لم تكن غائبة عن قرار جمعية حماية المستهلك بمقاطعة القهوة بل ان التنسيق بينهما كان واضحاً للعيان. فاصدر رئيس الحكومة قراراً بالتضامن مع الجمعية ومنع تقديم القهوة في اروقة الرئاسة.

هذا التنسيق لا يجحف للجمعية التوجه الذي انتهجته بقرارها مقاطعة القهوة، ونحن تضامنّا مع قرار الجمعية رغم معرفتنا بدور الحكومة في هذا الموضوع، وكان هدفنا ان نساهم في تطوير ادوات الرفض الشعبي لكافة سياسات التجويع، وقلنا لتكن البداية في القهوة، رغم قناعتنا الجذرية ان قرارات المقاطعة هي صيغ ليبرالية اصلاحية لا توصل التوجهات الى نهاياتها وتساعد الحكومة على التملص من دورها المطلوب في مثل هكذا قضايا، وتاريخياً لم تنجح قرارات المقاطعة إلا فيما ندر حيث نجحت في مصر عندما قاطعوا الدجاج ونجحت بشكل بسيط في بريطانيا.

نحن نعتقد ان قانون وزارة التموين اذا تم تفعيله باتجاه خدمة المستهلك الاردني فانه قانون جيد ويلبي الغرض، فماذا يضير الوزارة، إذا استوردت هي مادة القهوة او غيرها من المواد التي يتم استغلال المستهلك فيها استغلالاً بشعاً.

لقد تضخمت اسعار اكثر السلع في الفترة الاخيرة وبعضها سلع اساسية، ويدور الحديث عن زيادة في اسعار الخبز والادوية وغيرهما، فهل ستشارك الحكومة المستهلك في مقاطعتها ام تتخذ اجراءات تحمي المواطن من الجشع والاستغلال.

نحن مع الجمعية في توجهاتها، ولكننا لسنا مع الحكومة في تملصها من اداء دورها.

انتخابات غريبة في نادي الرصيفة



وسط اجواء من الاستهجان وعدم الرضى جرى الاسبوع الماضي انتخاب هيئة ادارية جديدة لنادي الرصيفة، حيث تم انتخاب هيئة ادارية تشكلت في اغلبها من موظفي البلدية ولاعبي النادي، ولم يترشح خارج هذه القائمة سوى عضوين كانا قد استوفيا الشروط المجحفة التي وضعت للترشيح.

وبغية التدخل في نتائج الانتخابات، عن سبق نية واصرار، كانت الهيئة الادارية السابقة قد رفضت تحويل عدد كبير من الاعضاء المؤازرين الى اعضاء عاملين، كما ان هذه الهيئة الادارية السابقة رفضت اجراء تسوية مالية مع الاعضاء الذين كانت قد تراكمت عليهم الاشتراكات وجاؤوا لتسديدها كشرط من شروط الترشيح والانتخاب.

كما ان الهيئة الادارية لم تعلن شروط الترشيح، فتفاجأ اعضاء الهيئة العامة بشرط جديد لمن يريد ترشيح نفسه وهو ان يكون حاصلاً على شهادة عدم محكومية وهذا غير معمول به في النوادي الاخرى في المملكة.

وجاء في رسالة لـ «الاهالي» من عدد من اعضاء الهيئة العامة ان شروطا واجراءات كثيرة تهدف الى وضع النادي وادارته في ايدي مجموعة معينة.

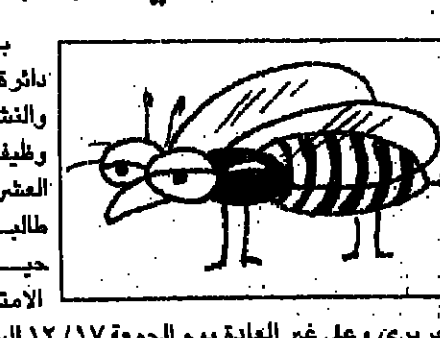
معلمو وكالة الغوث يضربون عن العمل

حدد معلمو وكالة الغوث في الاردن يوم الثلاثاء ٢ / ١ / ٩٦ اضراباً عن العمل احتجاجاً على عدم صرف زيادة للعاملين في الاردن اسوة بزملائهم العاملين لدى الوكالة في المناطق الاخرى.

نقابة تجار المواد الغذائية تتهم جمعية المستهلك بعدم الدقة

اتهمت النقابة العامة لتجار المواد الغذائية جمعية حماية المستهلك بعدم الدقة في ذكرها لتكاليف مادة القهوة المستوردة واسعار بيعها في الاسواق العالمية وذلك بعد ان نفذت الجمعية حملتها الوطنية لمقاطعة القهوة لعدم التزام التجار باسعار محددة لها. رغم انخفاض سعرها عالمياً.

الوظيفة في الجيبة



بعد اعلان دائرة المطبوعات والنشر لشاغر وظيفي تقدم العشرات من طالبي الوظائف حيث عقد الامتحان التحريري وعلى غير العادة يوم الجمعة ١٧ / ١٢ الساعة العاشرة والنصف صباحاً.

وما اثار غضب العديد من المتقدمين للوظيفة ان تطمينات لبعض الشخصيات قد تمت امامهم من قبل مسؤولي الدائرة بان طلبات ابنائهم مقبولة وسيفوزون بالشاغر الوظيفي.

ايقاف المعونة عن ٥ الاف مستفيد

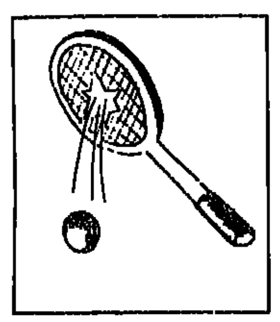
علمت «الاهالي» ان صندوق المعونة الوطنية قد قام بايقاف المعونة عن مايقارب ٥ الاف حالة من المستفيدين بحجة عدم انطباق الشروط والاسس اللازمة لصرف المعونة لهم.

توضيح من مادبا

جاءنا التوضيح التالي من بلدية مادبا بخصوص ما نشر بالعدد رقم ٢٤٣ تاريخ ٧/ ١٢/ ١٩٩٥ التنقلات التي حصلت هي ضمن صلاحية رئيس البلدية حيث تم تعيين خاتم الخضير رئيساً للديوان ويحمل دبلوم معهد ادارة عامة خلفاً للسيد مصبح البواريد الذي عين مديرا للبلدية وعين السيد رياض الطيب سكرتيرا للعلاقات العامة بالبلدية ويحمل مؤهلات سكرتاريا دورات مكاتب من دائرة التعليم وخدمة مجتمع من جامعة اليرموك وتم تعيين زهران محمد رئيسا لقسم اللوازم.

اننا قمنا بنقل احد موظفي الديوان ليعمل سكرتيرا حرصا منا على توفير المال العام حيث يوجد خمسة موظفين بالديوان وان العمل يستحق اثنين فقط.

مواطن أردني: البضائع الإسرائيلية لن تدخل بيتي أبداً و... هشام يانس يبكي في «اسرائيل»!



في صحيفة «يديعوت احرنوت» كتب سمدار بيري مقالة تحت عنوان «تطبيع غير طبيعي!»

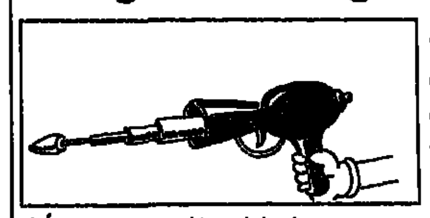
ومن هذه المقالة:

«هشام يانس، النصف المشتهر للثنائي الفكاهي الأردني «نبيل وهشام»، لم يخجل من البكاء لشدة الانفعال الاسبوع الماضي، فالجمهور الذي ملأ قاعة مسرح الكامري في تل ابيب، قد نهض في ختام العرض وصفق على مدى عدة دقائق.

غير ان لهشام سببا وجيها آخر للانفعال ايضا، اقل لطافة، فقبل ساعات من افتتاح العرض الأول في تل ابيب، علم بان رابطة الفنانين الأردنيين قررت لفظه من صفوفها بسبب عروضه في اسرائيل، اما شريكه، نبيل صوالحة، فلم ينقذه من قرار الطرد إلا كونه ليس عضوا في الرابطة، غير ان العقاب من شانه ان ينطبق عليه ايضا إذا ما قررت الرابطة الزام مشتري بطاقات العروض في الأردن مقاطعة عروض الثنائي.»

وفي هذا السياق، وفي فقرة اخرى من مقالته يقول «بيري»: «وفي هذه الاثناء، اضرمت النيران في محل تجاري في عمان بعد ان حشد صاحبه رفوفه بالبضائع من انتاج اسرائيلي، وقد برر س. د. المعلم في مدرسة ثانوية محلية، عملية الاحراق فقال: «هذا السلام هو سلام»... « وليس سلامي، فلم يكلف احد نفسه عناء اشراكي في قرار صنع هذا السلام، والبضائع الاسرائيلية لن تدخل بيتي ابداً».

أمانة عمان تتجاوز في اغلاق احد الفنادق



قامت امانة عمان الكبرى يوم السبت قبل الماضي باغلاق احد الفنادق المعروفة في عمان بالشمع الاحمر وذلك بسبب مخالفات في الابنية.

وكان موظفو الامانة قد حضروا الى الفندق يوم الخميس واعطوا ادارته مهلة ثلاثة ايام حتى يصوب اوضاعه، الا انهم لم يلبثوا ان حضروا مجدداً في يوم السبت ومعهم الشرطة وقاموا باغلاق الفندق بالشمع الاحمر، وذلك قبل نهاية المهلة التي كانوا قد حددوها له. هذا التصرف حدا بمدير الفندق الى التوجه الى محافظ العاصمة حيث ابرز له الكتاب الذي يمهله فيه موظفو الامانة ثلاثة ايام، فما كان من المحافظ الا ان اصدر تعليمات باعادة فتح الفندق ثلاثة ايام اخرى يغلق بعدها حتى يصوب اوضاع المخالفات.

« شيحان » تفصل «١٨» موظفاً



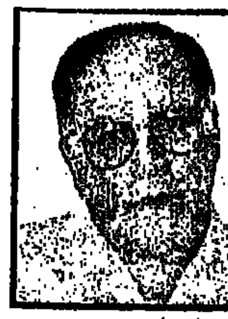
قررت صحيفة «شيحان» الاستغناء عن «١٨» موظفاً من العاملين لديها حيث سلمتهم كتب الاستغناء عن خدماتهم يوم الاثنين ١٢/٢٥.

ويأتي هذا الاستغناء كما علمنا من اجل ضبط وضغط النفقات!!.

لأول مرة في تاريخ الصحافة في الأردن:

رئيس تحرير «المجد» أمام محكمة الجنايات

في بادرة غريبة ومستهجنة، والأولى من نوعها في تاريخ الصحافة في البلاد والمنطقة عموماً يتم تقديم صحفي ورئيس تحرير جريدة لمحكمة الجنايات على خلفية مواد منشورة. حيث يمثل الكاتب والصحفي المعروف رئيس تحرير جريدة «المجد» الاستاذ فهد الريماوي امام محكمة جنايات عمان بعد غد السبت ٩٥/١٢/٣٠ بتهمة نشر مقالة لاحد قادة المعارضة في دولة البحرين ينتقد فيها الممارسات القمعية لمسؤول جهاز الأمن والمخابرات في البحرين البريطاني الجنسية «اندرسون»، بما يسيء لدولة شقيقة!!؟



ويواجه الزميل فهد الريماوي في حال ثبوت التهمة المنسوبة اليه السجن لمدة خمس سنوات.

ويذكر ان الزميل فهد الريماوي، يداوم في المحكمة منذ عدة ايام، حيث انه مطلوب على ذمة ثلاث قضايا نشر، بعضها شبيه بالتهمة المذكورة أعلاه، وبعضها يتعلق بلجنة مقاومة التطبيع. كما تمت مداهمة المطبعة التي تطبع فيها الجريدة الساعة العاشرة ليلاً بهدف مصادرة العدد الذي يحمل مانشيت «شبيلات يفضل اللجوء للصمت».

لكن الجريدة كان قد تم طبعها وتوزيعها قبل ذلك.

وتأتي هذه المضايقات للزميلة «المجد» ورئيس تحريرها على خلفية دورها المعارض لاتفاقية اوسلو ومعاهدة وادي عربة.

وقد علمت «الاهالي» انه تم توجيه تهمة اخرى لرئيس تحرير المجد، سيمثل في ضوئها امام القضاء العسكري وهي نشر اخبار تتعلق بسير التحقيق مع ليث شبيلات.

كي لا يصير السلام ايديولوجيا اجماع وطني يتم فرضه بالبطش والقوة!

● لميس اندوني

في اقل من اسبوع وبفارق يوم واحد، اعلنت عمان عن اعتقال ابرز معارضي اتفاقية السلام الاردنية ـ الاسرائيلية، فيما تم في غزة توقيف واستجواب رئيس اللجنة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن وبالرغم من الفروقات بين كل من الشخصيتين: المهندس ليث شبيلات والدكتور اياد السراج، فان الحادثتين جاءتا في سياق سلسلة من الاجراءات والممارسات من قبل الحكومة الاردنية والسلطة الفلسطينية، كل على حدة، بهدف التضييق على القوى والاصوات المعارضة للاتفاقات الموقعة بين الاردن ومنظمة التحرير واسرائيل.

فمنذ توقيع اتفاقية السلام الاردنية ـ الاسرائيلية في تشرين الاول «اكتوبر» ١٩٩٤، وعودة الرئيس ياسر عرفات الى غزة وفقا لشروط اسرائيلية في تموز «يوليو ١٩٩٤»، والسمة الغالبة على الحياة السياسية في الاردن هي التراجع المستمر في الحريات العامة والتضييق على الحريات السياسية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية، التي عانت منذ سنوات متعاقبة من القمع العسكري الاسرائيلي.

في الحالتين فان مصدر التوتر الرئيس بين الحكومة والمعارضة او السلطة والمعارضة في مناطق الحكم الذاتي كان ولا يزال وجود معارضة قوية للاتفاقات المعقودة مع اسرائيل، او على الاقل لبعض الشروط التي تتضمنها هذه الاتفاقات وفي بعض الاحيان تقتصر الانتقادات على الاداء سواء الداخلي كما هي الحال في الاردن، وبالاخص الممارسات الامنية، وكذلك الاداء التفاوضي كما هي الحال على الصعيد الفلسطيني.

وبالرغم من عدم دقة وضع اللوم بشكل مطلق على عملية السلام لتحليل وتفسير تدهور الحريات العامة في الاردن والتضييق على الحريات في مناطق الحكم الذاتي، فان طبيعة الاتفاقات المعقودة، وبعض الشروط التي تتضمنها خلقت اجواء من التوتر عكست نفسها على اوضاع الحريات الديمقراطية بما فيها حرية الصحافة في الاردن ومناطق الحكم الذاتي فالاتفاقية الاردنية ـ الاسرائيلية تدعو الى التطبيع الكامل بين البلدين وهي تصل الى مستوى من الشراكة لدرجة لم تصلها حتى الان اي اتفاقية معقودة ومعمول بها بين ايه دولتين عربيتين هذه «الشراكة» تفرض بطبيعة بنودها تطبيعا كاملا على المستويين الشعبي والرسمي وعلى جميع الاصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية ولئن كانت الاتفاقية تتطلب تطبيقا كاملا وشاملا فقد ثبت حتى الآن ان قطاعات شعبية ومهنية بما في ذلك بعض الشخصيات المؤيدة للاتفاقية من حيث المبدأ ليست مستعدة لمثل هذا التطبيع الحار والسريع سواء من ناحية سياسية او حتى نفسية.

كما ان سياسة فرض التطبيع من الاعلى، ومن ثم توقع ان يحذو الشعب حذو الحكومة والمسؤولين الكبار في الاقبال على التعامل مع اسرائيل وقياداتها كاصدقاء ان لم يكن كحلفاء اساسيين اثارت تحفظات ومشاعر الاستياء حتى داخل بعض الاوساط الرسمية وشبه الرسمية.

عدا ذلك فإن الاتفاقية نفسها تتضمن بنداً يلزم الاردن بعدم السماح بنشاطات او دعاية معادية لاسرائيل ولو تم تطبيق هذا البند الحادي عشر، حرفيا لادى ربما الى اغلاق او وقف معظم الصحف الاردنية، بما فيها الموالية للحكومة وذلك لاستمرارها في نشر مقالات تشير الى اسرائيل كسلطة احتلال ووصفها اي فلسطيني يقتل بنار الاسرائيليين بالشهيد، اي ان معظم الصحف الاردنية لا يزال يتعامل مع اسرائيل كعدو، وان اضطرت لتخفيف حدة لهجتها.

لكن ذلك لا يعني ان السياسيات الرسمية خلال العام المنصرم تجاهلت البند المذكور اعلاه.

فالحكومة الاردنية اعلنت ان «جمعية مناهضة التطبيع» التي يراسها المهندس ليث شبيلات» جمعية غير مشروعة وكذلك عبرت الحكومة الاردنية بشكل واضح وحاد عن استيائها من موقف النقابات المهنية الرافض للتطبيع بما في ذلك اعلان النية مؤخرا عن تعديل القوانين لاضعاف دور النقابات المهنية، القيادي والسياسي وجاء منع انعقاد المؤتمر الشعبي لمواجهة التطبيع في اواخر ايار «مايو» الماضي، وبالرغم من الموافقة الرسمية على انعقاده، قبيل ساعات على موعد المؤتمر فانسجم هذا المنع تماما مع البند الحادي عشر في الاتفاقية لجهة رفض الحكومة الاردنية السماح لاي تيار شعبي او مهني برفض التطبيع او محاولة عرقلته.

وجاءت مشاركة جلالة الملك وكلمته العاطفية في جنازة رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين لتزيد من حدة التوتر العام الناتجة من الاستياء حيال تسارع عملية التطبيع الرسمية، خاصة وان رئيس الوزراء اسحق رابين تحدى مشاعر الكثير من الاردنيين عندما اعلن بهدوء وثقة من قلب عمان، خلال انعقاد قمة عمان الاقتصادية في تشرين الاول الماضي ان القدس عاصمة اسرائيل الابدية قائلا: «الرحلة من القدس، العاصمة الموحدة لاسرائيل، لم تاخذ اكثر من عشرين دقيقة» وموقف رابين، وكذلك الزعماء الاسرائيليين الاخرين من القدس ومسائل اخرى اكد المخاوف الاردنية بان اسرائيل تستغل التطبيع مع الاردن المدفع بسياستها المعلنة حول مستقبل القدس واللاجئين وباقي المسائل التي لا تزال عالقة من جوانب الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

واذا كان احتواء واضعاف المعارضة قد اصبح هدفا رئيسا للحكومة الاردنية فان احد الشروط الاسرائيلية المعلنة لاستمرار تطبيق اتفاقية الحكم الذاتي هو قدرة الرئيس عرفات على السيطرة على المعارضة او حتى القضاء عليها.. وفي ما يتعلق بالوضع الفلسطيني فإن مهمة الرئيس عرفات اصعب واكثر تعقيدا وحساسية فهي تتمثل بقمع المقاومة الفلسطينية للاحتلال فيما توافق المنظمة على اتفاقية تخرق اوصال الضفة الغربية وغزة ولا تنهي الاحتلال ومن المفارقات الكثيرة للوضع الفلسطيني ان قمع المقاومة اصبح احد شروط اسرائيل لاعادة نشر قواتها فعرفات كما يبدو مقتنع تماما بان اعادة نشر القوات سيؤدي في النهاية الى انسحاب اسرائيل وبناء عليه فالمقاومة الفلسطينية اصبحت عبئا وعائقا خطيرا في الطريق نحو ما يراد تحقيق الاستقلال الفلسطيني:

عليه فإن منطق التضييق على الحريات، بما في ذلك الاعتقالات والتحقيقات التي تجري احيانا بدون اي احترام لحقوق الانسان والمواطن، اصبحت جزءا من «الواجب الوطني» في سبيل تحقيق الاستقلال، اي ان اسرائيل نجحت الى حد ما بتحويل القمع السلطوي في مناطق الحكم الذاتي الى هدف وطني او ضرورة في سبيل الهدف الوطني وهذا هو على الاقل المنطق الذي يتسلح به المدافعون عن الممارسات القمعية للسلطة فالمتحمسون للاجراءات التعسفية يتعللون بان مثل هذه الإجراءات ضرورية وغير مهمة اذا ما تم فهمها في اطار الوصول الى الهدف الاكبر، اي انشاء الدولة الفلسطينية المستقلة.

وهذا المنطق يطرح تساؤلات جديدة، احدها ان القيادة الاسرائيلية بما في ذلك رابين وبيريز، أعلنت في اكثر من مناسبة ان التسوية النهائية لن تؤدي الى قيام دولة فلسطينية وعليه فان ضرب المعارضة الفلسطينية بايد فلسطينية يصبح وسيلة لضمان نجاح اتفاقات قد تؤدي الى فرض امر واقع يتمثل في القبول بسلطة فلسطينية منقوصة على جزء من الاراضي الفلسطينية المقطعة الاوصال واذا كانت نية القادة في السلطة الفلسطينية احتواء المعارضة بهدف تجنب التصادم مع السلطات الاسرائيلية، قد تجمد اي انسحاب اسرائيلي فإنه يبقى من غير المفهوم لدى الكثيرين لماذا لا تفتح السلطة المجال لحوار وطني حقيقي، وكيف يتم تعليل توقيف الدكتور اياد السراج لمدة تسع ساعات، والطلب منه بشكل واضح الكف عن انتقاد ممارسات السلطة في العلن اي بشكل اوضح وادق كيف يمكن ان يكون بناء مؤسسات مجتمع مدني مستقلة، بما مؤسسات مجتمع مدني مستقلة، بما في ذلك المنظمات التي تدافع عن حقوق المواطنين الفلسطينين لضمان مشاركة سياسية شعبية اوسع واعمق. كيف يمكن ان تكون هذه المنظمات عقبة في طريق بناء نواة لدولة فلسطينية مستقلة؟

الذي يحدث في عمان وغزة يعود الى استنتاج بان الاتفاقات الاسرائيلية ـ الاردنية والاسرائيلية ـ الفلسطينية بدات تتحول، وفقا للسياسة الرسمية الاردنية والفلسطينية الى «مرجع وطني» للاجماع الشعبي والوطني وهذه النتيجة قد تنسف، او على الاقل تضعف، اسس الاجماع الوطني الاردني والفلسطيني، فاسرائيل مثلا لا تطلب من معارضتها، حتى المتطرفة منها، تاييد اتفاقات السلام التي تعقدها مع الاطراف العربية والالتزام بها وفي الاردن، في ١٩٩١ تجسد الاجماع الوطني بشكل لم يسبق له مثيل في «الميثاق الوطني» الذ بدات اسسه تهتز في العامين الاخيرين والاجماع الفلسطيني كان دائما وابدا يتمثل في الهدف الوطني وليس بشروط اتفاقات فرضتها ظروف نتجت عن اختلال موازين القوى وضعف منظمة التحرير الفلسطينية.

بالاضافة الى ذلك، فإن الاتجاه الغالب في كل من الاردن ومناطق الحكم الذاتي الى استبدال الحوار بالقمع وهذا مؤشر خطير على ان عملية السلام، والخلاف حولها، قد يؤديان الى نسف اسس المؤسسات السياسية الديمقراطية او اعاقة تطورها وهي التي ستشكل في النهاية ضمانة للحمة والاستقلال الوطنيين.

رأي الاهالي

عام مضى وانقضى

ها نحن نودع عام ١٩٩٥ بكل ما حملته ايامه، فقد كان عاما غنياً، اضاف لنا الكثير مثلما اخذ ولكنه يبقى كما يقال دائماً صغير جداً يقارب اللاشيء من عمر الشعوب.

لقد شهد هذا العام حركة غنية ان كان على صعيد سياسات الحكومة ام على صعيد تحركات المعارضة ام على صعيد الاصطفافات الاجتماعية الجديدة والمستجدة الفئات وشرائح المجتمع المختلفة بما يتلائم ومصالحها.

فالحكومة قامت وعلى مدار العام بالايغال قدماً في سياساتها ـ المتناقضة احيانا ـ وعلى مختلف المحاور، فحاولت اعادة رسم سياساتها الاقليمية وتحديداً العربية بما ينسجم وروح معاهدة وادي عربة، واستضافت قمة عمان الاقتصادية في محاولة منها لاستمرار خداع الناس بمنافع «السلام» و«مصداقية» الادارة الامريكية، ودفعت الى الاقرار جملة القوانين الاقتصادية الهادفة الى تكييف الاقتصاد الاردني بما يتلائم وشروط الصندوق والبنك الدوليين، على امل تشجيع الاستثمار وجلب المستثمرين». واشهرت سيوفها على كل من لا يقف بجانبها، فلم يسلم من اذاها الصحفيون ولا الاحزاب ولا النقابات ولا النوادي ولا المواطنون الافراد الذين باتوا ضحايا للتعدي على الحريات وغول الغلاء الذي اكتسح اسعار جميع السلع ولم تنج منه حتى كسرة الخبز.

وكل ذلك يجري مع استمرار التغني «بالديمقراطية والتعددية وحقوق الانسان!!». اما على صعيد المعارضة وقواها المنظمة فقد واصلت التمسك ببرنامجها لانقاذ الوطن وحماية استقلاله، فعملت على التصدي لسياسات الحكومة رغم اجراءات التضييق والتعتيم، ونجحت في التوحد تحت رايات حماية الوطن ومجابهة التطبيع وتمكنت من عقد المؤتمر الشعبي الاردني الذي استكملت لجنته التنفيذية المؤقتة تشكيل لجانه في الفروع. وعقدت الكثير من احزاب المعارضة مؤتمراتها ومجالسها الحزبية التي قامت بصوغ سياساتها ورسم علاقاتها الداخلية والجماهيرية بما يسهل عملية توحيد الاداء الجماهيري المناهض لسياسات الحكومة والمدافع عن مستوى معيشة الفئات الشعبية وذوي الدخل المحدود.

وشهدت ايام العام الاخيرة نمطاً من التعبير عن مشاعر ابناء الشعب حيال ما يجري من انتهاكات ومساس بمصالحهم فلمت الدعوة لمقاطعة القهوة في خطوة وبغض النظر عما رافقها ـ سواء بخصوص السلعة المقاطعة او الجهة الداعية ام استجابة الحكومة للدعوة ـ تؤشر الى عدم مقدرة هذا الشعب على تحمل المزيد من الضغط واستعداده للانتقال من التذمر السلبي الى الفعل الايجابي.

نودع العام ٩٥ ونحن على ثقة تامة بان شعبنا سيبقى وفيا لاهدافه معتزا بنضالاته ومصمماً على المحافظة على انجازاته ومكتسباته ليبقى وجه هذا الوطن نضراً وضاء... وهذا لن يتحقق طالما الحكومة مصرة على التمسك بسياساتها التي لا تستجيب لمصالح غالبية ابناء هذا الوطن.

وكل عام ووطننا وشعبنا بالف خير.

القيادة الموحدة لـ «حشد» و «الوحدة» تتضامن مع «المجد»

أيدت القيادة الموحدة لحزبي الشعب الديمقراطي الاردني «حشد» وحزب الوحدة الشعبية الديمقراطية الاردني «وحدة» استغرابها واستهجانها لتقديم رئيس تحرير جريدة المجد الاستاذ فهد الريماوي لمحكمة الجنايات بتهمة نشر مواد صحفية تسيء العلاقة مع دولة شقيقة، وترى في ذلك تعديا صارخا على الحريات بشكل عام والحريات الصحفية بشكل خاص، خاصة وان مانشر لا يستوجب اصلا التدخل للمحاكمة، فنشر مقالة لقائد بحريني معارض يطالب فيها بعزل المسؤول البريطاني عن جهاز الامن والمخابرات في البحرين وهو هندرسون اسوة بما عمل الاردن بعزل كلوب باشا في الخمسينات نشر مثل هذه المقالة لا يشكل اساءة بأي حال من الاحوال للعلاقة مع دولة شقيقة. ان الهجوم العام على الصحافة ليس معزولا عن التعدي السافر على الحريات العامة والديمقراطية وحقوق الانسان في بلادنا وهو نهج يتصاعد بصورة سريعة ويدعو الى القلق العميق لدى الغالبية العظمى من ابناء الشعب

ان القيادة الموحدة اذ تدين وتستنكر بشدة مثل هذه الخطوة، تعلن عن تضامنها التام مع صحيفة المجد والمتراكم لقمع الحريات ومحاولة لتكميم افواه صحف المعارضة التي تلعب المجد دورا رياديا فيها.

المجابهة

صفحة اسبوعية ترصد مجابهة الاردنيين للمعاهدة والتطبيع

المؤتمر الشعبي الاردني لحماية الوطن ومجابهة التطبيع

تواصل ردود الفعل على اعتقال المهندس ليث شبيلات

وتظاهرة في الطفيلة تطالب باطلاق سراح ليث فوراً

● كتب محرر الشؤون المحلية

اضراب نقيب المهندسين الأردنيين ليث شبيلات عن الطعام في مركز توقيف الجويدة تواصل لمدة عشرة ايام الحادي عشراحتجاجـا على الظروف الإعتقالية وعدم السماح بخروجه بكفالة عملاً بالقانون ويذكر أن المهندس شبيلات قد بدا اضرابه المفتوح عن الطعام يوم الاثنين ٩٥/١٢/١٨، حيث تم التعتيم على الاضراب، ولم يكشف عنه الا يوم الجمعة ٩٥/١٢/٢٢ حين تمكن احد اصدقائه من زيارته وذكر اشخاص تمكنوا من زيارته بانه رغم الارهاق والتعب البادي عليه جراء الاضراب التام والمفتوح عن الطعام، إلا ان معنوياته عالية جداً ومرتاح نفسياً.

مظاهرة في الطفيلة

هذا ولا زالت ردود الفعل المحلية والعربية وفي اوساط الرأي العام العالمي تتوالى احتجاجا على اعتقاله وتطالب باطلاق سراحه فوراً.

ففي مسقط راسه الطفيلة انطلقت بعد صلاة الجمعة ٩٥/١٢/٢٢ مسيرة حاشدة شارك فيها اكثر من الفي مواطن، تضامنا مع المهندس شبيلات، وطالب المشاركون في المسيرة باطلاق سراحه فوراً، كما رفعوا شعارات احتجاجية على الغلاء وطالبوا بتوفير الدعم لاعلاف الماشية.

تحرك مكثف لنقابة المهندسين

وفي عمان عقد نائب نقيب المهندسين عزمي الهنيدي مؤتمرا صحيفا في مقر النقابة يوم الاثنين ٩٥/١٢/٢٥ بحضور عدد من اعضاء مجلس النقابة المحلية اعلن فيه ان مجلس النقابة يدرس امكانية الدعوة لاضراب للمهندسين والاعتصام داخل المجمع احتجاجا على استمرار اعتقال النقيب ليث شبيلات

واشار المهندس عزام الهنيدي الى ان مجلس النقابة سيطلب من اتحاد المحامين العرب تكليف هيئة دفاع اضافة للهيئة الحالية للدفاع عن زميلهم النقيب ليث شبيلات. كما ذكر انه سيتم تكليف وفد طبي من نقابة الاطباء لمتابعة صحة ليث في ضوء اضرابه المفتوح عن الطعام.

وذكر نائب نقيب المهندسين ان مجلس نقابة المهندسين بصدد الدعوة لتشكيل لجان وطنية عليا للدفاع عن ليث شبيلات وقد

استعرض المهندس عزام الهنيدي البيان الصادر عن نقابة المهندسين الذي اوضح تحرك نقابة المهندسين منذ اللحظة الاولى لاعتقاله وحتى اللحظة الراهنه، وخطة التحرك لنقابة المهندسين ولجنة المتابعة المنبثقة عنه.

خطة التحرك لنقابة المهندسين

وجاء في البيان: انه بناء على قرارات المجلس بتشكيل لجنة متابعة لاعتقال الزميل النقيب فقد اقر المجلس جملة من الاجراءات كان ابرزها:

اولا: دعوة الفعاليات النقابية التالية لاجتماع موسع عقد في النقابة للتباحث في جملة الاجراءات التي يمكن اتخاذها ليبرز موقف النقابة من قضية اعتقال النقيب، وهذه الفعاليات هي

أ - مجلس النقابة

ب - النقباء ونوابهم السابقون

ج - مجالس الشعب الهندسية

د - هيئة المكاتب الهندسية

ه - لجان الفروع في المملكة

و - رؤساء لجان النشاطات النقابية

ز - لجنة متابعة اعتقال الزميل النقيب.

واضاف البيان: ان المجتمعين اتفقوا على جملة اجراءات واصدروا بيانا تضامنيا طالبوا فيه الافراج عن النقيب واكدوا على ان اعتقاله كان على خلفية سياسية وانها قضية «راي».

كما اصدرت الهيئة العامة لموظفي نقابة المهندسين في اجتماعها المنعقد في ٩٥/١٢/١٧ بيانا استنكرت فيه بشدة الخطوة التي اقدمت عليها الحكومة باعتقال نقيب المهندسين وطالبت بالافراج عنه فورا وجاء في البيان: لقد حاز نقيب المهندسين والرمز الوطني الكبير على ثقة الشعب والمهندسين عدة مرات ولا زال ممثلاً لعشرات الالوف من ابناء شعبنا بمختلف طبقاته المثقفة والعاملة، لقد عرفناه عن كثب فلم نجد فيه إلا القائد الفذ والرجل المؤمن المتواضع، القريب الى القلوب والصادق الجريء الامين.

واضاف البيان: اننا نضم اصواتنا الى جميع الاصوات الصادقة المختلفة المحبة لهذا الوطن ونطالب بالافراج عنه

ليكون الاردن عربيا للاحرار

ردود فعل عربية

هذا وتتواصل ردود الفعل العربية على اعتقال المهندس ليث شبيلات، فقد عقدت نقابة الصحفيين في لبنان اجتماعا لمتابعة موضوع اعتقال نقيب المهندسين الاردنيين، تحدث فيه الصحفي المعروف طلال سلمان وعدد اخر من الصحفيين استنكروا فيه اعتقال ليث شبيلات، واصدرت النقابة بيانا طالبت فيه بالافراج عن شبيلات فورا.

وكذلك عقد اجتماع لنقابة المحامين في لبنان، حيث تدرس النقابة تشكيل هيئة للدفاع عن ليث شبيلات وكان قد عقد في مركز الحزب السوري القومي الاجتماعي لقاء موسعا ضم كافة الاحزاب والشخصيات الوطنية اللبنانية، وذلك استنكارا لاعتقال نقيب المهندسين المناضل ليث شبيلات ولنحر الديمقراطية في الاردن وتضامنا مع المعارضة المصرية في مواجهة عمليات التزوير والبلطجة.

ردود فعل دولية

نحن تحت تصرف ليث شبيلات

كما تتواصل ردود الفعل في اوساط الراي العام الدولي احتجاجا على استمرار اعتقال نقيب المهندسين

قانوني دولي بارز:
« ليث أنا تحت تصرفك، اعلمني بما تحتاجه »



فقد بعث السيد «فكتور كوسين» مؤسس الحزب الديمقراطي الروسي، ومن اشهر المدافعين العالمين عن حقوق الانسان رسالة مفتوحة الى المدعي العام «محمود منصور عبيدات» جاء فيها: «اشارك الاعداد المتزايدة من المنظمات داخل الاردن وخارجه الذين يطالبون باطلاق سراح ليث الشبيلات ليس فقط دفاعا عن المسيرة الديمقراطية في الاردن فحسب وليس دفاعا عن حرية الكلمة والصحافة وليس فقط دفاعا عن حقوق الانسان الاساسية فحسب، ولكن ايضا وفوق ذلك كله دفاعا عن الحق في التاسيس لحوار عام ديمقراطي على اسس حيوية لسياسة اقتصادية تتحكم بالعيش والموت لامم كاملة من البشر في مقدمتها المجتمع الاردني» وجاء في رسالة «فكتور كوسين» ان النضال ضد سياسات صندوق النقد الدولي التي يقوم بها الشبيلات حيوية وضرورية للاردن، ومن الاحسن التعلم من تجربتنا فبلد غني كروسيا هو الآن على حافة الافلاس وطاقتها الصناعية تنحدر الى الصفر واهلها يموتون بفعل تطبيقات وصفات الصندوق ودكتاتورية السوق الحرة الاقتصادية واذا لم تصدق تعال وشاهد بعينك واذا كنت تعتقد حقا ان المكان الانسب للشبيلات هو السجن فلا امل لبلادك» كما وقع عضو البرلمان الانجليزي البارز «توني بن» عريضة وزعها «مركز شيلر / المانيا»

تطالب باطلاق سراح م.ليث شبيلات وذيلها بعبارة «انني اؤيد بشدة هذا المطلب».

هذا وسبق لبرلمانيين لبنانيين واسبانيين ان طالبوا باطلاق سراح «م. ليث شبيلات» بالاضافة الى عدد من الاكاديميين والقانونيين وقادة الراي العام في جميع انحاء العالم، وفي رسالة وجهها البروفسور «فرانسيس أ.باول» العضو في المعهد الدولي للقانون في «بنسلفانيا/ امريكا» الى «م.ليث شبيلات» جاء «سمعت بملابسات اعتقالك، واعلمني بكل ما تحتاجه، وانا تحت تصرفك».

لجنة شعبية موسعة لمتابعة قضية شبيلات

تنادى عدد من الشخصيات الوطنية الأردنية إلى اجتماعات للدفاع عن ليث شبيلات ومعتقلي الراي خلال الاسبوع الماضي توجتها باجتماع عقد مساء امس الأحد، انتخبت خلاله لجنة موسعة لمتابعة القضية والعمل وفق تطورات الأحداث.

وضمت اللجنة المؤلفة من ثلاثين شخصية وطنية وثقافية وسياسية السادة: بهجت ابو غربية، هاني الجمعاني، رياض النوايسة، د.محمد نايل عبيدات، عبدالله حمودة، توجان فيصل، محمد الزعبي، ايمن ملحس، نواف شنيكات، شعبون قبيلات، محمد سعيد الرفاليل، صالح الفايز، خالد رمضان، زياد ابو غنيمة، محمد السادات، عصام ابو فرحة، فؤاد حسين، ابراهيم الحديد، جعفر حمزة منصور، اليمن خليل العود، موفق محادين، احمد اليماني، حسني الخفش، طلال ابوريالة، عبدالرحمن القطارسنه، محمد الرنتاوي، محمود العبدلات وماجد المجالي.

ومن المجتمعون موافقة نقابة المهندسين الاردنيين على اتخاذ مكاتب النقابة كمقر لها مما سيسهم في توسيع دائرة الإتصال مع جميع الفعاليات الشعبية مؤكدين على ان اللجنة ليست حكراً على احد بل هي مفتوحة لجميع ابناء وفئات شعبنا الابي للإنضمام لها ورفدها من مختلف القطاعات وفي مختلف المحافظات والالوية والمدن والقرى والبوادي.

وفي نهاية الإجتماع تم انتخاب مكتب تنسيق مصغر لمتابعة تنفيذ البرامج والمهام اليومية مؤلف من السادة: هاني الجمعاني، خالد رمضان، د. رياض النوايسه، زياد ابو غنيمة، د. محمد نايل عبيدات، نواف شنيكات، يوسف سمرات، موفق محادين، فؤاد حسين، عصام ابو فرحة ومحمد الزعبي.

رابطة الكتاب تطالب بالإفراج عن شبيلات

واصدرت رابطة الكتاب الأردنيين بياناً طالبت فيه بالإفراج عن ليث شبيلات وجاء في البيان أن رابطة الكتاب الاردنيين، التي ترى في قضية الحرية، قضية الإنسان الاول والمقدسة، والتي سبق ومنحت شبيلات جائزتها لحقوق الإنسان، لترى في اعتقال شبيلات في اليوم العالمي لحقوق الإنسان، خطوة في الاتجاه المعاكس لرياح الديموقراطية التي تهب على العالم كله.

ومما يبعث على الاستهجان اتهام شبيلات بالإساءة للوحدة الوطنية مع ان شبيلات يعتبر ابرز عناوين الوحدة الوطنية في الأردن.

إن رابطة الكتاب الاردنيين تضم صوتها إلى موقف النقابات المهنية والقوى الديمقراطية بالمطالبة بالافراج عن شبيلات وحقه في الاختلاف المكفول بالدستور.

«المنظمة العربية لحقوق الإنسان تطالب بالإفراج عن شبيلات فوراً»

واصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن بياناً جاء فيه ما يلي:

« جاء للمنظمة العربية لحقوق الإنسان / في الأردن - فاكس من زوجة المهندس السيد ليث شبيلات مؤرخ في ١٩٩٥/١٢/٢٣ يفيد ان زوجها مضرب عن الطعام اضرابا مفتوحا منذ تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٨ احتجاجا على الاضطهاد والاكراه الذي يمارس عليه. بالإضافة لاحتجازه في حجرة منفردة.

إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن إذ تستنكر بشدة معاملة المهندس ليث شبيلات نقيب المهندسين هذه المعاملة القاسية المخالفة لمبادىء حقوق الإنسان والقوانين المرعية لتطالب بالافراج عنه، اما افراجا فورياً او بالكفالة، والتقيد في معاملته باحكام القوانين والانظمة ومبادىء حقوق الإنسان لحين البت في قضيته من قبل محكمة مدنية مختصة.

وتحمل السلطات المسؤولة اي ضرر يلحق بالمذكور من جراء المعاملة القاسية...كما ترجو السماح لوفد من المنظمة بزيارته وابلاغنا بالموعد».

دفاعاً عن الحريات العامة والديمقراطية وحقوق الانسان

في هذا الركن سوف ندافع اسبوعيا عن الحريات العامة والديمقراطية وحقوق الانسان، وننشر زاوية ثابته لاسماء مختلفة حول هذه المواضيع

الدكتور لبيب قمحاوي نائب رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان لـ «الأهالي»:

خيار الدولة يسير باتجاه القضاء على الحريات

● حاوره: عليان عليان

مسلسل التراجع عن الحريات بشكل عام والحريات الديمقراطية بشكل خاص، موضوع بات يؤرق معظم فئات التشكيلة الاجتماعية في البلاد. خاصة انه بات يمس كافة اوجه وتفاصيل الحياة في بلادنا ان كان على صعيد حرية الراي او التعبير او التنقل، او على صعيد الاطار القانوني والدستوري ..الخ.

«الأهالي» التقت الدكتور لبيب قمحاوي نائب رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن وحاورته في موضوع الحريات في الأردن وفيما يلي وقائع هذا اللقاء.

واقع الحريات بعد وادي عربة

* كيف تقيّمون وضع الحريات في الأردن بعد توقيع معاهدة وادي عربة؟

- لقد كان التراجع في مضمون الحريات قضية ملحوظة، وكان يتم في البداية عن استحياء وباسلوب «مقنع» يعكس رغبة حقيقية لدى السلطة، في تقليص هذه الحريات لحدودها الدنيا، لكن بشكل لا يؤدي إلى استفزاز الشارع الأردني والقوى السياسية الفاعلة.

ولكن من الملاحظ منذ مسيرة مدريد وما أعقبها من حل البرلمان، وتعديل قانون الانتخاب والتسارع في عملية المفاوضات مع اسرائيل، ان توجه الدولة بات واضحاً بحيث اصبح التعدي على الحريات وانتقاصها موقفاً علنياً غير «مقنع» حيث اختارت الدولة ان تسير في مسار قمع الحريات من خلال سن القوانين والتشريعات عبر البرلمان الحالي، وبما يؤدي إلى تقليصها بوسائل قانونية وتشريعية، بل واعادتها الى أسوأ مما كانت عليه قبل هبة نيسان ١٩٨٩ حيث كانت الحريات في ذلك الوقت مصادرة من خلال تطبيق قانون الاحكام العرفية وقانون الدفاع.

أما الآن فيبدو أن الخيار يسير في اتجاه القضاء على الحريات من خلال تشريعات برلمانية ومن خلال اجراءات حكومية واسعة تستند إلى مثل تلك التشريعات.

قانون للحريات ام للعقوبات؟

* في اطار الحديث عن تراجع الحريات وتقييدها، كيف تنظرون إلى التعديلات المطروحة على قانون المطبوعات؟

- قانون المطبوعات المقترح يعكس رغبة اكيدة لدى السلطة، ليس في منع الرأي الآخر فقط ولكن في جعل الرأي الآخر ممنوع أصلاً. بالإضافة إلى تصنيف أي رأي لا يلتزم بالموقف الرسمي للحكومة وكأنه خارج عن القانون.

ففي الوقت الذي يتجه فيه العالم أجمع للإعتراف بعدم جدوى تقييد حرية الرأي والفكر المقروء والمسموع والمرئي لإستحالة ذلك عملياً، نجد أن الدولة هنا تسير في اتجاه مؤسف ومؤلم، يتم بموجبه السماح لكل ما هو غير أردني بأن يعبر عن رايه بصراحة من خلال عدم قدرة الدولة الأردنية على منع ذلك الرأي من الوصول إلى مواطنيها بحكم تكنولوجيا الاتصالات القائمة ... وفي نفس الوقت تقوم الدولة باستنهاض أسلوب البطش القديم للسلطة، وذلك من خلال منع المواطن الأردني من تسجيل رأيه بأية وسيلة مقروءة أو مسموعة أو مرئية.

أن نوع العقوبات المقترحة في القانون الجديد يعكس عقلية تقليدية قمعية، وفي نفس الوقت يؤكد نوايا البطش أكثر مما يوحي برغبة في الردع، ولكن يبقى الموقف النهائي محكوماً بالصيغة النهائية لهذا المشروع، ونأمل أن لا يوافق مجلس النواب على هذا المشروع. إذن من المفروض أن يعكس مجلس النواب رأي الشعب وليس رأي السلطة، وأن لا يوافق على تمرير مثل تلك القوانين.

اعتقال شبيلات

* ما رأيكم بالإجراءات التي رافقت اعتقال نقيب المهندسين ليث شبيلات؟

- اذا كنا حقيقة دولة قانون، وأن هنالك سيادة للقانون ونحترم التشريعات القائمة، وبغض النظر عن حالة المهندس ليث شبيلات أو ما تراه الحكومة، فإن الأساس القانوني هو: ان أي متهم بريء حتى تثبت إدانته... ولا يجوز على الإطلاق أن يتم اعتقال شبيلات وحبسه على ذمة التحقيق في تهم، أقل وصف لها بأنها غير جنائية.

ولا مانع لدينا - على الإطلاق - أن تقوم الحكومة بتوجيه أي تهمة تريد لليث شبيلات أو أي مواطن آخر، بشرط ان يبقى حراً طليقاً إلى ان يصدر الحكم في تلك الإتهامات من قبل محكمة مدنية مستكملة لكافة الشروط القانونية ومن خلال محاكمة علنية ... وعندما يثبت الحكم ويأخذ صفته القطعية فإننا جميعاً ننحني أمام سلطة القضاء المستقل.

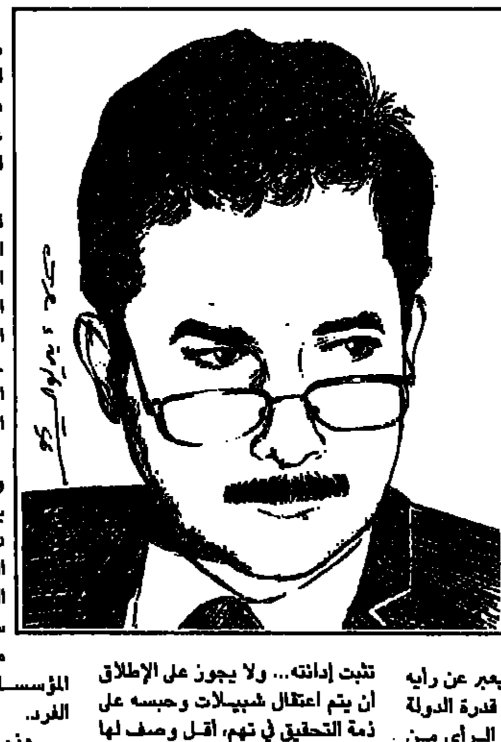
وفي هذا السياق فإن ما جرى حتى تاريخه لا يعكس التزام الحكومة الاردنية بهذا النهج، بل تعدياً عليه.

الكيل بمكيالين مع الاحزاب

* من موقعكم المتابع لقضايا الحريات، كيف تقيمون موقف الحكومة من الأحزاب القائمة؟

- من المؤسف أن الحكومة تتبنى اكثر من سياسة اتجاه الأحزاب القائمة. فالاحزاب المؤيدة للسلطة هي «المدللة» وتستطيع أن تجتمع وأن تأخذ ما تشاء من قرارات وتحظى بالدعم الادبي والمعنوي والإعلامي للدولة في كل خطوة تخطوها ... في حين ان الاحزاب المصنفة من قبل الدولة بأنها معارضة، والتي هي في الواقع أحزاب وطنية أردنية مخلصة، وذنبها الوحيد أنها لا تتفق جزئياً أو كلياً مع بعض سياسات الدولة، فإن هذه الأحزاب تصنف بأنها ضد الدولة، وبالتالي تتصرف الدولة معها بعداء وذلك باتهامها علناً بأنها مرتبطة بجهات خارجية مع العلم أن هنالك قانوناً يحكم مثل تلك الحالات.

واذا كان لدى الدولة ما تقوله، فمن الواجب ان تنقل ذلك من خلال القانون وليس من خارجه. ومثلما أن القانون يجب أن يحكم المواطن وهيئات الشعب المختلفة ومنها مؤسسات المجتمع المدني كالأحزاب، فإن القانون ايضاً يجب أن يحكم الحكومة وسلوكها. فالحكومة ليست فوق القانون.



* أين موقع «الفساد» في خطة المنظمة العربية لحقوق الإنسان، من زاوية تأثير الفساد على الحريات الإجتماعية للمواطنين؟

- الفساد معضلة قائمة في معظم مجتمعات العالم الثالث نظراً لغياب الرقابة الحقيقية للمؤسسة الديمقراطية ولمؤسسات المجتمع المدني. والاردن جزء من هذا الواقع وليس استثناءً له فهو أحد دول العالم الثالث.

إن محاربة الفساد والقضاء عليه لا يمكن ان يتم إلاّ من خلال مؤسسات ديمقراطية فاعلة، والادعاء الخاطىء بأن محاربة الفساد يتطلب ارادة سياسية ينطوي على دعوة مريبة، تهدف إلى استبدال المؤسسات الديمقراطية بإرادة الفرد.

هذه الدعوة دعوة باطلة تهدف إلى تكريس العوامل التي أدت إلى استشراء الفساد وأهمها غياب الرقابة المالية والتشريعية الفاعلة، من خلال، إما غياب المؤسسات الديمقراطية أو شل قدرتها على القيام بدورها الحقيقي ... ومجلس النواب السابق أعطى مثلاً على كيفية ومدى قدرة المؤسسة التشريعية الديمقراطية على القيام بدورها في محاربة الفساد والحد منه وفي مساءلة المسؤول عنه.

معوقات العمل

* ما هي أبرز المعوقات التي تعترض عمل المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن؟

- أهم المعوقات هي عدم استجابة الدولة او رئيس الوزراء لمعظم الرسائل والشكاوى التي نرسلها اليهم نيابة عن المواطنين ... ففي الوقت الذي تقدم فيه الدولة أشكال الدعم المختلفة إلى العديد من الهيئات والجمعيات المختلفة ذات الأنشطة الرياضية والإجتماعية والثقافية والفولكلورية، فإن منظمتنا لا تحظى بأي نوع من انواع الدعم مهما كان ناهيك عن التعتيم الإعلامي التام والشامل من خلال كافة وسائل الإعلام التابعة للدولة إما مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، ومنها بالطبع الإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء الأردنية.

كما أود أن أشير أنه بحكم التعتيم القائم فإن أعداداً كبيرة من المواطنين لا تعلم بوجود المنظمة، واذا ما علمت لا تعرف، ولا تستخدم حقها في التوجه إلى المنظمة للتقدم بالشكاوى على أية انتهاكات.

المخرج من الأزمة

* بعد هذا التشخيص الدقيق لمأزق الحريات، ما هو المخرج؟

- لا يوجد مخرج لأزمة الحريات إلا الديمقراطية الحقيقية المستندة إلى مؤسسات فاعلة تستمد سلطتها من القانون والدستور فقط.

● لا يجوز حبس شبيلات على ذمة التحقيق في تهم غير جنائية

● العقوبات في مشروع قانون المطبوعات تعكس عقلية قمعية.

● الاحزاب المتفقة مع سياسات الدولة «مدللة» أما المعارضة فمغضوب عليها

الاستمرار في انتهاك الحريات العامة

● عزمي الخواجا

تستمر السلطة التنفيذية واجهزتها المختلفة في انتهاك الحريات العامة وضرب المسيرة الديمقراطية والتعدي على حقوق الانسان في الاردن كل ذلك يجري وفي وضح النهار رغم العديد من الندوات البحثية والتقييميه التي اقيمت في مراكز الابحاث وفي المنتديات الفكرية والثقافية ورغم الدراسات حول المسيرة الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الانسان في الاردن ورغم العديد من المذكرات التي قدمت حول هذا الموضوع الى رؤساء الوزارات والى مجلس النواب والى لجنة الحريات في مجلس النواب والى المنظمة العربية لحقوق الانسان في الاردن.

والغريب ان الحكومة والاجهزة تنكر هذه التهم وفي احسن الحالات يسوقوا تبريرات واهية وغير دقيقة وغير مقنعة ورغم اقرار الحكومة بان الاحكام العرفية انتهت منذ عام ١٩٩٢ ورغم اقرارها بالتعددية السياسية والحزبية وان خيار الديمقراطية استراتيجي لا عودة عنه.

الا ان المراقب لما يجري في البلد على هذا الصعيد يجد الكثير من حالات انتهاك للحريات العامة وللديمقراطية بعضها مكشوف وبعضها يبقى في المجهول بسبب تعتيم الحكومة على هذه الانتهاكات.

وحتى لا نسوق الاتهامات للحكومة واجهزتها جزافا فاننا نضرب عددا من الامثله العامه والحيه والصارخة وهي جديدة وتمت خلال عام ١٩٩٥.

الاستمرار في اعتقال المواطنين واستدعائهم والتحقيق معهم وحجز وسجن البعض ومن بينهم عدد من الحزبيين المنتمين لاحزاب سياسيه ومرخصه. واتهام بعضهم بالارهاب او الانتماء لمنظمات فلسطينية او منظمات مسلحة.

ومنها سحب جوازات السفر الخمس سنوات او السنتين وهي جوازات ليست مزورة وابقاء عدد من المواطنين بدون جواز سفر لا لسنتين ولا لخمس سنوات ويبقى المواطن بدون هوية رسمية.

ومنها الحيلولة دون توظيف بعض المواطنين في بعض الوظائف بحجة انتمائهم الحزبي كونهم نشطاء او بسبب المنابت والاصول وهي حالات كثيره بدت تبرز في الفترة الاخيرة بحيث اصبح التوظيف لا يتم الا بموافقة الاجهزة الامنية.

منع الندوات والمهرجانات ومنع الجمعيات الطلابية في الجامعات من اقامة الندوات والمهرجانات داخل الحرم الجامعي.

والاستمرار في تضييق الخناق على قوى المعارضة بشتى الوسائل والتضييق على الصحف الحزبية للمعارضة والصحف الاخرى المعارضة وتقديم مسؤولي تحريرها الى المحاكم وكان اخرها تحويل رئيس تحرير جريدة المجد فهد الريماوي الى المحكمة ورفع قضية على حزب الشعب الديمقراطي الاردني حشد امام المحكمة الجزائية.

كما لا يزال قطاع المعلمين ممنوع من اقامة اتحاد للمعلمين وكذلك ممنوع قيام اتحاد لطلاب الجامعات ناهيك عن الهجوم المتواصل على النقابات المهنية.

ان هذه الممارسات واستمرارها يؤكد ان السلطة التنفيذية واجهزتها لم تستطع التخلص من العقلية العرفيه التي دابت على ممارستها عشرات السنين رغم الغاء الاحكام العرفية ورغم التغني بالديمقراطية وبالتعددية.

كما ان السلطة التنفيذية تتصرف على قاعدة ان جميع افراد الشعب وجميع الاحزاب وجميع المنظمات والنقابات يجب ان تتبنى مواقف الحكومة في كل شيء فلا وجود للمعارضة ولا مكان للراي الاخر وغير مسموح الخروج عن السرب والا ما هو تفسير ما يجري في الاردن على هذا الصعيد وخاصة منذ مؤتمر مدريد وتوقيع معاهدة وادي عربة، حيث دابت الحكومة على حرمان المعارضة من التعبير عن رايها وايصاله للجماهير الشعب سواء كانت المعارضة افرادا ام احزابا ام نقابات والامعان في الاعتداء على الحريات العامه بروحية القوانين العرفيه.

ان جميع هذه الممارسات تجعل الحديث عن المسيرة الديمقراطية وصون الحريات والمجتمع المدني والتعددية السياسية والحزبية بلا مضمون وبلا معنى وان ما يجري هو نسف حثيث للماده الثانية من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي اقرته الجمعية العامة للامم المتحدة في كانون اول عام ١٩٤٨ والتي تنص ولكل انسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الاعلان دون اي تميز كالتميز بسبب العنصر او اللون اوالجنس او اللغة او الدين او الراي السياسي او اي راي آخر او الاصل الوطني او الاجتماعي او الميلاد اواي وضع آخر دون اي تفرقة بين الرجال والنساء».

كما انه نسف كثير من المواد التي ينادي بها الاعلان العالمي لحقوق الانسان ولا شك أن الاستمرار في انتهاك الحريات العامة وضرب المسيرة الديمقراطية يتعارض كليا مع مفهوم الاستقرار والامن ويتعارض كليا مع اهداف البلد في التنمية والاستثمار وفي الاستفادة من كفاءات المواطنين واستخدامها في مكانها الطبيعي ان انتهاك الحريات وعدم القبول بوجود معارضة يعني الكثير من المتاعب والمشاكل والبلبله والقلق وهو جميعا ليس لمصلحة الاردن. ان الدفاع عن الحقوق السياسية للمواطنين لا ينفصل بل يرتبط اشد الارتباط بالدفاع عن المؤسسات والمنظمات الديمقراطية والنقابية ومرتبط بتفعيل الدستور وتطبيق مواده وخاصة فيما يتعلق بحقوق المواطن في مختلف شرائح المجتمع.

تعيينات عام ٩٥

الاعتماد على العقود وخضوع الموظفين لنظام الضمان الاجتماعي

العام المنتهي خلا من اي تصنيفات للموظفين

الموظفون على حساب الاتجار.. اشكالية بحاجة الى حل

● كتبت اماني عايد

اعتمدت تعيينات عام ١٩٩٥م على العقود وخضوع الموظفين لنظام الضمان الاجتماعي وليس التقاعد كما كان سابقا كما اعتمدت ايضا على التعيين بنظام المياومة في اكثر من مؤسسة ووزارة كما خلا عام ٩٥ من اي تصنيفات للموظفين في اجهزة الدولة المختلفة الا اولئك الذين تم تعيينهم قبل عام ١٩٩١.

غير ان هناك موظفين في الاجهزة المختلفة للدولة لم يتم تصنيفهم رغم وجودهم على رأس عملهم منذ عشرات السنوات وهم يعملون على نظام المياومة كما في وزارة الاشغال العامة والاسكان او نظام الاتجار كما في وزارة التموين او يخضعون لنظام الخدمة المدنية ولم يتم تصنيفهم كما في كثير من المؤسسات.

بالاضافة لوجود موظفين يخضعون لديوان الخدمة المدنية وهناك تجاوز او تفاوت في الحوافز فيما بين الموظفين انفسهم او اجبارهم على ساعات عمل اكثر من تلك المقررة كما ورد في قانون العمل او بعض تشريعات ديوان الخدمة المدنية وعدم شمول بعضهم بعلاوة صعوبة العمل كما في بنك تنمية المدن والقرى التابع لوزارة الشؤون البلدية والقروية وعدم معرفة العاملين فيه هل هم خاضعون اصلا لنظام الخدمة المدنية ام لنظام اخر.

اما قضية العاملين على حساب الاتجار في وزارة التموين فيبلغ عددهم حوالي ٥٠٠ موظف وتتراوح سنوات خدمتهم في الوزارة مابين ٥-١٨ عاما غير انه لم يتم مساواتهم مع زملائهم في العمل المصنفين لحرمانهم من امتياز التقاعد المدني وقسم منهم كانوا بداية بعقود وموازنة في اواخر السبعينات ولغاية بداية عام ١٩٨٣ حيث تم تحويلهم الى نظام الحساب التجاري في الوزارة

وعند صدور نظام الخدمة المدنية رقم «١» لعام ١٩٨٨ والذي اقر بموجبه تصنيف الموظفين في فترة لا تزيد على ١٩٩١/١٢/٢١ وبالرغم من المطالبات المستمرة الا انهم فوجئوا بقرار من مجلس الوزراء يطلب فيه تحويل الموظفين على حساب الاتجار.

ولقد تقدم هؤلاء الموظفين بكتب رسمية من اجل تصنيفهم واخضاعهم لنظام التقاعد المدني ولكن لم يتحقق ذلك.

وتقدم هؤلاء ايضا بكتاب الى رئيس الوزراء رقم ٥١/١٢/٦/٢٢٠١ بتاريخ ١٩٩٤/٣/١ حيث اوصت اللجنة بكتابها رقم ٤/٢٩/٧٢ تاريخ ١٩٩٤/٤/٢ بضرورة احداث درجات لهؤلاء الموظفين تمهيدا لتصنيفهم ضمن جدول التشكيلات للوظائف الحكومية.

مصادر وزارة التموين اكدت لـ«الاهالي» ان هناك عدة مخاطبات بين الوزارة والجهات المسؤولة من مالية ورئاسة وزراء بشان الموظفين في الوزارة.

كما ان موظفي الاتجار كانوا يتقاضون رواتب اعلى من نظام الخدمة المدنية الجديد ونظام العلاوات الموحد وحيث ان العاملين على حساب الاتجار يتقاضون رواتب مقطوعة فلم تشملهم العلاوات فتفاوتت الدخول وخاطبت الوزارة رئاسة الوزراء لانصافهم كما صدر قرار مجلس الوزراء لانصافهم من خلال تعيينهم بعقود ويرفض بعضهم توقيع هذه العقود ووضعت صيغة للتحفظ كافة حقوقهم ووقع بعضهم ولم يوقع اخرون ويصرون على ان يتم ادخالهم ضمن نظام الخدمة المدنية وقانون التقاعد ولا تكاد هذه الحالة تقف عند مؤسسة او وزارة معينة فكثير من المؤسسات تقوم بالتعيين على حساب المياومة اوالعقود او العمل الاضافي كما في وزارة التربية ومع انتهاء هذه الفترة يترك الموظف دون ضمان اي حقوق له

اما عن عمال المياومة فان النصيب الاكبر في وزارة الاشغال العامة والاسكان وذلك لكثرة المشاريع والورش التي تخضع لهذه الوزارة.

وبعد انتهاء المشروع يتم تحويل بعضهم الى مشاريع اخرى والزائد عن حاجة المشروع يترك العمل.. ولان معظم المشاريع تكون عن طريق الوزارة بعد ان تقوم بطرح عطاءاتها المختلفة من مشاريع طرق وحفريات وغيرها فانها لا تملك الزام الشركة او المتعهد الذي يرسو عليه العطاء بهؤلاء العمال.

كما ان هناك بعض عمال المياومة ممن مضى على وجوده اكثر من ١٢ عاما ولم يتم تحويله لموظف مصنف وذلك لوجوده في مشروع طويل.. غيران هذا العامل يخضع للضمان الاجتماعي والعطل الرسمية وينطبق عليه قانون العمل الاردني ولكنه لا يخضع للتامين الصحي ولكن الاسس التي يعتمد عليها في تحديد عدد عمال المياومة فانها ترجع للحاجة في المحافظات من عمال في مشاريع وزارة الاشغال العامة والاسكان المختلفة بالاضافة للمخصصات المالية لتلك المشاريع وقد مضى على وجود بعض عمال المياومة اكثر من عشرين عاما ولا زالوا غير مصنفين ومثبتين.

السيد محمد الشوابكه - امين عام ديوان الخدمة المدنيه قال لـ«الاهالي» ان كلا من موظفي الاتجار والمياومة خاضعون لنظام الخدمة المدنية حيث يخضع ما يقارب ١٢٠٠ موظف من التموين لنظام الاتجار.

اما اسس التعيين في السابق فكان فيها نوع من الاستقلالية بالنسبة لموظفي الاتجار وعند اقرار ديوان الخدمة المدنية اصبحت تعيينات موظفي الاتجار تحكمهم اسس كما ان التعيينات حاليا على نظام العقود. اما بالنسبة لعمال المياومة فان اعمالهم لا يوجد لها ديمومة ولايوجد استمرار للعمل وانما يعتمد على المشاريع وفي باقي الوزارات والمؤسسات التي يتم تعيينهم على نظام المياومة فانها تاخذ العدد اللازم من الموظفين وتقوم بتصنيفهم وماتبقى يتم الاستغناء عنه لعدم وجود حاجة لاستمرارهم في العمل.

وعن عدم التصنيف للموظفين للفترة مابين ٩٢-٩٥ قال السيد الشوابكة ان عدم التصنيف لم يشمل هؤلاء وذلك لعدم انطباق الاسس على بعض هؤلاء الموظفين وذلك لان تعيينهم كان بطريقة مخالفة ومن تنطبق عليه الاسس يتم تصنيفه.

واضاف، ان التعيينات مع بداية عام ١٩٩٥ تكون بعقود ويخضع فيها الموظف للضمان الاجتماعي اما عملية تصنيف هؤلاء فانها تتم اذا ارتأت المؤسسات والوزارات التي قامت بتعيينهم انها بحاجة لهؤلاء الموظفين حيث تتجدد عقودهم سنويا ومن لا تحتاج المؤسسة الحكومية او الوزارة لعمله فانها لن تجدد عقد عمله.

اقتصاد

ارتفاعات في اسعار السلع والخدمات وتدني في جودتها

● احمد النمري

لسنا في حاجة إلى ان نقف طويلاً عند الإشارة الى الارتفاعات المتواصلة في أسعار غالبية السلع والخدمات الضرورية والاساسية وكذلك السلع والخدمات شبه الضرورية فهي ظاهرة كانت ولا تزال واضحة وملحوظة من المستهلكين أصحاب الدخل المحدود المتدني والمتوسط الذين يترددون على الأسواق داخل المدن وخارجها، ولعل الجديد في مسالة ارتفاع اسعار السلع انها اصبحت في الاشهر الاخيرة اكثر تسارعا، وفي فترات زمنية قصيرة، وتتسم بشمولية اسرع ولاسعار مجموعة اكبر من السلع التي يصعب الاستغناء عنها، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر منتجات الألبان، الجبنة واللبنة والحليب والسمنة، البيض واللحوم والملابس والاحذية والورق الصحي والأدوات المنزلية والصابون ثم السكر والارز لهؤلاء الذين سحبت منهم البطاقة التموينية.

صعوبات وآلام المستهلك محدود ومتدني الدخل في ارتفاع مستويات الاسعار ناجمة عن عدم توازي زيادة الدخول النقدية لغالبية المواطنين مع ارتفاع اسعار السلع والخدمات الهامة، او حتى عدم زيادتها أحياناً الامر الذي يعني ببساطة تراجع قيمة الرواتب والاجور الحقيقية، وتدني مستوى معيشة هؤلاء، وأحياناً الى درجة الكفاف «حد الفقر» او الى دونها، وتكون حالة الغلاء اكثر شدة بطبيعة الحال على فئات العاطلين عن العمل، أو الذين يقومون باعمال هامشية مؤقتة، او الذين لا يوجد لهم دخول اخرى.

لن نتوقف طويلا هنا عند حقيقة وواقع ارتفاع الاسعار في الاردن في الأشهر الاخيرة لاننا نريد ان نبين بان معاناة المستهلك، وتردي ظروفه المعيشية ليست مرتبطة فقط بعملية ارتفاع الاسعار الظاهرة فقط وانما هناك حالات واوضاع اخرى تؤدي بالنسبة له إلى نفس النتيجة، المرارة، والمعاناة من التغيرات الأخرى الحاصلة في الاسواق المحلية.

ففي أكثر من محاولة من قبل المنتج او المستورد للسلعة او مقدم الخدمة لخداع المستهلك، ولتحقيق المزيد من الربحية على حسابه، نلاحظ لجوءه الى ابقاء أسعار السلع على حالها، او حتى تخفيضها احيانا ولكن ذلك يحدث مقابل تدني شروط ومتطلبات الجودة والنوعية في السلع المنتجة والمستوردة، او محاولة تصريف السلع الغذائية التي انتهت فترة صلاحيتها، او التصرف بمنتجات حيوانية وعرضها في الأسواق رغم مخاطر تناولها، او تقادم السلع او انتهاء مواسمها.

واحياناً نلاحظ توجه المنتج او المستورد الى الجمع بين رفع اسعار سلعة وبين تقليص مستويات الجودة والنوعية فيها وقد وجد بعض المستهلكين لبعض منتجات الورق الصحي التي رفع ثمنها مؤخراً بنسبة تقارب ٢٢٪ تراجعاً واضحاً في مستوى جودتها ومواصفاتها الإستعمالية.

واذا كان المستهلك اكثر قدرة على تلمس واقع رفع اسعار السلع والخدمات، خاصة في الحالات غير المبررة اقتصاديا، او التي لا تتصل بتغيرات مالية ونقدية، فإنه مع الاسف قد لا يكون في كل وقت في وضع يسمح له بتلمس تراجع نوعية السلع التي يدفع نفس ثمنها او اكثر، وبالتالي فإن صوته الاحتجاجي يكون غائباً او خافتاً.

ولأن وزارات ومؤسسات الرقابة والقياس الحكومية اصبحت اكثر غياباً في عملية رصد ومتابعة اتجاهات الاسعار واسبابها واقل اهتماماً بجانب نوعية ومواصفات السلع وخاصة تلك التي تخرج عن نطاق السلع الغذائية، وتتناقض وتتضارب احيانا نتائج فحوصها وتقييماتها للجودة والصلاحية فإن المؤسسات الأهلية ذات الصلة، وفي طليعتها النقابات العمالية والمهنية وجمعية او جمعيات حماية المستهلك ومؤسسات حماية البيئة، والاحزاب والصحافة ومنابر الرأي العام اصبحت مطالبة بالتنبه لكل التجاوزات في اسعار التي لا تستند إلى اسباب اقتصادية موضوعية تبررها، والاكثر من ذلك أن تتحرك لكشف أي مخالفات او محاولات للاقلال من مستوى جودة السلع والخدمات بدلاً من رفع الاسعار او حتى مع رفعها لتحقيق ربحية اكبر على حساب جيب المواطن وصحته معاً.

ان ارتفاع اسعار السلع والخدمات وتراجع مستويات نوعيتها اخذتا ترتبطان اكثر فاكثر بتفاصيل السياسات الاقتصادية والمالية الحكومية المدرجة في برامج التصحيح الاقتصادي التي تدعو الى المزيد من رفع القيود والضوابط والمعايير الاصولية تحت شعار تحرير الاقتصاد وتفعيل المنافسة وتحفيز الاستثمار والمستثمرين!!

اثر تفاقم الخلافات بين نقابة الكهرباء والشركة الوطنية

النقابة: الشركة تكيل التهم وتمارس الفصل التعسفي بحق العمال

الشركة الوطنية: النقابة تستخدم فصل «١٠٣» عمال كقميص عثمان

● كتبت آمال العطاونه

بعد ان تم تسوية موضوع العاملين بالشركة الوطنية للصناعات الهندسية المتعددة واعادة المفصولين الى عملهم، وتوقيع عقود العمل القانونية والتي تمت بمعرفة واطلاع المستشار القانوني في وزارة العمل، وبعد الاجتماع الذي ضم طرفي الانتاج في الشركة برئاسة وزير العمل تم الاتفاق على ضرورة بناء الثقة المتبادلة بين الطرفين والتعاون لما فيه مصلحة الشركة والعاملين فيها.

غير ان خلافات جديدة ظهرت بين النقابة العامة لعمال الكهرباء والشركة الوطنية حيث يقول مسؤولو ادارة النقابة انهم لاحظوا لجوء الشركة الى عدة اساليب استفزازية بحق العاملين بالشركة والتي منها الفصل التعسفي والانذارات غير المبررة وتقليص الرعاية الصحية الشاملة وتهديد العمال بكافة الطرق لانتسابهم للنقابة واجبارهم على الانسحاب من عضويتها و[illegible] هي حق من حقوق العمال.

وطالبت ادارة النقابة بضرورة التامين وال[illegible]ية الصحية الشاملة لكافة ال[illegible]املين واعادة العمال المفصولين [illegible]لهم وشطب كافة الانذارات غير القانونية الموجهة للعمال.

لكن على اثر رفض ادارة الشركة الوطنية للصناعات الهندسية التعاون بجميع اشكاله مع اللجنة النقابية المنتخبة من عمال الشركة اعضاء النقابة ورفض الجلوس معهم لسماع وجهة نظرهم في القضايا التي تهمهم، كما قامت ادارة النقابة بتكليف اثنين من اعضاء الهيئة الادارية للنقابة بزيارة موقع مصانع الشركة في مدينة المفرق واجتمعوا مع مدير المصانع حيث اتفقوا في هذا الاجتماع بان يكون التعاون لمصلحة الشركة والعاملين فيها من خلال عضوي الهيئة الادارية، لكن الشركة ممثلة بمديرها رفض باصرار وعناد التعاون مرة اخرى ولجات وتلجأ الشركة الى ارهاب العمال واجبارهم على الانسحاب من عضوية النقابة وقامت خلال الشهر الماضي بفصل ١٠٣ عمال غير انه تم اعادتهم بتدخل وزير العمل، كذلك في الشهر الماضي عادت الشركة الى ممارسة الفصل التعسفي بحق عدد من العمال ومنهم اعضاء في اللجنة النقابية المنتخبة، واصبحت الادارة تكيل التهم للعمال من خلال الانذارات الجائرة الموجهة لهم.

واضافت ادارة النقابة ان الشركة قامت بمخالفات واضحة لاحكام قانون العمل وقرارات المحاكم الصناعية بان فصلت عمالا اثناء اجازاتهم المرضية بعد اصابات عمل تعرضوا لها ومسجلة بشكل رسمي في قيود الشركة والضمان الاجتماعي كما حرمت الشركة العمال من الرعاية الصحية الشاملة خصوصا وانهم يتعاملون بحكم عملهم مع مواد كيماوية وهم بحاجة اكيدة للرعاية الصحية الشاملة وشددت ادارة النقابة بانها ومن خلال عمالها ستلجأ الى الاضراب والتوقف عن العمل صباح يوم الثلاثاء ٩٦/١/٢ اذا لم تستجب الشركة لمطالبها العادلة والمشروعة.

وقال رئيس مجلس الادارة مدير المصانع المهندس محمد عارف زرقية ان النقابة بدأت بافتعال الاحداث والتحريض لتحقيق غاياتها واهدافها المستترة لخلق المشاكل والفوضى لفرض هيمنتها على ادارة الشركة وقاموا بتصعيد المشكلة وحض العمال على عدم توقيع العقود مع الشركة الجديدة بعد الدمج وفي فترة انعقاد مؤتمر قمة عمان الاقتصادي نشرت ادعاءاتها بان الشركة قد قامت بفصل «١٠٣» عمال، وبعد أن وقع العمال العقود القانونية بمعرفة وزارة العمل استمرت النقابة بالتحريض واصدار الاوامر لافتعال احداث جديدة واستغلال مصانع الشركة مسرحا لتحقيق ماربهم بعدما فشلوا في تحقيقها عندما اوهموا الجميع بان الشركة قد فصلت العمال.

واضاف زرقية ان الادعاء بفصل «١٠٣» عمال ليس صحيحا وانه لم يتم فصل واحد منهم وانما طلبت الشركة منهم بعد الدمج توقيع عقود جديدة حيث رفضوا بتحريض من النقابة.

كما اننا لم نلجأ لاساليب استفزازية مثل الفصل التعسفي والانذارات وتقليص الرعاية الصحية الشاملة وتهديد العمال ونؤكد أن جميع هذه الادعاءات باطلة لان الفصل او الانذار يتم بموجب القانون ومواده ومصالح الشركة في ضمان بقائها، وبخصوص المطالبة بالرعاية الصحية فان الشركة من اوائل الشركات التي قامت بتأسيس مركز صحي متكامل بطبيب مقيم وممرض وصيدلاني وصيدلية ومبنى كامل ليتم تحويل المرضى منهم.

واشار زرقية الى انه يستغرب مطالبة النقابة باعادة العمال المفصولين لانهم فصلوا اما لممارسات خاطئة او لاخلال بالنظام ومحاولة تخريب خطوط الانتاج والاهمال المتعمد او المخالفات القانونية حيث ان ثلاثة من المفصولين هم سائقون الباصات احدهم استعمل باص الشركة للنقل الخاص خارج وقت الدوام واستنكر زرقية تدخل النقابة بالمطالبة بشطب الانذارات التي تم تحريرها للعمال حيث ان الانذارات عادة توجه للمسيء للفت نظره لنوع الاساءة ونتائجها.

احكام عرفية في شركة الغزل والنسيج بالزرقاء!

فصل عدد من العمال لأنهم لم يداوموا في يوم عطلة رسمية!

● ممنوع على الموظف الدخول الى «الحمام» إلا بتصريح!

● المدير يصف العمال بأنهم «أولاد شوارع» ويفصل عاملة لم تعجبه مشيتها!!

● تحقيق آمال العطاونه

احتجاجا على قيام ادارة شركة الغزل والنسيج بفصل عدد من زملائهم، فقد نفذ عمال الشركة يومي ٢٤ و١٢/٢٥ إعتصاما أمام مصنع الشركة الواقع في مدينة الزرقاء، حيث طالبوا باعادة زملائهم الى العمل.

وقد تداعى العشرات من العمال والعاملات الى تنفيذ اعتصام احتجاجي امام المصنع على اثر قيام ادارته بفصل اربع عاملات وعدد من العمال يوم الاربعاء ١٢/٢٠ ثم عادت واوقفت خمس عاملات اخريات في اليوم التالي عن العمل لاسباب غير «مقنعة» كما ذكر العمال.

«الاهالي» بدورها وحال تلقيها نبأ الاعتصام توجهت الى مدينة الزرقاء وامام المصنع كان عدد كبير من العمال والعاملات يقفون، وقد حمل بعضهم يافطات تطالب باعادة المفصولين من زملائهم الى اعمالهم.

وبدات المشكلة كما يرويها «للاهالي» العاملون بشركة الغزل والنسيج من رؤساء اقسام ومراقبين وعمال وعاملات منذ عامين وعندما استلم الشركة المدير العام عماد الشماع حيث قامت الشركة بفصل عدد كبير من العمال والمسؤولين الذين كان لهم ارتباط ودي بالادارة التي سبقت بالرغم من انهم اكفأ بكثير من الذين عينتهم الادارة الجديدة بدلا منهم والعمال الذين تم فصلهم منذ سنتين كان عددهم ما يقارب الثلاثمائة عامل.

كما قامت الشركة بفصل رؤساء اقسام كان من بينهم المهندس محمد الواكد بعد خبرة ١٤ سنه وعين بدلا منه مهندس عراقي يدعى رفاعي «ابوياسر» براتب «١٠٠٠» دينار.

بالرغم من ان المهندس الاردني الواكد كان لا يزيد راتبه عن «٤٠٠» دينار شهريا، كذلك تم فصل السيد عبدالله الواكد رئيس قسم بخبرة «١٤سنة» وعين بدلا منه رئيس قسم باكستاني.

ومارست الشركة ضغوطها على العمال حيث اصبح العامل يقوم بعمل ثلاثة عمال، وذلك استفزازا للعامل حتى يترك عمله، كذلك كثرت القرارات التي تصدرها الشركة كل يوم، وكثر المسؤولين حتى اصبحنا لا نعرف المسؤولين لكثرتهم حيث يقوم المسؤول بملاحقة العامل حتى في «الحمام» ولا يحق له ان يدخل الحمام الا بتصريح، واذا لم يجد من ياخذ منه التصريح لا يسمح له بدخول «الحمام»!!!

واضافوا انه منذ ما يقارب الثلاثة شهور قامت الشركة بتوقيف خمسين عاملة عن العمل بدون راتب بحجة ان الشركة تقوم بتركيب ماكنات جديدة، وكان في نية الشركة عدم اعادة اي عاملة للشركة الا ان المدير العام للشركة وعد رئيس النقابة باعادة جميع العاملات الى العمل بعد شهرين. وفعلا تم اعادة جميع العاملات بتاريخ ١٢/١٥ لكن وبعد ثلاثة ايام فوجئنا بفصل اربع عاملات وبعض العمال بحجة عدم حضورهم للدوام يوم الثلاثاء ١٢/١٩ بالرغم من انه كان يوم عطلة رسمية وبعدها بيومين، اي يوم الخميس، قامت الشركة بتوقيف خمس عاملات عن العمل بدون سبب يذكر.

وقال العمال ان الشركة قامت بشراء ماكنات جديدة وطلبت من الفنيين وعمال الصيانه والميكانيكيين فك جميع الماكنيات القديمة ومساعدة الخبراء الايطاليين بتركيب الماكنيات الجديدة، مما يتطلب من العمال التاخير عن الدوام الرسمي دون ان تحسب لهم اجور ساعات العمل الاضافية، او صرف مكافآت مقابلها، اذ انه وبعد انتهاء العمل بتركيب الماكنات الجديدة، لم تصرف لهم المكافأة لعدم وجود سيولة في الشركة.

ثم عملت على تنزيل بعض رؤساء الاقسام الى مراقبين ومفتشي جودة وتنزيل مدير دائرة الصيانه الى رئيس قسم، كذلك تنزيل ثمانية مراقبين ومراقبات الى عمال.

واشار العمال الى أن مدير عام الشركة اصدر بلاغا رسميا لجميع العمال يقضي بتطبيق احكام عرفية لا يسمح بموجبها للعمال ان يجلسوا مع اي سياسي خارج المصنع، وعدم الانضمام لاي حزب كان مواليا او معارضا، كما انه لا يسمح للعامل بالقيام باي عمل خارج الشركة بالرغم من ان راتب العامل «٦٥» دينارا وهو راتب لا يكفي العامل الاعزب فكيف حال العامل صاحب الاسرة والذي يدفع اجرة بيت شهرية.

وبالرغم من جميع هذه الضغوطات والقهر للعمال فقد كانوا يقومون بعملهم على اكمل وجه لكن الشركة لم تتركهم بحالهم فلاحقتهم بقرارات الفصل والكلام البذيء من بعض المسؤولين مما ادى الى انفجار العمال وعدم سكوتهم اكثر من ذلك ودفعهم للاعتصام والتوقف عن العمل.

افتعال الخلخلة

وقال السيد فتح الله العمراني رئيس نقابة عمال الغزل والنسيج «للاهالي» ان ادارة الشركة التي علمت بنية النقابة التقدم بمجموعة مطالب لتحسين اوضاع العمال في بداية السنة القادمة، بدأت بافتعال حالة من الخلخلة في صفوف العمال واصدرت جملة من التعليمات والاستفزازات الادارية للعمال، وتوجت تلك الاستفزازات عندما قامت بفصل عشر عاملات وعامل واحد بسبب عدم حضورهم للعمل يوم الثلاثاء ١٢/١٩ والذي صادف ذكرى الاسراء والمعراج وهو عطلة رسمية.

واضاف العمراني ان قرار الاستغناء عن خدمات هؤلاء العمال جاء في اليوم الثاني وهو يوم الاربعاء وفي يوم الخميس قامت الشركة بايقاف عدد اخر من العاملات الامر الذي حدا بالعمال الى اتخاذ قرار يوم السبت ١٢/٢٣ بالتوقف عن العمل اعتبارا من يوم الاحد ١٢/٢٤ وكانت مطالبهم في جملتها معنوية وليست مادية، حيث طالبوا باعادة زملائهم المفصولين والموقوفين وباجراء اصلاحات ادارية وايقاف الاجراءات التعسفية الاستفزازية، كذلك الانذارات الكيدية وغيرها.

وقال العمراني بان الشركة وامام هذا الموقف قامت بابلاغ وزارة العمل والتي ارسلت بدورها مندوبين التقوا بادارة الشركة ثم التقوا بالعمال وطلبوا منهم العودة الى العمل.

واشار العمراني الى انه تم التنسيق مع مندوبي وزارة العمل للالتقاء في مقر نقابة العاملين في مصفاة البترول وبالفعل التقينا هناك وتم ارسال مجموعة من باصات الشركة لتحضر العمال الى مقر الاجتماع وخلال الاجتماع جرت محاولة لاعادة العمال الموقوفين عن العمل الى عملهم دون تلبية شروطهم غير ان العمال رفضوا ذلك واصروا على ان مطالبهم مشروعة وهكذا تم الاتفاق على ان يكون هناك لقاء اخر يوم الاثنين ١٢/٢٥.

واضاف ان المحافظ قام بالاتصال بالشركة وبمديريه العمل وطلب منهم حل المشكلة وفي الموعد المقرر يقول العمراني انه التقى في مقر الشركة بخمسة من الاداريين وبالمستشار القانوني للشركة حيث بدا الاجتماع في حوالي الساعة التاسعة والنصف صباحا وامتد حتى الثانية بعد الظهر، وفي النهاية تم الاتفاق على عدة بنود هي عودة العمال المتوقفين الى عملهم وعدم التحرش بالعمال العائدين، وعدم توجيه انذارات لهم، وان تتم العودة لبحث المشكلة في الساعة العاشرة من صباح يوم السبت ١٢/٣٠ من اجل الاستمرار في حل كافة القضايا المطروحة وعلى راسها عودة العمال المفصولين والموقوفين عن العمل.

واشار الى انه لمس تقبلا لدى ادارة الشركة لاعادة المفصولين والموقوفين الى اعمالهم غير انه قال ان ذلك لم يتم لرغبة الشركة في انهاء الاعتصام بداية حفاظا لهيبة الشركة ليصار بعد ذلك الى العودة عن قرار الفصل.

ادارة الشركة رفضت مقابلتنا

وقد حاولنا الالتقاء بالمسؤولين في ادارة الشركة لنسمع وجهة نظرهم في مطالب العمال، وعلى باب المصنع قام الموظفون على البوابة الخارجية بالاتصال بالادارة وابلغوهم برغبتنا في الحديث معهم، الا ان الاجابة القاطعة اتت بانهم غير مستعدين لمقابلة اي صحفي.

اتحاد نقابات العمال يطالب باعادة العمال

وعقد المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال ظهر يوم الاثنين ١٢/٢٥ اجتماعا طالب خلاله بدعم العمال للمطالبة بحقوقهم وعدم السماح باستفزازهم، وناشدوا ادارة شركة الغزل والنسيج بضرورة فتح حوار شامل ما بين النقابة المسؤولة والادارة لا يجاد مخرج ونبذ الخلافات وتحكيم العقل من اجل تجنيب بلدنا واقتصادنا اي خلل قد يؤثر على الاستثمار وتكون له انعكاسات سلبية على عمالنا ومستقبلهم.



لقطات من الاحكام العرفية

● احد المسؤولين في الشركة وهو عراقي الجنسية فصل احدى العاملات لان مشيتها مش عاجبيته.

● نفس المسؤول العراقي علق على عمليات الفصل مهددا العمال بان عملية الفصل والاضطهاد هذه مزحة عراقية خفيفة فكيف المزحة العراقية الثقيلة؟!

● المدير تلفظ بعبارات بذئية وشتم العمال لانهم حسب ادعائه «اولاد شوارع».

● منع الاجازات المرضية وتمزيقها.

● احد العمال توفي والده رفضوا اجازته تم اعطوه يوما واحد فقط

● ذهب عامل لاداء الصلاة وعند رجوعه تم ابلاغه بانه تم خصم نصف يوم من راتبه.

● لمجرد ان عاملة قالت لاخرى ان [illegible] ما زال على الوجه [illegible] المسؤول و[illegible] فصل العاملتين!!

● عامل [illegible] السلام [illegible] تم [illegible] خصم من راتبه [illegible] الشهر

● [illegible]

من هنا

وشوشات

البنت القروية، التي تحب الشمس، والقهوة، والعصافير، و«ديستوفسكي».

البنت التي تضحك، وتحب، وتبكي، وتعود خضراء القلب .. تضم خصلات شعرها بخمارها، بيضاء كاطيار اليمام.

تريد العالم كما تريد!

ليست تطيق أن ترى وردة تداس، لكنها ترى خلائق تداس كل يوم كالنمل ... فتعود لذاتها باكية.

هي لا تطيق! ، مزهرة دواخلها، ونضرة، لكن هذا العالم يسحق ابتسامتها ويهرول بمشية جنرال أبله!

تسأل أحياناً ببراءة «والبراءة في زماننا هبل!!» : ماذا نخسر لو عشنا كما نريد؟ هل سنخسر الكثير من المنافقين والدجّالين وأشباه الأصدقاء ؟ طز !!

فالشقّ الثاني معروف: ماذا سنكسب لو خسرنا انفسنا!؟

وهي تحب أن تكسب نفسها دائماً.

ترى هل من السهل أن يكسب الإنسان نفسه للأبد؟!!

وكم سيتجشمّ من مشاقّ جراء هكذا قرار؟!

البنت الفلاحة، الطيبة كوجوه الفقراء لا يهمها، هي فقط تريد أن ترفع رأسها، وهي تدرك أن الذي يرفع رأسه في زمان كهذا، تماماً كالقابض على موقد جمر!

... وهي الآتية من وهج الشمال، لكنها المحمّلة بأحزان الجنوب، المقيمة فينا، السارحة بهواجسها غرباً ..

تحب الارض حتى تظنها ستأكل من ترابها، لكنها تُعلي قيمة الإنسان اكثر ...

وهي بالمناسبة ليست ملاكاً، ولا قديسة، هي انسانة فقط، وتحب ان تعيش حياتها كما تحب، لا اكثر ولا اقلّ !

هل يمكنها أن تعيش حياتها كما تحب دون أن «يزعل» أحد ؟!

● « درويش . . . »



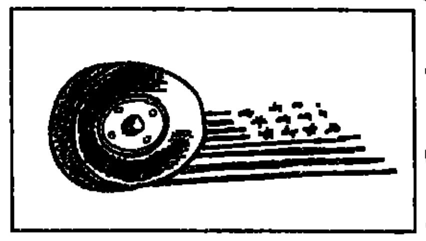
● اتخذت فرقة من الجيش البريطاني ذكراً من الماعز كجالب حظ لها. ولكن الحيوان مات بعد عدة ايام. وكان قائد الفرقة غائباً آنذاك، فارسل اليه مساعده البرقية التالية:

«التيس مات، هل نبتاع تيساً آخر ام ننتظر عودتك؟».

● شوهد رجل في سيرك واقفاً قرب جمل مربوط. فجأة انحنى والتقط قشة ووضعها على ظهر الجمل ثم ابتعد متوقعاً حدوث شيء، فلما خاب ظنه، همهم وهو يغادر السيرك: «اذاً .. هذه ليس القشة التي تقصم ظهر البعير!»



في العام الميلادي الجديد، ننتهز هذه الفرصة لنهنيء مواطنينا الكرام، ونتمنى لهم دوام الرغد والعز والهناء وراحة البال.



ولانه لا ينقصهم شيء البتة، نحتار ماذا نتمنى لهم !!!!

نقول إذن: كل عام وأنتم «عايشين»

وأحسن من هيك عيشة «عبس»!

قالوها .. ومضوا!

ـ مفارقة الصداقة انها اقوى ما في العالم وأسهله انكساراً في آن. وفي حين تعجز الخيول الجامحة عن تفريق الاصدقاء فالكلمات القاسية تستطيع ذلك.

سيدي هاريس

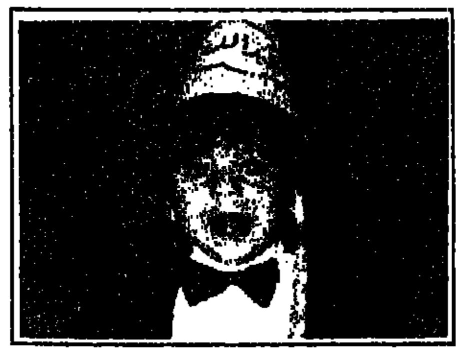
ـ المدينة والقرية وجهان للحياة الإنسانية ولكل منهما ضرورته. الا انهما كالملح والسكر لا بد من تناول كل منهما على حدة.

ليندبرغ

ـ أصعب ثلاث مهمات في العالم ليس الخوارق الجسدية ولا البراعات الذهنية. وانما هي الأفعال الخلقية الآتية: مبادلة البغض بالحب، قبول من رفض، الاعتراف بالخطأ.

سيدي هاريس

... أهلاً باطفالنا الأحباء كل خميس في الجنّة الصغيرة...



الإسم: عبد الله محمد الواوي

العمر: سنة ونصف

الهواية: الرقص .. والضحك.



الاسم: هيا جهاد سالم القصراوي

العمر: ثلاث سنوات

الهواية: الاكل والاغاني

... مش واقفة ع القهوة!

المعظم يشربونها «مرة»! او على الاقل «مش حلوه»...

والآن، في موسم مقاطعتها، لم يتغير شيء، بقيت «الحلوق مُره»، والأفواه «مش حلوه» ولم نخسر سوى قراءة الفنجان!

و.. ياريت «وقفت ع القهوة» !!

... وخزة بإصبعين



أنا يا صديقة متعب بعروبتي فهل العروبة لعنة وعقاب؟؟

● «نزار قباني»



القوس: نظرات الآخرين لك غير ما فهمتها انت.

الجدي: ليس المكياج قادراً ان يخفي الحزن الخفي.

الدلو: الإنسان يعيش حياته مرة واحدة، فلكن كما تحب، وتشتهي.

الحوت: مجرد محاولات عابرة تعترض طريق آمالك بالجد و الصبر تتغلب عليها

وهنا

● كتب محمد السمهوري

تعتبر مؤسسة عبد الحميد شومان من المؤسسات الثقافية الرائدة في الوطن العربي وقد مر على تاسيسها ١٥ عاما وهي منارة ثقافية وعلمية وفنية وقد اسست المؤسسة تكريما للمرحوم عبد الحميد شومان الذي ولد في قرية بيت حنينا في قضاء القدس.

وفي ذكرى تاسيس مؤسسة عبد الحميد شومان تحدث السيد عبد المجيد شومان عن المؤسسة ونشاتها حيث قال:

في عام ١٩٨٠ في مدينة عمان وبقرار من الهيئة العامة للبنك العربي المحدود تكريما لذكرى المرحوم عبد الحميد شومان مؤسس البنك وتقديرا لدوره في خدمة الامة العربية وتجسيدا لامانيه في تطوير العلوم والتكنولوجيا في الوطن العربي انشئت مؤسسة عبد الحميد شومان وذلك بهدف الاسهام المباشر وغير المباشر في البحث العلمي الذي يقوم به افراد او مؤسسات لزيادة المعرفة واعطاء مردود علمي للوطن العربي، وتطوير جيل من العلماء العرب في شتى المجالات العلمية والتنموية نظرا لحاجة الوطن العربي الى هذا النوع من الكفاءات ونظرا لما تحتله العلوم من اهمية خاصة في العالم.

ويضيف السيد عبد الحميد شومان ان اهم اساليب المؤسسة لتحقيق اهدافها : دعم عملية تطوير المؤسسات العلمية العربية القائمة والاسهام في تاسيس مؤسسات جديدة والتمويل الكلي او الجزئي لما يقع ضمن دائرة اهتمامها من ابحاث ودراسات علمية وتقديم جوائز عبدا لحميد شومان للعلماء العرب الشبان والباحثين العرب، وجوائز معلمي العلوم الاردن بالاضافة لتنظيم الندوات والحلقات الدراسية والمحاضرات في منتدى شومان، وتقديم المعارض والامسيات الفنية في دارة الفنون التابعة للمؤسسة.

واضاف لقد بدات المؤسسة برنامج جوائز عبد الحميد شومان للمتفوقين من العلماء العرب الشبان عام ١٩٨٢ قيمة كل منها خمسة الاف دينار اردني واصبح عدد الجوائز هذا العام «١٢٠» جائزة بقيمة اجمالية هي «٦٠٠٠٠٠» دينارا اردنيا تمنحها لجنة علمية من ذوي الاختصاص الى الباحثين المتميزين العرب الذين يسهمون في زيادة المعرفة في حقل الاختصاص ويقدمون خدمات للمجتمع العربي الذي يعيش فيه، ويعمل في بلد عربي، ولم يتجاوز الاربعين عاما من العمر، وقد بلغ عدد الفائزين بهذه الجوائز حتى الان «١٦٠» من الاردن والوطن العربي.

اما عن مكتبة عبد الحميد شومان العامة فقد افتتحت رسميا في ١٩٨٦ كاحدى المكتبات العصرية المتميزة في الاردن وهي تقدم خدمات رائدة للمشتركين والرواد مثل الاعارة والخدمة المرجعية، وحجز الكتب والتصوير والمطالعة وتختار المؤسسة مقتنيات المكتبة من لجنة اصدقاء لها مؤلفة من عدد الاختصاصيين في مجالات مختلفة



وهي توفر مجموعة واسعة ومنتقاة من الكتب والمجلات العلمية والدوريات المتنوعة.

اما عن منتدى شومان فقد استضافت المؤسسة خلال محاضرات وندوات المنتدى مئات المحاضرين من المملكة والوطن العربي لتقديم محاضرات والمشاركة في ندوات ثقافيةوعلمية وسياسية واحياء امسيات ادبية، وقال ان المؤسسة تحرص على اختيار المحاضرين البارزين والموضوعات ذات الاهمية بالنسبة للوطن العربي.

وفي حديثه عن دارة الفنون قال انها احدى المعالم البارزة الهامة في المؤسسة والحياة الفنية في الاردن. ومع ان المؤسسة بدأت منذ العام باقامة معارض في مجال الفنون التشكيلية بهدف دعم وتنشيط حركة الفن التشكيلي الاردني وابراز تطور حركة الفن التشكيلي والعربي.

اما عن لجنة السينما التي شكلت في اواخر عام ١٩٨٩ في مؤسسة عبد الحميد شومان فقد قدمت عشرات العروض السينمائية الفنية الاسبوعية وعروض افلام الفيديو المتميزة من مختلف البلدان والمواضيع كما تقدم بعض العروض السينمائية بحضور مخرجي الافلام او ضمن مهرجانات سينمائية خاصة.

وفي نهاية حديثه قال ان المؤسسة انشات فرع لها موازٍ في بيت حنينا الا ان الاجراءات الاسرائيلية قد اوقفت المشروع، وعن عودة السيد عبدالمجيد شومان الى مسقط راسه قال ساعود ولكن دون شروط الجسور وبشروط العودة التي نتوق لها.

لاجئون سياسيون

مجموعة من البشر اضطرت نتيجة عدوان، او اجتياح خارجي، او احتلال اجنبي، او احداث داخلية خطيرة اخلت بالأمن في جزء من اراضي وطنها الأصلي او في مجمل اراضي هذا الوطن إلى مغادرة مقر اقامتها المعهود بسبب الاضطهاد او الخوف من الاضطهاد.

وبلغ عدد اللاجئين المسجلين رسميا في وكالات الأمم المتحدة في كانون الثاني ١٩٨٤ اثنا عشر مليونا وسبعمئة الف لاجيء.

موسوعة السياسة
الجزء الخامس صفحة ٣٧٢





يحق لهذا القط أن ينام بهدوء وملء جفنيه الناعمين!

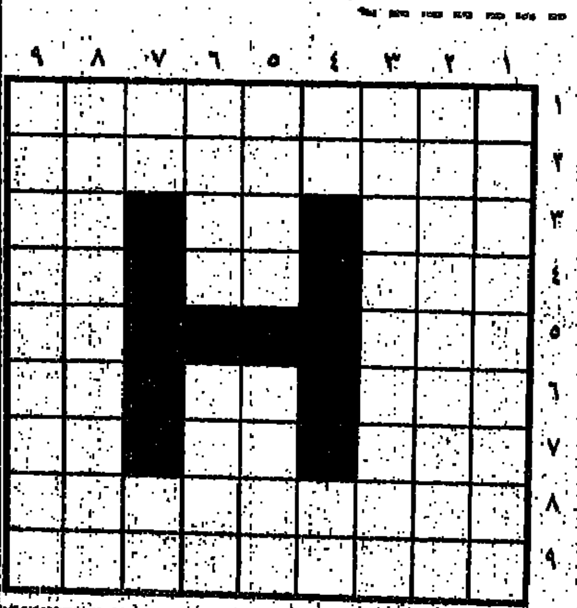
ويتوجب على هؤلاء «المقلعطين» أن يصمتوا حتى لا يزعجوه.

و«المقلعط» الصغير بالذات، عليه أن يستر عريه لكيلا يجرح مشاعر الناعس الجميل ... ببشاعة جسده الأسمر.

هؤلاء العبيد عليهم أن لا يحسدوا الصغير الملتحف بالفرو والقبعة والورد والعطور... هل سيعترضون على حكم الله؟! يا ويلهم إذن!

فليعيشوا بردهم، وجوعهم، ونكدهم، ولونهم الداكن، وحروبهم التافهة، بشرط أن لا يزعجوا هذا الاشقر الناعم.

وليحمدوا الله كثيراً، الا يكفيهم أن خلقه قطاً، وخلقهم بشراً معززين؟! ويحهم!!



افقياً

١ـ مطرب مصري راحل

٢ـ اغنية لام كلثوم + من حالات البحر

٣ـ د + حرفين متشابهين + حرفان متشابهان + ماء الحياة.

٤ـ مهد مبعثرة + حرف نفي معكوس + عكس حلو.

٥ـ حرف جر + ل + قوة العدد

٦ـ حيوان مفترس دون ال التعريف + غير مقلن + للزرع.

٧ـ مشروب ساخن + عشق + سرير بالانجليزية.

٨ـ اديب عربي راحل + حرف + حاجز معكوس

٩ـ مطرب معروف + حرف.

عمودياً

١ـ حرف + اسم مذكر + جانب البحر.

٢ـ بمعنى دول + احرف مختلفة.

٣ـ من غزوات الرسول معكوسة + بمعنى زهق + د + عزل معكوسة.

٤ـ احد الوالدين + جدها في سيارة.

٥ـ خاصتك + احد الوالدين.

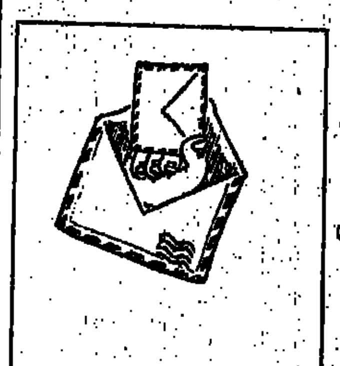
٦ـ عكس حرام + جواب + حرف نصب معكوس.

٧ـ السؤال + مختلفين.

٨ـ بمعنى بحر + يعزّ + م + عروس الشمال.

٩ـ دم معكوسة + شكراً بالفرنسية + ٣ حروف مختلفة.

في هذا الركن الصغير سنكتب اعزائي كل اسبوع كلمات دافئة، ونترك لك أن تهديها لمن تشاء!



لا تسالوني ما اسمه حبيبي
اخشى عليكم ضوعة الطيوب
والله، لو بحت، باي حرف
تكدّس الليلك في الدروب

صحف من الأرشيف

ريما شبيلات لـ «الاهالي»

اعتقال ليث رسالة للمعارضة لتغلق فمها

● دوافع «النفير» والقضية الحالية، هي هي .. دوافع سياسية
● اقاربه في الطفيلة سيفتقدونه في «رمضان» كثيرا



● كتب محرر الشؤون المحلية

من يجاور ليث شبيلات او يعمل معه لا يمكن الا ان يصبح معنيا وبدرجة كبيرة بالهم العام، هم الوطن والامة، فكيف الحال عندما يتعلق الامر باسرته، وزوجته وابنائه.. انهم يصبحون مسكونين بالهم العام، ومستعدين للتضحية في سبيل تفاصيل وثوابت هذا الهم.

«الاهالي» التقت السيدة ريما شبيلات زوجة المهندس ليث شبيلات، وحاورتها حول العديد من الامور المتعلقة بتجربة اعتقال زوجها وفي الجانب الاخر من حياته ..

وفيما يلي تفاصيل اللقاء..

دوافع الاعتقال سياسية

* مررت بتجربة اعتقال زوجك المهندس ليث شبيلات في قضية «النفير» المعروفة عام ١٩٩٢ وها انت تمرين بتجربة اعتقاله مرة اخرى على خلفية قضايا وتهم جديدة.. ماهو القاسم المتشرك بين التجربتين؟

— الدوافع لاعتقال ليث في المرة الاولى في قضية النفير هي نفس الدوافع التي تكمن وراء اعتقاله هذه الايام ، انها الدوافع السياسية المعارضة واكمال مسرحية تكميم الافواه واعتقال ليث رسالة موجهة لكل من يعترض على الذي حدث، والذي سيحدث، والقادم يبدو انه اعظم وطبعا من مصلحتهم ان يكون ابو فرحان وراء القضبان.

نعم بالرغم من ضخامة القضية الاولى «النفير» الا ان القضية الراهنة لها نفس الدوافع ، رغم انهم حاولوا ان لايقعوا في اخطاء التجربة الاعتقالية الاولى فوضعوا تهما لالهاء الناس وابعادهم عن التفكير في الدوافع الرئيسية لاعتقاله

«زنزانة انفرادية»

* هل تضعينا في صورة الظروف والاوضاع التي يحياها المهندس شبيلات في معتقله؟

- يعيش ليث ظروفا قاسية في معتقله اذ تم عزله ووضعه في زنزانة انفرادية باردة جدا. لا يحصل على الماء الساخن ،والاهم من ذلك لا يسمح له الاطلاع على اي صحيفة من الصحف و الاستماع الى المذياع.

لقد اضرب ليث عن الطعام لمدة عشرة ايام للتاكيد على حق اساسي من حقوقه ، الا وهو حقه في الخروج من السجن بكفالة بعد انتهاء التحقيق معه وذلك وفقا للقوانين المعمول بها بالنسبة للتهم الجنحية.

«منعوني من زيارته»

* هل قمت بزيارته في معتقله؟

— حاولت زيارته لكنهم منعوني ، لقد اتصل المدعي العام بالمحامي جواد يونس يوم الاربعاء ١٩٩٥/١٢/٢٠ بانه باستطاعتنا زيارته وان الزيارة اصبحت مسموحة، فذهبت فورا لزيارته، وعندما وصلت السجن ابلغوني انه لا توجد تعليمات بذلك، وشرحت لهم انني حضرت لتوي بعد مكالمة المدعي العام، لكن دونما جدوى.

.. واذا ما سمح بالزيارة فلن اقبل انا وابنائي ان تتم من وراء القضبان ودون ان يسمح له باحتضان ابنائه حتى لو استمر اعتقاله ثلاث سنوات.

«التضحية المطلوبة»

* ماهو موقف الابناء من غياب واعتقال والدهم؟

والدهم دائما يجلس معهم ويحدثهم عن اهدافه ووجهة نظره وكان دائما يقول اذا لم يستطع الواحد منا نقل اهدافه ووجهة نظره لاهل بيته فانه لا يستطيع ان ينقلها الى الخارج وابنائه يعلمون انهم سيدفعون ثمن مواقف والدهم ويعتبرون ذلك نوعا من التضحية.

* هل لنا ان نعرف عدد ابنائكم ، دراستهم ومؤهلاتهم؟

ابناؤه تسعة، وحسب التسلسل من الكبير للصغير هم: -

اعتدال «٢٤ سنة» بكالوريوس كمبيوتر

مريم، طالبة مختبرات اسنان

فاطمة، طالبة اقتصاد

سناء، طالبة ادب انجليزي

كوثر، الصف الحادي عشر

جميلة، الصف الثامن

عمر، الصف السابع

احمد الصف الخامس

حمزة الصف الثاني الابتدائي

حمزة الصغير متاثر جدا

حمزة ابننا الاصغر هوالاكثر تاثرا لغياب والده ، وقد سالني: لماذا حبسوا والدي؟

- اجبته لانه يكره اليهود ولانه يحب بلده، ولانه مش حرامي وضد الحرامية.

«ليث الانسان»

* ماذا عن الوجه الاخر في حياة المهندس شبيلات؟

- ليث حنون جدا ، يحب الناس، يرتاح لوجود ضيوف عنده، كريم جدا، يحب اقاربه وعلى تواصل دائم معهم وفي كافة المناسبات وفي الاعياد، ويقوم بزيارات خاصة لاهله واقاربه في الطفيلة في شهر رمضان ويؤدي واجباته الاجتماعية وغيرها تجاههم ولا يبخل بماله على الفقراء.

وفي رمضان القادم سيفتقده اهله واقاربه كثيرا

«لماذا التضامن مع ليث»

* كيف تقيّمين حملة التضامن مع ليث شبيلات؟

- في هذه المرة هنالك الكثير من حملات وعمليات التضامن معه على الصعيدين الداخلي والخارجي باعتباره سجين راي ويمثل تطلعات وتوجهات معظم افراد المجتمع.

لقد ازدادت حملات التضامن مع ليث بعد ان اكتشف الناس عدم مصداقية الاجراءات السابقة في قضية النفير علما ان الذين يحققون معه هم انفسهم الذين كانوا قائمين على قضية النفير.

«مبايعة ليث»

نفى الدكتور اسحق الفرحان في مقابلة له مؤخرا ما تردد عن مبايعة جبهة العمل الاسلامي للمهندس ليث شبيلات نقيبا للمهندسين للدورة القادمة واكد انه لم يجر بحث ذلك وان الوقت ما زال مبكرا للحديث في هذا الموضوع.. ماتعليقك على ذلك؟

لقد اتصلت بنائب نقيب المهندسين عزام الهنيدي وسالته عن موقفه ازاء تصريح الدكتور اسحق الفرحان، فقال ان تصريح الدكتور الفرحان يمثل موقف جبهة العمل الاسلامي وطالبته باصدار بيان من موقعه كنائب للنقيب ، وانه من المفروض ان يكون لهم موقف واضح امام الشارع.

«البحث عن تهم جديدة»

* هل من شيء اخر تودين قوله من خلال الاهالي؟

لابد من الافراج عنه بكفالة طالما ان التهم جنحية ، لابد من تحسين شروط اعتقاله ولابد من السماح لنا بزيارته مباشرة وليس من وراء القضبان.

كان يجب وكما اشارت الصحف العربية والاجنبية ان يتم الجلب دون تفتيش البيت والمكتب فالتهم موجودة ، ووزير العدل صرح اولا بتهمتين وفي قصر العدل اصبحنا امام ٤ تهم والسؤال اذا كانت هنالك تهم محددة فلماذا فتشوا المنزل؟ هل من اجل البحث عن تهم جديدة؟!

واخيراً اقول : اذا كانت الحكومة تفتح ابواب البلاد أمام المعارضة العراقية لتعقد مؤتمراً لها في عمان فكيف يضيق صدرها وتمنع ليث شبيلات من التعبير عن رايه والحرية .

توجان فيصل

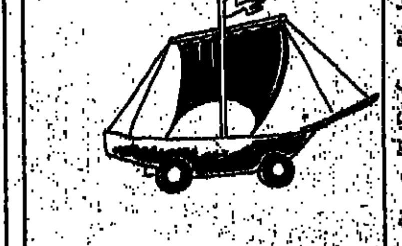
لماذا التضييق على الاغلبية الصامتة؟



احتجت النائب توجان فيصل في جلسة مجلس النواب الاربعاء ١٩٩٥/١٢/٢٧ على المضايقات التي مارستها وتمارسها الحكومة واجهزتها على الانصار والمؤيدين والمتعاطفين مع نقيب المهندسين ليث شبيلات والتي اخذت شكل التهديد والحجز.

وابدت النائب توجان فيصل استغرابها من لجوء الحكومة الى مثل هذه المضايقات للاغلبية الصامتة التي طالما طلبت الحكومة منها ابداء رايها.

وفاة طفلة «إسباعية» في المشارع والحق على المستشفى



ادخلت زوجة المواطن نايف محمود ابو عجين من بلدة المشارع إلى مستشفى ابي عبيدة في وادي اليابس في حالة ولادة يوم ١٩٩٥/١٢/٦ وانجبت طفلة إسباعية في ذات اليوم، ثم توفيت الطفلة صباح يوم ١٩٩٥/١٢/٧ لعدم قدرة والدها على ادخالها قسم الخداج في مستشفى خاص اذ كان قسم الخداج في مستشفى وادي اليابس الحكومي يخضع للتعقيم في ذلك اليوم

دعوة لزيارة شبيلات

وجهت فعاليات شعبية الدعوة لمشاركة وفود الفعاليات النقابية والشعبية زيارتها لنقيب المهندسين الاردنيين المهندس ليث شبيلات وجميع معتقلي الراي وذلك في الساعة التاسعة من صباح يوم الجمعة ١٩٩٥/١٢/٢٩ امام مركز توقيف الجويدة

بعد سبعة واربعين عاما على الليلة المشؤومة

شاهد عيان يروي تفاصيل سقوط مدينتي اللد والرملة

عندما كتب اسحاق رابين وزير الدفاع وقائد فرقة هاريل عام ١٩٤٨ مذكراته عام ١٩٧٩ قامت لجنة رقابة سياسية بمنعه من نشر جزء من مذكراته وهي تتناول طرد سكان اللد والرمله العرب، اللجنة كما قال رابين تشكلت من ٥ اعضاء كنيست براسهم وزير العدل فكل مستخدمي الدولة عليهم ان يسلموا نصوصهم الى الرقابة العسكرية والى نقاش سياسي وكانت النصوص التي حذفت من كتاب رابين تقول عندما كان القتال لا يزال دائرا كان علينا ان نصل الى حل لم نكن نستطيع رسمه بسبب عدم وجود خبرة سابقة وهو يتعلق بمصير ....٥٠ شخص، هم اهل المدينتين، ولا حتى بن غوريون كان يستطيع تقديم حل واثناء المناقشات في القيادة العامة ظل بن غوريون ساكتا كما كانت عادته في مثل هذه المناسبات ، لم نكن نستطيع ان نترك اللد المعادية في مؤخرتنا مما كان سيعرض طريق تموين فرقة يفتاح التي كانت متقدمة الى نواحي الشرق للخطر تكلمنا خارجا ورافقنا بن غوريون، يغال الون كرر سؤاله ماذا سيحدث للسكان. بن غوريون لوح بذراعه في تعبير يقول اخرجوهم.

عبد الرحمن ...
استاذ مدرسة في اللد
١١ / ٧ / ١٩٤٨

لن انسى تلك الايام السوداء التي عاشتها مدينتنا اللد والرملة وهما تتعرضان لحصار شديد من اليهود الانذال الذين كانوا يتفوقون على المناضلين العرب في المدينتين عددا وعدة.

لقد كان الطوق محكما من جميع الجهات الا من الجهة الشمالية حيث كان مطار اللد يحميه افراد الجيش العربي الاردني وهو المنفذ الوحيد الذي كان يصل اللد مع القرى المجاورة الواقعة في الجهة الشرقية منها وهي» بدرس» «وبيت نبالا» «وقبية» «ونعلين» «ودير قديس» «وخربثة» حتى رام الله.

ودقت ساعة الصفر عندما بدا اليوم الاول من رمضان، ففي تلك الليلة، وكان التاريخ كما اتصوره ١١/٧/١٩٤٨ دوى هدير المدافع والانفجارات وازيز الرصاص في جميع الجبهات ولا سيما في جبهة المطار، واستمر حتى شروق الشمس حيث ساد المنطقة سكون رهيب وفي الصباح خرج الناس يستطلعون الخبر وجاءت الانباء المشؤومة بان الجيش العربي انسحب من مواقعه من مطار اللد الى مواقع قريبة في قرية «بيت نبالا» وبذلك احكم اليهود الطوق واصبح سكان المدينتين ومن لجا اليهما من مدينة يافا وقراها وعددهم يربو على ١٥٠ الفا اصبحوا تحت رحمة هؤلاء المجرمين. واخذت الساعات في ذلك اليوم المشؤوم تمر ثقيلة متباطئة وكنت ترى الناس واجمين ذاهلين، وانتصف النهار، وفي الساعة الثانية عشرة راينا طائرتين يهوديتين تحلقان فوق المدينتين وتلقيان بمناشير كتبت باللغة العربية، فالتقطت احداها واخذت اقرا:

الى اهالي مدينتي اللد والرملة الكرام

لقد اصبحت مدينتنا اللد والرملة مطوقتين تماما، وليس امامكم الا ان تلقوا باسلحتكم وتستسلموا بلا قيد ولا شرط وانتم تعلمون ماذا سيحل بكم من الدمار والخراب اذا رفضتم ذلك.

وقد حددت القيادة الاسرائيلية موعدا اقصاه الساعة الواحدة ظهرا لكي يصل وفد من مدينة اللد الى قرية «جمزو» الملاصقة للمدينة من الجهة الشرقية وهو يحمل الاعلام البيضاء دلالة على تسليم المدينة لليهود، كما يذهب وفد من مدينة الرملة وهو يحمل الاعلام البيضاء الى قرية«عناية» الملاصقة للرملة شرقا دلالة على تسليم المدينة .

وكانت لحظات رهيبة تلك التي تلت سقوط هذه المناشير، فلم يذهب وفد الاستسلام في الوقت المحدد واحس الناس بالكارثة المقبلة وعم الذعر عامة الناس ولا سيما انهم كانوا قد سمعوا عمافعل المجرمون بالمدن التي احتلوها مثل يافا وحيفا ودير ياسين.

ولاحظت ان الناس على اختلاف اجناسهم في مدينة اللد يهرولون متجهين الى مسجدي المدينة وهما مسجد «دهمش». وهو مسجد صغير اتسع لحوالي ٥٠٠ شخص بعد ان تكدسوا فوق بعضهم «ومسجد اللد الكبير» الذي تكدس به اكثر من ٥ الاف طفل وشيخ وشاب وامراة كان حظي انني واحد منهم بالرغم من انني لم اجد متسعا فيه الا لموطىء قدم عند الباب، ويا لهول الاكوام البشرية التي تكدست تحت سقف واحد، جميعهم جياع وعطاش من شدة الحر والفزع والخوف يرتفع ضجيجهم الى السماء حتى يكاد يصم الاذان، لقد تكدسوا في هذا المكان المقدس قبل دخول اليهود المدينة لسببين: ـ الاول ظنا منهم ان بناء المسجد السميك جدا يحميهم من شر قنابل المجرمين. وثانيا: ـ ان اليهود سيراعون حرمة المسجد فلا يقتلون من فيه.

كان ذلك قبيل الساعة الواحدة وهو الموعد الذي تنتهي فيه مدة الانذار فعندما جاءت الساعة زاد توتر الاعصاب ولا سيما لمن بقي في الاماكن المطلة على نواحي اللد وخصوصا مستعمرة «بن شيمن» التي بناها اليهود في اراضي اللد منذ اربعين عاما فكانت لهم علاقات حسنة مع اهالي اللد وزعمائها الذين كانوا يتصدون لكل مناضل حاول ان يطلق النار على تلك المستوطنة.

في تمام الساعة الواحدة اقبلت مجنزرات مصفحة ملاى بالجنود الذين يرتدون زي الجيش العربي ويرفعون الاعلام الاردنية فدخلت مدينة اللد من الجهة الشرقية، فخرج المسلحون الذين اختباوا قبل ذلك فرحين ليستقبلوا الجيش العربي الذي جاء لنصرتهم ولم ينتبهوا انها خدعة يهودية فاخذ الناس يصفقون ويزغردون، وهنا فتح اليهود رشاشاتهم واسلحتهم من مختلف العيارات على السكان الآمنين دفعة واحدة فسقط المئات منهم بين قتيل وجريح وداست المجنزرات المارة عبر الشوارع الضيقة على الجثث الملقاة لتكمل احتلال المدينة، وبدات قوات اخرى تدخل الى المدينة من بقية الجهات حتى التقت كلها في وسط المدينة فلم ينج خلالها سوى من اختبا في بيته او في المسجدين المذكورين، ولكن حتى فيما بعد ذلك بقليل كان نصيب الكثيرين ممن اختباوا في بيوتهم القتل عندما داهمهم الغزاة للتفتيش، جرى ذلك خلال مدة ساعتين من الزمن!

اخذت الشمس تدنو للمغيب عندما وصل الرعب والذعر ذروته لاولئك المختبئين في المسجد الكبير. فقد ايقنوا ان ساعة موتهم قد باتت قريبة ، الى ان توقفت الانفاس لحظة عند سماع وقع بساطير الجنود اليهود في الشارع المحاذي للمسجد ثم وهم يهمون بالدخول الى المسجد وكنت واقفا على بابه الوحيد عندما دخل قائد عسكري ضخم الجثة اسمر اللون ويضع على راسه خوذة فولاذية مغطاة بشبكة عليها اغصان الزيتون «وحوله عشرة جنود جميعهم مشهرين رشاشاتهم نحونا نحن العزل من السلاح.

. قال القائد بلهجة مكسرة: « كل لازم يرفع ايدين » فرفع الجميع ايديهم وهم وقوف ولا انسى منظر رضيع تحمله امه رفع يديه هو الاخر مقلدا ما حوله وصوبت فوهات الاسلحه الرشاشة الى هذه الجموع المتراصة التي ارتفع ضجيجها الى خارج المسجد، وتفرس القائد في وجوه القريبين منه فاشار الي قائلا: انت ابو النظارات تعال هون فتقدمت حتى وقفت امامه فتابع قوله: انت واخد لازم يسكت كل اللي في الجامع» وهنا وقعت في احراج شديد فكيف استطيع ان اوصل صوتي الى الالاف الجائعة العطشى في شهر رمضان فاكثرهم من الشيوخ والاطفال وزاد الطين بلة رؤية ذلك الجمع للقائد وهو يامرني بتلك المهمة فظنوا انني استطيع ان اطعمهم واسقيهم واطلق سراحهم، وقبل ان انطق بكلمة واحدة تعالت الصيحات تتوسل كي تشرب وتاكل وكاد صوتي ان يبح بعد دقيقتين من محاولتي اسكاتهم وان انخفض الضجيج قليلا. فاخبرت القائد استحالة ما يطلب، فالمئات من الاطفال يكادوا يموتون من شدة العطش والجوع فبداوا باخراج الاطفال والنساء والشيوخ ليعودوا الى منازلهم فلم يبق في المسجد بعد المساء سوى الشباب بين ١٥ وحتى ٥٥ عاما.

اخرجنا بسبب الحر من المسجد في اول الليل الى ساحته السماوية التي تتسع لخمسمائة شخص تقريبا فكنا نامل في سماع اخبار ممن يمرون قرب باب المسجد الذي وقف على بابه اربعة من الجنود في حين توزع الباقي منهم على قباب ومئذنة المسجد للمراقبة والحراسة وقد ادار احدهم جهاز اللاسلكي.



مسجد حوله الصهاينه الى متحف

لن انسى ما حييت احداث تلك الليلة المشؤومة التي كان الموت يتربصنا فيها لحظة بلحظة فقد كنت انا وصحبي لا نعلم مايخبئه لنا القدر وكانت الساعة قد قاربت العاشرة ليلا عندما سمعنا وقع اقدام الجنود يتقدمون نحونا من الخارج وبداوا يدخلون علينا الواحد تلو الاخر فيصطفون وراءنا على امتداد الجدار الذي يبلغ طوله عشرين مترا تقريبا وسمعنا صوتا يقول بلهجة عربية مكسرة: «كلكم يدير وجهه».. فادركت حالا هدف هؤلاء المجرمين وانهم يريدون اعدامنا جملة واحدة وبدون تفكير، اندفعت الى الامام مندسا بين من هم في الوسط حتى «كما توهمت اسلم من الرصاص الذي سينطلق علينا بعد لحظات». وانني لا استطيع مهما اوتيت من براعة الوصف ان اصف الحالة التي يقف بها الانسان كي يواجه مصيره رميا بالرصاص، ولا ازال اذكر الانطباعات التي مرت بي في تلك «اللحظة» وما سمعته ممن وقفوا بجانبي، تذكرت زوجتي الحامل وابنتي الصغيرة كيف يفقدون معيلهم في هذه السن المبكرة بعد تلك اللحظة وما هو المستقبل المظلم الذي ينتظرهم، وتخيلت نفسي انجو من الموت، ولكن جاء الانذال بعد جريمتهم ليغمدوا حرابهم في كل جثة ليضمنوا الموت المؤكد للجميع وفرغت من هذه التخيلات.

صمت رهيب ساد المكان وزاده رهبة سكون الليل والخوف المفزع سمعت من يقول«سيجارة ميشان الله قبل ما اموت» واخر ينتحب بعد ان انهارت اعصابه .كل ذلك مر في دقائق معدودة ورتب الانذال صفهم بعد ان اكتمل عددهم الى حوالي الاربعين في حين تسلق بعضهم الجدار المكشوف خلفنا لياتي ا طلاق النار من الاسفل والاعلى واحكموا اسلحتهم الى ظهورنا جميعا وجاء العد «اخاد».. «شتايم».. فكاد الدم يجمد في عروقي ونطقت بالشهادتين.

ما كان على المكلف باعدامنا سوى ان ينطق بكلمة«شلوش» بالعبرية وتعني ثلاثة، حتى ياتي الرصاص علينا من جميع الاتجاهات.. فاوقف ذلك جنديا رايناه يركض وسمعناه يصيح باعلى صوته نحو الباب، حيث يقف المسؤول على جدار المسجد. فدارت مشادة حادة وغادر الجندي المكان .خمس دقائق مرت وكانها يوم القيامة تركنا بعدها في هذا الجو المخيف فربما انهم اجلوا اعدامنا للصباح!؟ ثم هدات نفوسنا قليلا واستلقينا على ظهورنا ننتظر.

استيقظنا في صبيحة اليوم التالي ونحن على اشد ما نكون من الجوع والعطش والخوف والفزع ثم جاءت بعض النسوة تحمل بعض الارغفة وكان في المسجد بئر مملوؤة بالمياه القذرة اخذ يشرب منها الناس ليرووا عطشهم القاتل وزاد الطين بلة انهم منعونا من الذهاب الى دورات المياه فاضطر من كان له حاجة ان يتغوط بين زملائه فانتشرت خلال ساعات الروائح الكريهة في هذا الجو الكئيب، الى ان جاء جندي ليقول لنا«من احب ان يخرج معنا فله الخيار» فخرج معه حوالي عشرة شباب ولم يعودوا في ذلك اليوم، ثم كرروا طلبهم ذلك وخرج عشرة اخرون لم يعودوا هم كذلك وفي المرة الثالثة فكرت ان اخرج بنفسي لولا ان قريبا لاحد العملاء وصلته توصية بان لا يخرج مع ذلك الجندي بدعوى ان اليهود كانوا بعد اخذهم الشباب يطلبون منهم ان يحفروا قبورا للقتلى وبعد ان يتم ذلك يقتلونهم هم كذلك ويدفنوهم جميعا وهكذا،...

استلقينا على ظهورنا عند مغيب الشمس من شدة الاعياء وفجاة احس البعض بماء يتطاير عليهم من اعلى المسجد، واذ بجنديين في الاعلى يبولان على المساجين التعساء، بشر لا يعرفون الانسانية والاخلاق ،حقيرون، انذال، وكل شيء في نظرهم جائز.

كم اثار اشمئزازي ذلك اليوم عندما رايت فتاة يهودية تمسك بشارب زعيم لتداوي وتقوده لتدخله المسجد، وحتى اذا ما صار امامنا صفعته ودفعته بقدمها تعبيرا عن الاهانة وزيادة في الاحتقار.

لقد علمنا اليوم تباين هامين اولهما: - ان اليهود المجرمين قتلوا جميع الرجال الذين في« جامع دهمش» وعددهم حوالي« ٥٠٠ رجل» «تقول الباحثة انيل مانين ان العدد لم يعرف ابدا». اما الخبر الثاني: - فقد علمنا ان اليهود عدلوا عن اعدامنا في اللحظة الاخيرة لان مختار مستعمرة «بن شيمن» الذي عاملها اهل اللد بلطف وكرم توسط لدى المسؤولين بالعفو عنا واطلاق سراحنا بشرط ان نغادر اللد في اليوم التالي.

افقنا في اليوم الثالث ونحن نعلم ان ساعة الخلاص قد باتت قريبة، وفعلا جاء جندي قبيل الظهر في الحر اللافح ووقف على الباب طالبا بمكبر للصوت ان نخرج الى بلدة برفيليا خلال فترة نصف ساعة، وبرفيليا هذه تقع على بعد ٣٠ كيلومترا شرقي اللد، خرجت من المسجد الى البيت لاجد زوجتي وطفلتي ووالدي قد سبقونا في الرحيل ولكن الى اي اتجاه؟ وركضت حتى وصلت خارج المدينة، واذا جميع سكان اللد ذكورا وانانا واطفالا ينتشرون في سهل فسيح ويمتدون امام نظري حوالي الكيلو مترين ويتجهون شرقا وهم يصعدون الجبال وينزلون واديا في ارض وعرة تعمد خلالها اليهود ان ياتي مرور تلك الكتل البشرية عبر صفين من الحراس يبعدان عن بعضهما ثلاثمائة متر، وكل من خرج عن نطاق هذه الطريق الوعرة تعرض للموت، وكان الجنود الذين يشرفون على هذه الطريق يفتشون من يرونه حاملا امتعة ثمينة او يشتبهون انه يحمل نقودا او مجوهرات وكنت ترى بجانب كل جندي كومة من الامتعة المسلوبة او الحلي والمجوهرات التي تم نزعها من النساء.

اخذت اسرع من الخلف اركض هنا وهناك مفتشا عن اسرتي، واذ بجندي يمسك بي من الخلف وسط هذا الزحام ويقودني الى التفتيش فلم يجد معي سوى قلم الحبر وشهادة علمية فثارت ثائرته لعدم حملي نقودا فمزق الشهادة واخذ القلم فلعنني بصوت جاف وطلب مني ان امضي في طريقي فعاودت المسير لمدة اربع ساعات حتى اشرفنا على الهلاك من شدة العطش، ولن انسى تلك الساعات المشؤومة والمناظر المحزنة التي مررت بها في ذلك الطريق شيوخ واطفال ونساء يسقطون امامنا من الاجهاد فلا يجدون اي اهتمام او حتى التفاتة بسيطة، هنا ميت وهناك من يموت، عشرات وعشرات سقطوا في ذلك اليوم وعلى امتداد الطريق وقبيل المغيب وبعد ان تجاوزنا الخطر وابتعدنا عن الحراس المجرمين وجدنا انفسنا امام عند من اشجار التين وبئر ماء هجم عليه العطاش، اما انا فكان نصيبي ان مصصت اصبعي مرتين.

وغربت الشمس فاستانفنا المسير شرقا صوب«نعلين» بعد ان سرنا اربع ساعات في الليل فاستقبلنا اهلها بجرار الماء ليعيدوا الينا الحياة، ولاول مرة نشعر بالاطمئنان واننا نجونا من الموت المحقق.

قراءة في القانون الانتخابي لمجلس الحكم الذاتي

فلسطينيو القدس يصوتون في مراكز البريد وكأنهم جالية!!

الفقرة «٥» من المادة «١٨» تتضمن

«كل التشريعات ينبغي ان تسلم الى الطرف الاسرائيلي من اللجنة القانونية»

● القدس ـ خاص

انتخابات مجلس الحكم الذاتي المقرر اجراؤها في العشرين من كانون الثاني«يناير» ١٩٩٦ ليست فكرة جديدة وليدة العملية التفاوضية التي سبقت اتفاق طابا ـ واشنطن الاخير«ايلول /سبتمبر ١٩٩٥» ولا حتى اتفاق اوسلو الاول «ايلول /سبتمبر١٩٩٣». انها واردة في مشروع مناحيم بيغن للحكم الذاتي الذي اعلن في نهاية عام ١٩٧٧ بعد زيارة انور السادات القدس وهي واردة نصا في اتفاقيات كامب ديفيد «ايلول / سبتمبر١٩٧٨»، وكذلك واردة نصا في مشروع اسحق شامير الذي قدم كمشروع باسم الحكومة الاسرائيلية «الائتلافية انذاك بين الليكود وحزب العمل» في ايار / مايو ١٩٨٩ لمواجهة تفاعلات الانتفاضة الشعبية الفلسطينية على المستوى الدولي.

واذا كانت هناك بعض التعديلات قد ادخلت على صيغة الانتخابات المقترحة في اتفاقيات كامب ديفيد(وفي المفاوضات اللاحقة المصرية الاسرائيلية حول الحكم الذاتي الفلسطيني خاصة في العامين ١٩٧٩ـــ١٩٨٠) اوالمقترحة في مشروع شامير، فهي تعديلات لم تمس وظيفة هذه الانتخابات الاساسية وسماتها الرئيسية ولا محدودية دور المجلس المنبثق عنها ومرجعيته، فهذه الانتخابات محكومة بالاتفاقات الموقعة بين حكومة اسرائيل وجناح ياسر عرفات في منظمة التحرير ، اي بالاساس اتفاقي اوسلو «١٩٩٣» وطابا«١٩٩٥» ومرجعية للمجلس المنتخب هي هذه الاتفاقات وما تنص عليه.

المجلس والانتخابات

لقد اثارت زيادة عدد اعضاء مجلس الحكم الذاتي من الرقم الذي كان يجري الحديث عنه سابقا من قبل الاسرائيليين«بحدود ٣٠ الى ٣٥» الى ٨٢«بالاضافة الى رئيس السلطة، ثم المقعد السامري الذي اضيف لاحقا»، ثم التمييز بين هذا المجلس والهيئة التنفيذية المنبثقة عنه والاقل عددا، اثارت وهما «يجري الترويج له» بان هذا المجلس هوبمثابة برلمان له صلاحيات تشريعية وصفة سيادية على اعتبار انه منتخب مباشرة من الشعب.

ولكن نصوص اتفاق طابا والملحق الثاني الخاص بالانتخابات توضح بدون لبس، ان هذا المجلس له صلاحيات محدودة ومقيدة بنصوص اتفاقي اوسلو وطابا وله مرجعية حقيقية واحدة هي الاتفاقيات وطرفاها، وعمليا الطرف المسيطر والاقوى، اي اسرائيل.

الفصل الاول من الاتفاقية الانتقالية «المادة الثالثة، الفقرة٢ » يقول عن مجلس الحكم الذاتي المفترض انتخابه:ـ

ان المجلس ستكون له في وقت واحد قوة تشريعية وقوة تنفيذية بالتلاؤم مع المواد ٧و٩ من اعلان المبادىء «اي اتفاق اوسلو الاول» والمجلس سيتحمل ويكون مسؤولا عن كل الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والمسؤوليات التي ستحال له وفقا لهذا الاتفاق. ان ممارسة صلاحيات تشريعية يجب ان تكون متوافقة مع المادة ١٨ من هذا لاتفاق «الصلاحيات التشريعية للمجلس».

فليس هناك اذن فصل للصلاحيات التشريعية والتنفيذية كما هوالحال مثلا في دول عادية حيث هناك برلمان وحكومة فالمجلس يشرع وينفذ وان كان قد سمح له بتشكيل هيئة تنفيذية اقل عددا للايحاء بوجود هذا الفصل بين الصلاحيات ولكن صلاحياته التشريعية والتنفيذية محكومة ببنود اتفاق اوسلو اي ان لا شي تغير في اتفاق طابا بشان صلاحيات المجلس وحده العدد تغير». وهذه البنود مذكورة بارقامها والصلاحيات التشريعية والتنفيذية هي تلك التي يحيلها الاحتلال لهذا المجلس وفقا لنصوص الاتفاق اي انها صلاحيات ذات طابع اداري وعملي متعلق بالمهمات لسلطة الحكم الذاتي

وماذا تقول المادة ١٨ من اتفاق طابا ـ واشنطن المشار اليها اعلاه، تقول المادة ١٨ في الفصل الثالث من الاتفاقية الانتقالية في الفقرة الرابعة مايلي:

« ان اي تشريع بما في ذلك التشريع الذي يعدل او يشطب قوانين او اوامر عسكرية سارية يتجاوز ولاية المجلس اولا يتوافق مع مضامين اعلان المبادىء «اتفاق اوسلو» ومع هذا الاتفاق «اي اتفاق طابا» او اي اتفاق اخر يجري التوصل اليه بين الطرفين خلال المرحلة الانتقالية سيكون بدون فعالية ويعتبر باطلا من الاساس.

ايحتاج الامر الى وضوح اكثر من هذا التحديد لحقيقة صلاحيات مجلس الحكم الذاتي وحول المرجعية الفعلية لهذا المجلس؟؟

الفقرة ذاتها من نفس المادة تقول التالي في القسم ب. منها:

«ان رئيس السلطة التنفيذية للمجلس لن يصادق على تشريعات متخذة من قبل المجلس اذا كانت التشريعات يتطبق عليها ماجاء في الفقرة اعلاه».

اما الفقرة ٥ من نفس المادة فتقول

«كل التشريعات ينبغي ان تسلم الى الطرف الاسرائيلي من اللجنة القانونية».

وهذا الطرف يفحص بالتالي كل التشريعات ويقرر اذا ما كانت تتلاءم مع بنود اتفاقات اوسلو والقاهرة وطابا وغيرها ومع القوانين والاوامر العسكرية السارية اي اذا كانت في حدود الصلاحيات الادارية المحالة للمجلس ام تتجاوزها.

وهكذا يظهر واضحا من هي المرجعية الحقيقية لهذا المجلس.

واكثر من مادة في الاتفاقية الانتقالية وفي ملاحقها «اتفاق طابا» تذهب بنفس الاتجاه ففي المادة الثالثة «الفقرة٧» من الفصل الاول جاء التالي:

« ان تنظيم المجلس» اي مجلس الحكم الذاتي» وبنيته وعمله يجب ان تكون متوافقة مع هذه الاتفاقية « اتفاقية طابا » ومع القانون الاساسي لسلطة الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية،وهوالقانون الذي سيتخذه المجلس ،ان القانون الاساسي واية تنظيمات متخذة انطلاقا منه ينبغي الا تكون متعارضة مع مضمون هذه الاتفاقية.

والاتفاقية كما هو معروف تتشكل من اكثر من ثلاثمئة صفحة « اذا وضعنا الخرائط جانبا » وهي تتناول كل القضايا وكل الاحتمالات بتفصيل شديد وتكاد لا تترك شاردة او واردة الا وتحدد كيفية التعاطي معها.

اذن هو هي حدود صلاحيات مجلس الحكم الذاتي. وهو بالاساس، هيئة تنفيذية تاتي في سياق تطبيقات اتفاقات اوسلو ـ القاهرة ـ طابا ، والمجلس ليس برلمانا، اي انه ليس هيئة تشريعية مرجعيتها الشعب الذي انتخبها فالشعب هنا « ومقصود قسم من الشعب الفلسطيني يعيش في القدس والضفة وقطاع غزة بينما ثلثا الشعب غير معنيين بهذه الانتخابات» الشعب اذن ينتخب هذه الهيئة ولا يعود له علاقة بها، لان وظائفها واهدافها محددة سلفا ومسقوفة سلفا ببنود اتفاقيات اوسلو ـ القاهرة ـ طابا.

وما ينطبق على المجلس الذي يضم ٨٣ عضوا، ينطبق على السلطة اوالمجلس التنفيذي، المنبثق عنه والذي ينبغي ان يكون اعضاؤه بنسبة ٨٠٪ على الاقل وفق الاتفاق من اعضاء المجلس الموسع ويمكن لرئيس السلطة تعيين اعضاء في المجلس بنسبة لاتتجاوز الـ ٢٠٪ من مجمل اعضائه.

وتحدد الاتفاقية من جديد ان لاصلاحيات للمجلس في مجال العلاقات الخارجية فتقول المادة التاسعة الفقرة الخامسة من الفصل الاول:

«عملا باعلان المبادىء لن تكون هناك صلاحيات ومسؤوليات للمجلس في مجال العلاقات الخارجية وهو مجال يشمل اقامة سفارات وقنصليات او اشكال اخرى من التمثيليات والمكاتب في الخارج، او السماح باقامتها في الضفة الغربية وقطاع غزة او تعيين اوادخال موظفين ديلوماسيين او قنصليين وممارسة وظائف ديلوماسية»

ولكن القسم ب من المادة ذاتها يسمح لمنظمة التحرير الفلسطينية باجراء مفاوضات والتوقيع على اتفاقيات مع دول او منظمات دولية لمصلحة المجلس في حالات محددة فقط، ومذكورة بشكل واضح ومعلوقة على بنود محددة في اتفاقية اوسلو او اتفاقية طابا وملحقها الاقتصادي.

اي ان الاتفاقية تضع قيودا ليس فقط على سلطة الحكم الذاتي وانما ايضا على مؤسسات وهياكل منظمة التحرير الباقية بعد الخراب الذي حصل اثر اتفاق اوسلو وتدمير الائتلاف الوطني في المنظمة.

في البروتوكول الخاص بالانتخابات الملحق رقم ٢ هناك اضافات وتحديدات تتعلق بالناخبين والمرشحين للانتخابات تلقي ضوءا ساطعا على الطابع اللاديمقراطي وغير الحر لهذه الانتخابات التي تجري عمليا تحت الرقابة الاسرائيلية الكاملة.

فعلاوة على الصيغة المهينة للتصويت في القدس في« مراكز البريد الاسرائيلية» والتي تعني عمليا ان فلسطيني المدينة هم جالية فلسطينية تعيش في بلد اخر، اي ان القدس العربية المحتلة عام ١٩٦٧ معتبرة في هذه العملية خارج المناطق الخاضعة للتفاوض بالرغم من ان مسالة القدس متروكة نظريا لما يسمى بالوضع الدائم «تجدر الاشارة الى انه نظرا لكون اماكن الاقتراع في القدس هي مراكز البريد فليست هناك غرف عازلة للاقتراع كما هوالحال في بقية الضفة والقطاع» علاوة على ذلك فان البروتوكول الخاص بالانتخابات يؤكد على الدور الاسرائيلي في متابعة كل العملية الانتخابية فيطالب مثلا سلطة الحكم الذاتي ولجنتها المختصة بالانتخابات لجنة الانتخابات المركزية باخضاع كل اسماء الناخبين المسجلين للتدقيق الاسرائيلي خلال ستة اسابيع من تجميعها ويجري التحقق من قبل الجانب الاسرائيلي بتطابق الاسماء مع سجل السكان الموجود لدى اسرائيل ولا يتم نشر القوائم النهائية لاسماء الناخبين المسجلين الا بعد انتهاء التدقيقات المحددة زمنيا بحد اقصى هو سبعة ايام للتدقيق الاسرائيلي وسبعة ايام اخرى لمراجعة لجنة سلطة الحكم الذاتي او الطعن في اية تشطيبات اوتغييرات اسرائيلية في القوائم.



اما ادعاءات اصحاب اتفاق اوسلو بان بامكان اي مواطن ان يرشح نفسه بدون قيد او شرط على الصعيد السياسي فتنفيها بنود الاتفاق والملحق والقانون الانتخابي الذي اقرته سلطة الحكم الذاتي لترجمة بنود الاتفاق والملحق.

فالمادة الثالثة من البروتوكول الخاص بالانتخابات «الملحق رقم ٢ لاتفاقية طابا» تقول في فقرتها الثانية الخاصة بالترشيحات ان طلبات المرشحين والاحزاب او الائتلافات سترفض او تشطب في حال تسجيلها . اذا كان هؤلاء المرشحين والاحزاب والائتلافات:ـ

١ـ يمارسون او يدعون الى العنصرية.

٢ـ يعملون على تحقيق اهدافهم بوسائل غير قانونية او غير ديمقراطية.

وما هي الوسائل غير القانونية؟ وما هو القانون بالضبط في هذه الحالة؟ القانون بالطبع هوبالاساس قوانين الاحتلال واوامره العسكرية بالاضافة الى مضمون الاتفاقات «اوسلو ـ القاهرة ـ طابـ» والقانون الانتخابي المنبثق عنها.

اي ان على كل مرشح ان يحترم كل هذه القوانين وان يلتزم بعدم العمل لتحقيق اهدافه بوسائل تتناقض معها. اما الوسائل غير الديمقراطية المشار اليها فهي بلغة مهذبة اعمال المقاومة ومواجهة الاحتلال بوسائل عنيفة بمعنى ان على المرشح حزبا كان ام ائتلافا ام فردا ان يلتزم بنبذ العنف في تحقيق اهدافه السياسية والاجتماعية المطروحه امام الناخبين.

واذا كان البروتوكاول قد تفادى طرح الامور بفجاجة حتى لا يؤذي اعين بعض الشهود الموقعين عليه، فان القانون الانتخابي الذي اصدرته سلطة الحكم الذاتي يقول الامور بوضوح وبفجاجة كاملين.

فالمادة ٥٠ في الفصل الثالث «الفقرة ٢ ب» من مشروع قانون انتخاب رئيس السلطة التنفيذية واعضاء المجلس التشريعي كما اسمته سلطة الحكم الذاتي تقول تحت عنوان شروط تسجيل الهيئات الحزبية في الترشيح للانتخابات:ـ

«يجب ان يرفق طلب التسجيل بتصريح خطي موقع من ممثل الهيئة الحزبية يؤكد ان الهيئة لا تدعو الى العنصرية او الى اللجوء للعنف لتحقيق برنامجها السياسي اوالاجتماعي».

اذن نبذ العنف للترشيح ونبذ العنف، مع بقاء الاحتلال والاستيطان ودون حسم مصير الاراضي المحتلة التي لازالت تقع تحت السيطرة والسيادة الاسرائيلية وخاضعة للتفاوض في المرحلة اللاحقة باعتبارها اراض متنازعا عليها، نبذ العنف يعني هنا قبول جوهر صفقة اوسلو القائم على وقف المقاومة والانتفاضة مقابل حل مرحلي جزئي لا افق واضح له ولا مرجعية سوى ارادة الاقوى اي «الطرف الاسرائيلي» في عملية تفاوضية غير متكافئة «نحن نفاوض انفسنا كما كان يقول شمعون بيرس في الاشهر الاولى بعد اتفاق اوسلو»

المادة ٩٤ «الجزء الثاني من الفصل الثامن من القانون الانتخابي في الفقرة٤» تقول التالي:

يحظر على اي حزب او مرشح يشترك في الانتخابات الحصول على اموال لحملته الانتخابية من اي مصدر خارجي او اجنبي.

البقية ـ ص ١٣

النظام الاقليمي العربي بين «الشرق أوسطية» و«الشراكة الأورو ـ متوسطية»

● د. عبد الناصر ناصر

شهد شهر تشرين الثاني المنصرم انعقاد مؤتمرين دوليين على جانب كبير من الاهمية، يطرح كل منهما رؤى مستقبلية للمنطقة العربية، والنظام الإقليمي العربي. ففي بداية هذا الشهر شهدت عمان انعقاد الحلقة الثانية من مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا. بعد ان كانت الحلقة الأولى منه قد انعقدت قبل عام في الدار البيضاء في المملكة المغربية. وفي نهاية الشهر ذاته، انعقد مؤتمر «برشلونه» لبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط.

المؤتمر الأول الذي دفعت إليه ورعته الولايات المتحدة يهدف إلى اقامة نظام «شرق اوسطي»، أما المؤتمر الثاني، الذي دفعت إليه دول الإتحاد الأوروبي، فيهدف الى اقامة نظام «شراكة أورو ـــ متوسطية». والمشروعان يتقاطعان حول نقطتين : الأولى ان كل منهما مطروح للتنفيذ وليس كافكار اولية للمناقشة، والثانية ان كل منهما يهدف لإعادة تشكيل خارطة المنطقة، وإرساء اسس نظام اقليمي جديد واعادة صوغ مستقبل المنطقة المتوسطية.

وكلا المشروعين يستلهمان التصورات والخطط الإستراتيجية لكل من الامريكيين والأوروبيين. إلا ان أولويات تنفيذ كل من المشروعين تنطوي على تباينات عدة.

أولاً: السياق التاريخي لولادة فكرة المشروعين والشروع بتنفيذهما عكس تبايناً هاماً في سيرورة تشكل كل من المشروعين وآفاقهما المستقبلية.

«الشرق اوسطية». كفكرة مشروع نظام اقليمي، قديمة قد تعود إلى حقبة الحرب الباردة. إلا ان المحرك الدافع للتنفيذ توفر عندما رأت الإدارة الأميركية ان الفرصة سانحة لها بعد حرب الخليج الثانية. وفي ظل تواجد عسكري لقواتها لم يسبق له مثيل في المنطقة. فرفعت شعار اطفاء بؤرة النزاع العربي ــ الاسرائيلي تمهيداً لفرض المشروع، واطلقت عملية تسوية هذا النزاع في مدريد عام ١٩٩١، وكان مؤتمر القمة الإقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا احد تجلياته.

الشراكة الأوروبية المتوسطية ولدت نتيجة طبيعية للاهتمام الأوروبي بالمنطقة العربية، حيث طرحت السوق الأوروبية المشتركة فكرة «الحوار العربي الأوروبي» منتصف السبعينات. والذي ولاسباب متعددة، لم يتواصل اكثر من عامين، حيث ركزت المجموعة الأوروبية اهتمامها على الدول المغاربية العربية كتمهيد لبناء فضاء اوروبي عربي طرح كمشروع في مبادرة اوروبية مطلع العام ١٩٩٠، يسعى الى ماهو ابعد من تفاهم ثقافي وسياسي وتعاون اقتصادي فقد كان الأوروبيون يطمحون لإقامة هيكل مؤسسي يشبه منظمة الأمن والتعاون الأوروبي. يضم كافة البلدان العربية وبلدان الإتحاد الأوروبي. وقد جوبهت هذه الفكرة بمعارضة الولايات المتحدة التي اتهمت الأوروبيين بالسعي إلى اقصائها عن الشرق الأوسط. وجاءت ازمة الخليج الثانية بعد شهور قليلة على طرح المبادرة الأوروبية لتطيح بها اثر استفحال النفوذ الأميركي في المنطقة، الا ان الإتحاد الأوروبي لم يطرح مشروعه، واعاد طرحه في العام ١٩٩٤ في صورة مؤتمر برشلونة للشراكة الأورو ـ متوسطية.

ثانياً : مشروع الشرق اوسطية. وان كانت الولايات المتحدة هي التي تبنته ورعته، إلا أن جوهره مستلهم من التصورات والخطط التي صاغها شمعون بيريس في كتابه «نحو شرق اوسطي جديد» يقوم المشروع على ثلاث مراحل:

● يتم تشكيل نواة كونفدرالية اقتصادية ثلاثية في المرحلة الأولى تضم اسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتي.

● ثم انشاء سوق حرة ثلاثية بحلول العام ٢٠٠٠ تنفتح في المرحلة الثانية على مصر وربما سوريا ولبنان حتى العام ٢٠٠٥

● تكون هذه تمهيداً للمرحلة الثالثة بانشاء سوق اقتصادية مفتوحة ومشتركة توسع نطاقها لتشمل دول الخليج وشمال افريقيا وتنتهي في العام ٢٠١٠ ايذاناً بقيام السوق الشرق اوسطية وتسمح بعدها بانضمام دول اخرى محيطة.

مشروع الشراكة الأورو ـ متوسطية يقوم على مرحلتين:

ـــ يتم في الأولى وحتى العام ٢٠١٠ نطاق الشراكة بين دول الإتحاد الأوروبي والبلدان العربية المتوسطية «وجرى اضافة موريتانيا والأردن لاسباب سياسية محددة». الى جانب دول متوسطية خارج الكتلتين هي تركيا وقبرص ومالطا.

ـــ يتوسع المشروع في المرحلة الثانية ليضم باقي البلدان العربية. والبلدان الأوروبية غير المنضوية في الإتحاد الأوروبي، ويتوقع ان يتجاوز مجموع دول الشراكة في المرحلة الثانية ٤٠ دولة بينما تضم المرحلة الأولى ٢٨ دولة.

ثالثاً: كان لا بد لتباينات السياق التاريخي لولادة الفكرة ومرحلية تنفيذها أن تجد جذورها في تباين الأسس التي يقوم عليه كل من المشروعين.

فرغم ان مشروع الشرق اوسطية ومؤتمر القمة الإقتصادية لبلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا احد تجليات مؤتمر مدريد، إلا انه ابعد ما يكون عن الأساس الذي قام عليه مؤتمر مدريد فاساس مشروع الشرق اوسطية يهدف الى قلب الأسس التي قام عليها مؤتمر مدريد فيستبق الحل السياسي بالتطبيع الإقتصادي وصولاً الى فرض حلول سياسية تتجاوز قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الارض مقابل السلام، وهو الأمر الذي دفع سوريا و«لبنان» الى التغيب عن حضور المؤتمر بحلقتيه، لاعتبار ان النظام الشرق أوسطي قائم على تسوية سياسية هي تطبيق حرفي لمشروع الحل الإسرائيلي في المنطقة.

مؤتمر برشلونة. وفي جانبه السياسي لم يقم فقط على تباين بل وكذلك على نقيض المشروع الأميركي ـ الإسرائيلي. حيث اكد على العمل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وكذلك على تسوية النزاع العربي ـ الإسرائيلي بالإستناد إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إلى جانب الإعتبار السياسي، فإن مشروع الشرق أوسطية يقوم على بناء منظومة اقتصادية ــ امنية تفترض ضرورة اعادة فك وتركيب المنطقة وفق مقتضيات الاستراتيجية الأميركية، ومن خلال تعريف جديد لهويتها، لصالح ما يسمى «الإنتماء الشرق أوسطي» هذا من ضمن ما يتطلبه تقويض النظام العربي القائم واستبدال جامعة الدول العربية بجامعة الدول الشرق أوسطية بعد انضمام اسرائيل اليها وفي هذا السياق، وبدعوى توفير الإستقرار النسبي للمنطقة تطرح مسالة اخماد النزاعات والصراعات الإقليمية، خصوصاً النزاع العربي الإسرائيلي، والذي يتعين تصفيته وفق الرؤية الإسرائيلية. بما يكفل اعادة ترتيب الدور الحيوي لإسرائيل من كونها الحليف الإستراتيجي لأمريكا إبان الحرب البارده الى كونها الوكيل التجاري والحضاري وقوة الردع النووية في المنطقة وبذلك يكون مشروع الشرق اوسطية، وكما عرض في قمتي الدار البيضاء وعمان، مستنداً في تصوره للإندماج من مركزية اسرائيل ودورها «كقاطرة للتنمية» في المنطقة بينما تشكل دولها «اطراف» هذا النظام.

وتمكنت الولايات المتحدة من فرض المنطق القاضي باستباق انهاء المفاوضات على مختلف المسارات، بالعمل على خلق معادلة اقليمية جديدة من شانها ان تحدد شكل التسوية المرتقبة.

وفي حين أرست قمة الدار البيضاء الخطوط العريضة لتنفيذ مشروع الشرق اوسطية، عملت قمة عمان على تجسيده في شكل مؤسسات، بتمرير اقتراحها بانشاء البنك الإقليمي للتنمية، وفرض انشاء مجلسين اقليميين للسياحة والتجارة، سيضمنان عملياً انهاء المقاطعة العربية لإسرائيل، بينما يستكمل البناء المؤسساتي للمخطط بتأسيس امانة تنفيذية للقمة تعهد إليها الشؤون السياسية.

وعلى خلاف المشروع الأميركي القائم على اساس «الهوية الجغرافية» نقيض التجمعات الإقليمية القائمة على اساس «الهوية القومية» او الدينية او الثقافية او العرقية، جاء مشروع الشراكة الأورو ـ متوسطية، ليقوم على ايجاد تعاون إقتصادي ـ ثقافي ـ اجتماعي ـ بيئي شامل، يحترم الخصوصيات المختلفة للدول المتوسطية، ويعدها بالمساعدات الإقتصادية، ونقل التكنولوجيا. وشكل مؤتمر برشلونة خطوة اولى في عملية بعيدة المدى تهدف إلى انشاء اطار اوروبي ـ متوسطي مشترك، يقوم على مبادىء التعاون بحلول عام ٢٠١٠ تعود منافعها على جميع الأطراف المشاركة فيها، ولم يتردد وزير الخارجية الفرنسي هيرفيه دو شاريت في استخدام تعبير «حلف» للدلالة على الهدف الإستراتيجي البعيد المدى لهذه الشراكة المنشودة، يضمن توزيع المنافع على اطرافها جميعاً.

ولكونها المرة الأولى من نوعها، التي تجتمع فيها دول الإتحاد الأوروبي والمنطقة المتوسطية في اطار واحد يهدف الى ارساء قواعد شراكة مستقبلية متكاملة فيما بينها، كان من المنطقي ان لا يخرج مؤتمر برشلونة بمشاريع «عينية» للتعاون الأوروبي ـ المتوسطي، او اطر مؤسساتية محددة كما حصل في الدار البيضاء وعمان، الا ان هناك اشارات واضحة لهذه المؤسسات، في البيان الختامي للمؤتمر اوضحها رئيس الوزراء الاسباني فيليب غونثالث بقوله «ان المؤتمر بمثابة نقطة الإنطلاق لمشروع طموح ستكون له أجهزة للمتابعة وحوافز عدة ليكون للحوار إطار مؤسساتي».

خامساً : المشروع الاميركي الإسرائيلي كان حريصاً في ابراز العمل على ارساء شبكة من المؤسسات المالية والخدماتية لتوفير البنية الأساسيه للنظام الشرق أوسطي، يخدم المصالح الأمريكية والإسرائيلية بالأساس، مما عكس حالة تململ بل واستياء من الأطراف المفترض بها أن تمول هذا المشروع. خصوصاً بلدان الإتحاد الاوروبي وبلدان مجلس التعاون الخليجي التي رفضت علناً المساهمة في تمويل بنك التنمية الاقليمي.

بالمقابل، فإن المشروع الأوروبي يقوم على مبدأ توازن المصالح، وينتهج المرحلية، ويضع ضمن اهدافه مساعدة دول جنوب حوض المتوسط مالياً وتكنولوجياً وفنياً وتاهيل اقتصادياتها لخوض غمار المنافسة وتمكنها من السيطرة على المشكلات الاقتصادية والإجتماعية التي يطرحها الإندماج في الفضاء الأورو ـ متوسطي.

وكان هذا الجانب الأكثر وضوحاً ومباشرة في مؤتمر برشلونة وقد اكد البيان الختامي على تخصيص دول الإتحاد الأوروبي ١٢ مليار دولار، نصفها منح غير مستردة للدول المتوسطية الأخرى، يتم انفاقها على مشروعات التنمية، والنصف الآخر لمشروعات محددة وبقروض ميسرة.

وبالتالي فإن المشروع الأوروبي هو الأكثر اغراءاً لدول الجنوب المتوسطي لانه يفتح امامها الابواب نحو الحداثة ويوفر لها امكانات التنمية الإقتصادية والنهوض الإجتماعي في وقت يثير فيه المشروع الأميركي مخاوف معظم البلدان العربية، في حالة التسريع بعملية الإندماج الإقتصادي الجهوي، وتخشى انهيار نسيجها الاقتصادي الهش في معركة غير متكافئة.

سادساً : يبقى القول اخيراً، انه ونظراً لكون المشروعين مطروحين للتنفيذ، فإن اشكالاً عدة للصراع بين قواهما المحركة ستظهر في سياق عملية التنفيذ او التقدم بخطوات نحو التنفيذ والولايات المتحدة تراهن لإحراز السبق لمشروعها ولإرباك المشروع الاوروبي على اقدامها الثابتة في المنطقة، خصوصاً العسكرية منها، وعلى دورها في رعاية عملية التسوية وعلى هيمنتها السياسية والدبلوماسية على قرارات دول الاتحاد الأوروبي. كما تستفيد من جهة اخرى من المشاكل الإقتصادية والسياسية والتي لا تزال تواجهها المجموعة بالمقابل والتي تعيقها عن تسريع نسق سيرها للتحول الى قوة قادرة فعلاً على اعادة الإعتبار لمبدأ توازن المصالح.

بالمقابل فإن مراهنة الإتحاد الاوروبي على الاحقية «التاريخية» في منطقة كانت إلى عهد قريب مجاله الحيوي، وكذلك المراهنة على «النزعات الإستقلالية» عن الولايات المتحدة، التي اخذت تفرض نفسها بقوة على سياسة الإتحاد الأوروبي، خصوصاً بعدما تولد لديه شعور بالغبن، إذ ما حصل عليه اقل بكثير مما ينتظره او يشعر انه يستحقه «كل هذا لا يكفي لتنفيذ مشروع يواجه من الصعوبات والعقبات الكثير باعتراف جميع الشركاء المشاركين في مؤتمر برشلونة، وتذليلها، يتطلب الإبتعاد كثيراً عن التفكير بمنطق الربح والخسارة.

تتمة ـ قراءة في القانون الانتخابي

والخارجي لا يعني هنا فقط غير الفلسطيني وانما يعني ايضا فلسطيني الشتات اوالهيئات الفلسطينية الموجودة قياداتها خارج الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وهذا ما كان يشير له ايضا مشروع قانون الاحزاب الذي طرح قبل عدة اشهر ولم يتم ابرامه بسبب اعتراضات واسعة عليه.

اما ان تحصل سلطة الحكم الذاتي وحزبها ومرشحوها على الاموال من اية جهة خارجية او اجنبية وتنفقها على حملاتهاالانتخابية فذلك امر مشروع، مع ان هذه السلطة لم تكسب اية شرعية وهي غير منتخبة والاتفاقيات التي اوجدتها غير مجازة من قبل الهيئة التشريعية الفلسطينية الوحيدة القائمة حتى الان، وهي المجلس الوطني الفلسطيني. وهكذا تضع السلطة قوانين وقيودا على من هم خارجها وتبيح لنفسها كل شيء وهذا بحد ذاته، يقرر مسبقا نتائج هذه الانتخابات التي تحددها سلفا كل هذه الشروط التي جرى الاعداد لها في اطارها.

ولا شك ان نظام الدوائر«١١دائرة في الضفة و ٥ في القطاع» على اساس الاكثرية البسيطة اي« نجاح المرشح اوالمرشحين الذي يحصلون على اعلى الاصوات في كل دائرة وفي دورة انتخابية وحيدة» يخدم بدرجة اساسية حزب السلطة ويعزز التكتلات العشائرية والعائلية والطائفية ، ويستبعد بالتالي، حكما، اي قوى او شخصيات سياسية لا ترتكز الى تحالف مع هذا الحزب، حزب السلطة او الى قاعدة عشائرية.

والمجلس المشكل بعد انتخابات كهذه لن يكون مجلسا يمثل حقا خارطة الشعب الفلسطيني السياسية حتى بحدود الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧، بكل تلاوينها وتياراتها.

وفي اوضاع طبيعية، فإن النظام الانتخابي الاكثر ملاءمة في ظروف الشعب الفلسطيني هو نظام التمثيل النسبي على قاعدة اعتبار كل الارض المحتلة دائرة واحدة. ولكن نظاما كهذا لا يخدم نزعة السلطة والاطراف الداعمة لاتفاقاتها مع اسرائيل في التحكم الكامل بالمجلس والسيطرة على الغالبية الساحقة لمقاعده واخراج اية قوى او شخصيات يمكن ان تشوش على السلطة واتفاقاتها، على افتراض ان هناك قوى وشخصيات معارضة يمكن ان تشارك في انتخابات كهذه

ويذهب بنفس الاتجاه اعتماد انتخاب رئيس السلطة التنفيذية بشكل منفرد وهو مالم يكن مطروحا في اتفاق اوسلو والتصورات الاولية للمجلس فصيغة الرئيس هذه، التعبير مكتوب هكذا في الاتفاق بنسخته الانكليزية وكل الصلاحيات الممنوحة له تجعله عمليا مركز السلطة الاساسي، اكثر من المجلس نفسه وهو ماياتي استجابة لامر واقع ولفردية السلطة الحالية التي يجري هكذا ترسيمها.

وهناك في القانون الانتخابي بند خاص يستثني رئيس السلطة من مبدأ ضرورة الاستقالة من الوظائف الرسمية وعضوية المجلس الوطني الفلسطيني ايضا قبل عشرة ايام من الترشيح فالرئيس وحده سيبقى في رئاسة سلطة الحكم الذاتي حتى لحظة انتخابه المحتوم وهو الذي يشرف على العملية كلها، ويعين اعضاء لجنة الانتخابات المركزية ورئيسها وامينها العام وكذلك اعضاء محكمة استئناف قضايا الانتخابات كما يحدد موعد الانتخابات ويبرم القانون الانتخابي.

وهكذا تبدو الانتخابات بالرغم من كل الهيصة الاعلامية طبخة معدة سلفا لن تحمل من المفاجآت ما يزعج طرفي اوسلو وانصاره ولا يستبعد طبعا ان يسعى حزب الرئاسة الى دعم مرشحين من الاحزاب الصغيرة التابعة له او من بعض الشخصيات الموالية من العشائر والعائلات اوالتي غادرت صفوف الفصائل والقوى المعارضة لاوسلو.

كل ذلك من اجل ذر الرماد على العيون والايحاء بوجود تعددية هي في الواقع مفقودة تماما، ووجود ديمقراطية هي مقصاة مسبقا بحكم القيود المفروضة على الانتخابات بفعل الاتفاقات ووظيفة المجلس المنتخب ووجود حرية هي غائبة لان الاحتلال يسيطر على معظم المناطق الماهولة بالسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية خاصة القدس الخليل، المنطقة ب ـ في اتفاق طابا علاوة على هيمنة سلطة الحكم الذاتي واجراءاتها القميعة لحرية التعبير والتنظيم في المناطق التي تديرها ومسلسل تجاوزات الحريات الديمقراطية من قبل هذه السلطة معروف ومستمر وتكفي القيود المفروضة على الصحافة والإعتقالات والاحكام التعسفية المرتكزة غالبا على تهمتي الانتماء والرأي.

طبعا، النازحون عام ١٩٦٧ والمبعدون منذ ذلك الحين اوالذين لسبب او لاخر لم يتمكنوا من العودة في المهلة الزمنية التي تحددها التصاريح الاسرائيلية كل هؤلاء يتم استثناؤهم من المشاركة في العملية الانتخابية وكذلك المعتقلون الذين نقل معظمهم الى داخل اسرائيل وهو ما يتناقض مع مضمون اتفاقية جنيف الرابعة التي وقعت عليها اسرائيل ولكنها لا تلتزم بها بالرغم من صدور عشرات القرارات في مجلس الامن والجمعية العمومية للامم المتحدة تدعوها لاحترام هذه الاتفاقية.

وعدد جميع هؤلاء يصل الى نصف عدد سكان الضفة والقطاع حاليا «اي ان ثلث الناخبين من هذه الاراضي محروم من المشاركة بقرار تعسفي اسرائيلي ورضوخ من طرف سلطة الحكم الذاتي». ناهيك عن كون اكثر من ثلاثة ملايين لاجيء يعيشون في بلدان اللجوء والشتات مستبعدين من العملية كلها، وموضوعهم مركون على الرف ومرشح للتصفية على اساس التوطين او تهجير جديد الى مناطق غير التي يتواجدون الان فيها.

وباختصار هذه الانتخابات التي استشهدنا ببعض النصوص التي تحكمها لا علاقة لها من قريب او بعيد بالممارسة الديمقراطية والحرة لحق انتخاب الممثلين او لحق التعبير عن الراي والموقف بالنسبة للمواطن الفلسطيني .انها ملهاة يراد بها تحويل الانظار عن مساوىء اتفاقات اوسلو ـ القاهرة ـ طابا ، وبقاء الاحتلال والاستيطان واستمرار وجود المستوطنين وقوات الاحتلال في الخليل وتغطية فصل القدس عن بقية الضفة الغربية المحتلة وكل المضامين المذلة الاخرى والاسراع في تنظيم هذه الانتخابات مباشرة بعد اعادة الانتشار خارج ست مدن في الضفة الفلسطينية المحتلة وحتى قبل خروج قوات الاحتلال من جزء من مدينة الخليل ينطلق من محاولة الاستفادة من المناخ الذي يسود هذه المدن التي رات قوات الاحتلال تخرج منها ولم تر بعد ان هذا الخروج لا يجعل القوات والمستوطنين بعيدين عن المدن ولايمنع الاحتلال من فرض حصاراته ومضايقاته وابتزاز اهل المدن وسلطة الحكم الذاتي للاذعان لطلباته واملاءاته كما حصل في العشرين شهرا الماضية مع غزة واريحا.

انه اتفاق محكوم باملاءات الطرف الاقوى وليس اتفاقا متوازنا ولو كان الامر غير ذلك لكان الاجدى قبل اجراء هذه الانتخابات ـ الملهاة ـ طرح الاتفاقات للاستفتاء الشعبي العام، ثم اتاحة الفرصة للشعب الفلسطيني لتقرير مصيره بصيغة شبيهة بتلك التي حصلت في ناميبيا قبل ستة اعوام لاختيار ممثلية الحقيقيين باشراف دولي وبمعزل عن قيود الاحتلال واشتراطاته.

هذا هو البديل الديمقراطي للانتخابات ـ الملهاة ـ والمخادعة، وهو حق من حقوق الشعوب.

وعلى العروبة السلام

● المحامي حنا ميشيل الحاج

إذا كان العمل الدبلوماسي شيء رائع ،ويمكن أن يجلب السلام، فمن حقنا ان نتساءل عن فحوى السلام القادم. هل يصب في مصلحة الامة العربية ام في مصلحة الاقليم الشرق اوسطي.

لقد خطت «اسرائيل» عدة خطوات إلى الوراء ،تراجعت فيها عن مواقف سياسية سابقة، خطوات تجعل المراقب يظن ان الدبلوماسية الفلسطينية والسورية واللبنانية قد حققت نجاحا مذهلا لكن لما لا نحاول للحظه ان نحاسب هذا النجاح الدبلوماسي من زاويه المصلحة القومية، والثمن السياسي الواجب دفعه، والذي يشيد عصرا امريكيا ـ اسرائيليا في المنطقة.

قد يتساءل الكثيرون ،لماذا تعتبر النصر الذي تحقق هزيمة اليس تحرير بعض المدن الفلسطينية في الضفة نصرا ، اليس استعداد «اسرائيل» للانسحاب من الجولان وجنوب لبنان دون قيد او شرط انجازا . لا يختلف اثنان على ان تحرير اي جزء من الاراضي المحتله هو نصر ،لكن النصر الذي امامنا ليس نصرا بلا مقابل، ففي الشق الفلسطيني نلاحظ حلول الدويلة مكان الدولة والقدس ، وحلول السلطة البوليسية مكان السلطة الديمقراطية. في حين لا يمثل جلاء الجيش الاسرائيلي عن كامل الجولان وجنوب لبنان نصرا مبينا، طالما ان المطلوب بالمقابل انسحاب الجيش السوري بعيدا عن خطوط المواجهه، وقيام الجيش اللبناني باستخدام السلاح الممنوح له من الولايات المتحدة، ضد الشعب والمقاومة اللبنانية في مرحلة لاحقة.

الا ان الاخطر من ذلك، هو عدم ربط الاتفاق السوري ـ اللبناني المزمع عقده مع «اسرائيل» بفك الحصار المفروض على العراق، لان محصلة فك الارتباط بين اتفاق او معاهدة السلام وبين رفع الحصار عن العراق، فيه تثبيت او تكريس للاقليم الشرق اوسطي سياسيا وعمليا اذ ان سلاما كهذا يلغي امكانية تهديد المصالح الامريكية في الخليج، ويلغي امكانية فتح جبهة مواجهة حربية عربية واسرائيلية لدعم ومساندة العراق في حال شنت الولايات المتحده او اسرائيل عدوانا جديدا عليه.

فلا يوجد شك ان كلينتون مهتم باعادة انتخابه لكن ما يجري هو عملية دبلوماسية تحمل في ثناياها ابعادا اعمق من ورقة كلينتون الانتخابية، او عودته الى البيت الابيض. فما يجري هو اقامة لحلف بغداد«جديد» يعتمد عسكريا على الجيش الاسرائيلي ، ويفتح ابواب المنطقة للتطبيع مع «اسرائيل» ويعمل على تثبيت نهج سياسي عربي منحاز للاملاءات الامريكية. ويبدو واضحا ان نجاح الولايات المتحدة بارهاب اوروبا من خلال القيادة الامريكية للتواجد الاطلسي في البوسنة، ياتي اولا قبل اكتمال ولادة روسيا السوفياتيه بعد نجاح الحزب الشيوعي الروسي الواضح في الانتخابات واشتداد ساعدها من خلال العمل على احياء الاتحاد السوفياتي، وياتي ثانيا اثناء انشغال روسيا في تضميد جراحها ،وبناء مناعتها الذاتية التي تتطلب مرحليا تجنب الدخول في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة. وياتي ثاليا لمنع اوروبا من سلوك نهج سياسي مستقل عن الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها النفطية.

فلا شك ان اسراع الولايات المتحدة بمحاولة تحييد سوريا ولبنان والشعب الفلسطيني، يتم في سباق مع الزمن لتوفير ظروف تستطيع عبرها حسم الموقف خليجيا لمصلحتها، كون المستقبل يحمل في ثناياه، امكانيه تغير موازين القوى في المنطقة والعالم لغير صالح الولايات المتحدة، خصوصا اذا انتعشت روسيا وتحررت اوروبا من الوصاية الامريكية.

وبالنتيجة فان سوريا التي تعلن حرصها على شعب العراق لن تحقق من خلال هذا النصر الدبلوماسي الازيادة المتاعب للشعب العراقي. فاذا تمسكت القيادة العراقية بمواقفها القومية، فقد تواجه بعدوان امريكي جديد محاولا دفعها لتوقيع اتفاق سلام مع اسرائيل واذا مارست القيادة العراقية الدبلوماسية ووقعت معاهدة سلام مقابل رفع الحصار عن العراق فانها ستواجه احتمالات وقوع حرب جديدة طويلة الامد مع ايران، كون ايران سترى في العراق دولة تنحاز ـ على حسابها ـ الى الولايات المتحدة ، الامر الذي من المحتمل ان يهدد وحدة العراق او يؤدي الى تقسيمه.

وهكذا نرى ان النصر الدبلوماسي الذي يهلل العديدون في البلدان العربية له ، هو هزيمة استراتيجية بكل معنى الكلمة فقضية القدس لم تجد حلا، وموازين القوى العسكرية ستزداد ميلا لصالح «اسرائيل» وموازين القوى السياسية ستزداد تبعثرا واضطرابا الامر الذي ستجني ثماره «اسرائيل».

وعليه اذ نناشد سوريا بوضع مساله فك الحصار عن العراق على اولويات جدول المفاوضات مع اسرائيل ،نناشد الحكومة اللبنانية وسلطة الحكم الذاتي باليقظة والحكمة والتبصر للمكائد الخفية التي تعدها الولايات المتحدة للمنطقة حتى لا ياتي يوم تحاسبهم فيه الاجيال القادمة بسؤال كبير هو : هل العروبة والقضية الفلسطينية قد سقطوا شهداء وضحايا للنجاحات الدبلوماسية والمخاسر الاستراتيجية.

ناس و ناس

● تيسير نظمي

وكل عدل وانتم بخير

في الندوة التي اقامها مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الاردنية حول«حرية الصحافة» والتي تاجلت الى ما بعد لقاء«الاسرة الصحفية» ـ المنتقاة ـ مع جلالة الملك الى ظهر يوم السبت الماضي وشارك فيها الاستاذ ابراهيم عز الدين ووزير العدل هشام التل وادارها د. مصطفى حمارنة . قال وزير العدل في مستهل تعقيبه على ما قدمه ابراهيم عز الدين ان على المعارضة التخلي عن ميراثها هي الاخرى ما دامت الحكومة تخلت من ميراث العقود الماضية ـ من الاحكام العرفية ـ الامر الذي جعل المحامي احمد النجداوي يحمد الله ويشكره لان المتحدث وزير العدل وليس وزير الداخلية، خاصة عندما قال وزير العدل ان القانون يجب ان يكون اشد ايلاما في ايقاع العقوبة على الصحفيين! وتعبير «الايلام» في العقوبة عندما ياتي من وزير العدل يثير تساؤلات عن ماهيه هذه العقوبة وعن شكل «الايلام» ان كان جسديا ام نفسيا معنويا ام ماديا بمعنى الغرامة ام روحيا!»

ولم تتضح في تغطية الصحف اليومية الزميلة مثل هذه الاقوال ومعانيها ودلالاتها في مداخلة وزير العدل التي كتبت عنها الصحافة اليومية وخاصة«الاسواق» التي عكست كثيرا من اقوال معاليه بدون دقة في النقل والتغطية»! بقي ان نتساءل هنا حيث لم يتسع المجال للتساؤل هل الرجوع عن الخطا فضيلة عندما تدخل حكومة من الحكومات مرحلة الديمقراطية بحيث يصبح من العدل الاحتكام للقانون والسلطة القضائية في اجواء ديمقراطية او شبه ديمقراطية تقتضي من المعارضة الرجوع عن الصواب؟

فالمعارضة لها ميراث من المطالبة بالعدالة والقانون والدستور والحريات والديمقراطية.. كما كان للحكومة ميراث من الاحكام العرفية. فكيف يراد للطرفين الرجوع عن ميراثهما مقايضة اذا تراجعت الحكومة عن الخطا فهل لتراجع المعارضة عن الصواب لقاء ذلك.. وكل عدالة وانتم بخير والمنافة.

انا ما انحنيت .. وللقياصرة ما انثنيت

انا ما انحنيت
صلب انا كالصخر جاء يهده الطوفان
ولقد مشيت على السيوف.. انا مشيت
بوركت ياشعب الكرامة
وللعروبة .. قد سرقت.. وقد قتلت.. وقد زنيت..
كم مرة عانقت سوط معذبك
كم مرة قبلت رجل معذبك
رغم الجراح النازفات من جراحي ما اكتويت
قالوا اكتفيت!!!!!!؟
فابيت حتى أن ارد عليهم
في زمان صار فيه بردا.. وسلاما
ولهذا ضاع شعري في زمان تواد الكلمة
قبل مرحلة المخاض
لذا هويت
لذا اكتويت ،،، وطاعني دمعي
ولكني لدمعي قد عصيت
اني كريم بدمائي، لكني بخيل ببكائي
انا ما انحنيت لاوطاني
انا ما انحنيت
ياقدس قد هلت اخر كبريائي
ثم اطلقت حذائي
ثم في أخر انفاس الكرامة، بكيت
اه ياقبلة روحي كم بكيت
دمعة جرى انا على خدك تمشي
لكني يوما ما انحنيت

● محمد فؤاد الخالدي

في العشق

يا امرأة تعشقني وهي المحاره
تصفك الجنة.. وتصفك النار
كيف لا وانت من ذوات الخمار
وقلبي اصادق على كل سلطان الحب.. وهذا يعني الدمار
تذبحني بطبع حروف منك
وشفتيك قبلة هي الاعصار
وهم انت.. وسراب حقيقة تارة واخرى عذاب
من انت يا امرأة.. اولى زهرة برية
أم جنية بحرية
أم لوحة ابدعها الخالق الفنان
اما انا [illegible]

● [illegible]

أهلا نبيل وهشام!!!

● امجد عرار *

لو كان الفن حصانا سهل الامتطاء لاصبح كل الناس فنانين، لكن أروع ما في سنن الحياة أن نعمة الفن لا يمتلكها الا القليل من البشر، فيما يتمتع الآخرون بنتائج فن الفنانين، ولو امكن أن نسمي كل مجموعة من النكات والطرائف مسرحية، لاصبحت كل جلسات السهر والسمر الشبابية مسرحيات، بحيث يختلط الحابل بالنابل والجالس بالسايل والجاهل بالعاقل.

الأدب والفن وجهان يحددان ملامح الحياة وكل حديث يدور عن فن وادب دون علاقة بالحياة كلام فارغ بلا لون ولا طعم ولا رائحة، ولقو يسقط حتما على أرضية الواقع الجاد. إذن فالفن موقف، والأدب موقف، لافن إلا فن الموقف ولا ادب إلا أدب الموقف. مهما تزين أصحاب نظرية الفن لأجل الفن بمكياج الرومانسية وحاولوا امتطاء جناح التجرد وصهوة السريالية والهذيان.

أن الأدب والفن تعبيران متلازمان للواقع والحياة، وليسا منظومة من الكلمات المعزولة عن امتداداتها الوجودية في واقع متحرك، متناقض ويحوي التقدم مثلما التراجع، والحب مثلما الكره والشجاعة مثلما الجبن، وبالمحصلة الصواب مثلما الخطأ. وفي كل ذلك لا بد للفن أن يقول كلمته إما في قالب موزون شعرا، او جملة «منوتة» موسيقيا او رسمة تبدعها ريشة.

والآن اجدني افقد صبري لأدخل في صلب الموضوع، يقولون قلة الرد رد. وإهمال الظواهر التافهة هو افضل وسيلة للتعامل معها . هذ المنطق صحيح حين يعرف الناس حقيقة هذه الظواهر المعنية. وفي حالة نبيل وهشام والدباس الحديث ذو شجون فحدث ولا حرج .. هذا الثلاثي الذي اختزل كم السخرية من الواقع العربي بكلمة «أهلا» نقل هذه الكلمة إلى تاشيرة اسرائيلية ترحب به على قبر رابين. لقد حولها هذا الثلاثي «المرح» إلى «أهلا» اسرائيلية جعلت الثلاثي ابطالا للتلفزيون الاسرائيلي طيلة الأيام الأخيرة. فهل هذا هو فن الموقف؟ والطامة الكبرى إن نبيل وهشام وأمل قد «ابدعوا» اهلا تطبيع .. فلمن يقولون الآن اهلا تطبيع؟ ومن الافضل ان تنقلب المعادلة، وينتقل كل مشاهدي «مسرحيتهم» إلى خشبة المسرح ويجلس الثلاثي ومن يدعم فكرته على كراسي الجمهور، ويشاهدوا مسرحية من كلمتين فقط «اهلا تطبيع».

بالضبط إذن يجري الحديث عن فن الرياح المتقلبة، فن البورصة والمقاولات، ومن الاجدر بكل فنان يعرف حقيقة اسلوبه وما سيفعله في بحر مستقبل منظور ، أن لا يقدم للناس ما يدين به نفسه لاحقا. فكثيرون يؤيدون التطبيع او يمارسونه ولم يتطرق اليهم احد كموضوعة وقضية .ولكن حين يقوم فنان باستجماع مئات الناس ويقول لهم اهلا تطبيع ويشاهدونه بعد فترة وجيزة يقرأ الفاتحة على قبر رابين ، فإن وراء الاكمة ما وراءها.

يبدو ان الحديث حول هذه المسالة لا يعرف شواطيء النهاية، لكن لابد من إعطاء الأمر للقلم بالتوقف. وقبل ذلك أود ان اشير أن التطبيع السياسي شيء والتطبيع الفني والثقافي شيء آخر، رغم عدم تاييدي للنوعين. إلا ان النوع الثاني خطير جداً حتى انه يلقى معارضة من بعض انصار التطبيع السياسي. وانا اتحدى كل السياسيين قادة، ومسؤولين وصحافيين وغيرهم ان يستطيعوا الجزم بمستقبل هذه المنطقة. لا بد من حقيقة راسخة يدركها الجميع أن الف وجه مرشح لتكوين ملامح الغد.

وما أسهل التعامل مع النهاية المتفائلة. اما تلك النهاية السوداء فإن تحملها صعب وآثارها مدمرة، حينها فإن التطبيع السياسي يمكن وقفه بقرار، اما التطبيع الثقافي فإن إزالته تحتاج إلى معجزة. اقول هذا الكلام للناس المنتشرين على أرصفة الشوارع وخلف ماكينات المصانع، وخلف المحاريث، واصحاب الأقلام الشريفة لان هؤلاء هم من تطمئن لهم.

* عن الحياة الجديدة

فوضى قضائية دولية

كلمة القاها [illegible] الأستاذ محمد الجندي حول القضاء ودوره عالميا ومحليا في خدمة الأقوى وضد مصالح الشعوب والفئات المقهورة واثر ذلك على المجتمع وعلى العلاقات الدولية.

● محمد الجندي

عندما يعطل القضاء او تشوه وظائفه يصبح الباب مفتوحاً لجميع التجاوزات وجميع انواع الانتهاكات للحريات والحياة الخاصة وجميع انواع الإعتداءات على مصالح المجتمع ولخراب المجتمع في النهاية وتحويله الى غابة.

تاريخياً كان دوماً الحق للاقوى، وكان القانون النافذ دولياً او محلياً هو الذي تضعه الأطراف المسيطرة حسب الزمان والمكان. لكن بسبب التوازنات التي كانت تنتج عن الصراعات المتنوعة والدائمة، تطورت مع الزمن أعراف واصول حقوقية، إدارية وتنظيمية وفردية، تدير وتنظم السلطة والمجتمعات، وعلاقات المجتمعات ببعضها، والتعايش ضمن المجتمع، والتعايش بين المجتمعات في منطقة معينة. وبقيت تلك الأعراف والأصول شفهية زمناً طويلاً، ثم انتقلت او بعضها، إلى شكل التشريع المكتوب منذ بداية الحضارات تقريباً، حيث يجد المرء نماذج هامة مثل قانون حمورابي.

الثورة الفرنسية ، وبالأخص الثورة الفرنسية الثانية ١٧٩٢ اطاحت بالملكية الإستبدادية، التي تجتمع فيها كل السلطات، وتم فصل السلطات الإدارية للدولة الى ثلاث: تشريعية، وتنفيذية، وقضائية. كان المفروض منذ ذاك الحين أن تكون السلطة التشريعية هي الأعلى، وأن تخضع لها الأخريتان مع استقلالهما عن بعضهما، وتساويهما في المسؤولية.

لكن السلطة التنفيذية هي السلطة الأساسية الموروثة تاريخياً. لذلك سرعان ما التفت السلطة التنفيذية «الديمقراطية» على السلطة التشريعية باساليب مختلفة، واتبعتها عملياً لها، بدلاً من العكس. إن السلطة التنفيذية «الديمقراطية» كانت، وما تزال، تستطيع التأثير في الإنتخابات إلى السلطة التشريعية، مما هو موضوع تحت تصرفها من امكانات مادية وسلطوية: تستطيع استخدام الرشوة، وتزييف الجداول الإنتخابية، وعرقلة الناخبين غير المرغوب فيهم، والقسر بانواعه، والهيمنة السياسية عن طريق الأحزاب التابعة لها، واللعب بصناديق الاقتراع ذاتها، وبناء «شعبيات ورقية»، وبتكييف قوانين الانتخاب، الخ.

أما السلطة القضائية، التي يجب نظرياً، أن تكون مستقلة، ومساوية بالمسؤولية للسلطة التنفيذية، فقد بقيت لأسباب عديدة غير قادرة، إلا على لعب دور تابع في المجتمع. يجب أن تحكم بموجب القوانين والتفسيرات الصادرة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، والاجتهادات في اطار ذلك، مما يصدر عن المحاكم العليا. لكن المادة الحقوقية الملزمة للقضاء هي من انتاج السلطة التنفيذية بالدرجة الأولى، وذلك من خلال المراسيم التشريعية والتفسيرات، وايضاً من خلال القوانين التي تصدر عن السلطة التشريعية ولكن مع تدخل السلطة التنفيذية، باشكال مختلفة. إذن، تنفذ السلطة القضائية في مجال عملها منظومة الرغبات المصوغة حقوقياً، الصادرة عن السلطات التنفيذية المتتالية. لا يحق لها أن تحكم في تناقض القوانين، إلا من حيث أن الأحدث يلغي الأقدم، أما إذا كانت المادة الحقوقية الصادرة عن السلطة التنفيذية القائمة متناقضة، فلا يحق لها أن تحكم فيها، لان ذلك يعد تدخلاً في صلاحيات السلطة التنفيذية، ولا يحق لها ان تحكم في عدم دستورية أحد القوانين، لأن ذلك يعتبر اعتداء



علي صبري : نموذج لظلم القضاء

على صلاحيات السلطة التشريعية، ولا يحق لها، أن تستخدم مواد الدستور من دون المواد المؤيدة لها في الحكم، لأن تنفيذ الدستور هو من حق السلطتين التشريعية والتنفيذية.

بالنسبة للقانون الدولي ليس هناك نظرياً سلطة تلزم الأطراف ذات العلاقة بتنفيذه، والتنفيذ القسري له يعني الحرب. لكن وجدت بعد الحرب العالمية الاولى عصبة الامم، وكانت في الواقع عصبة منتصرين، وزعت بالدرجة الاولى النفوذ الدولي، ومنه الاستعماري، على الأطراف الداخلة فيها. ووجد بعد الحرب العالمية الثانية الشكل الأكثر تطوراً للائتلاف الدولي، وهو المعروف بمنظمة الأمم المتحدة. تتميز هذه عن العصبة بكثير من الأمور، وخصوصاً بانتماء جميع الدول تقريباً إليها، ومن الجملة الدول الصغيرة والشالثية، بل والدول المهزومة. لكن بقيت الأداة الفعالة فيها، وهي مجلس الأمن، عصبة منتصرين، فالدول الدائمة العضوية فيه هي الطرف الأساسي في القرار. قرارات الهيئة العامة لها صفة الالزام المعنوي فقط، اما مجلس الأمن، فيمكن أن يتخذ قرارات خطيرة بحق الدول الأخرى غير الدائمة العضوية، وتنبري الأخيرة لتنفيذ ذلك بالقوة.

لقد نفذ المنتصرون في الحرب العالمية الثانية، اي الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والاتحاد السوفيتي وحكومة فرنسا الإنتقالية، بموجب اتفاق لندن في ٨ آب ١٩٤٥ محاكمة النازيين: شكلوا محكمة عسكرية دولية، عقدت جلساتها في نورنبرغ الألمانية، واستمرت عشرة أشهر، اعتباراً من ١٨ تشرين الأول ١٩٤٥ وحتى أول ايلول ١٩٤٦. حوكم القادة النازيون على ارتكابهم جر[illegible]رب، التي عرفت بانها:

[illegible]رائم ضد السلام، اي التخ[illegible] للحروب العدوانية واشع[illegible] خوضها بانتهاك ا[illegible] إهدات والاتفاقات الدولية.

٢ـ جرائم ضد الإنسانية، اي الإبادة وترحيل الناس.

٣ـ جرائم الحرب، اي انتهاك قوانين الحرب.

٤ـ «التخطيط او التامر المشترك لارتكاب» الأعمال المدرجة في البنود الثلاثة الأولى.

لا ريب ان النازيين يستحقون العقاب، ولكن المحكمة الدولية المذكورة لم تكن اداة قضائية وإنما اداة انتقام. اولاً : لان[illegible]كن الطعن في اختصا[illegible] من جوانب عديدة، وثانياً : [illegible]دول التهم وجدول العقوبات، اللذين استندت اليهما في احكامها، قد وضعا بعد ارتكاب الذنب، والقوانين الجزائية ليس لها مفعول رجعي، بسبب ان وجود القانون قبلا، يطرح الاحتمال، في عدم ارتكاب المذنب لذنبه.

في ١٩٤٨ جرى تحت اشراف الامم المتحدة توقيع اتفاق دولي لمنع ومعاقبة جريمة الإبادة، وكان ذلك من وحي محاكمات نورنبرغ.



اللاجئون الفلسطينيون : اين العدالة الدولية ؟

وهذا لم يمنع الإدارة الأمريكية، المحورية بالنسبة لمحكمة نورنبرغ، وبالنسبة لاتفاق ١٩٤٨، من فرض التوطين القسري لمائة الف صهيوني «يهود ولكنهم اعضاء في منظمات صهيونية» في فلسطين، والتسبب بالمضاعفات، التي حصلت، بتشريد مليون فلسطيني، وازالة حوالي ٤٠٠ بلدة وقرية فلسطينية من الخارطة. جرت هذه «الإبادة» في ظل الإدارة الأمريكية والأمم المتحدة.

وعندما توسعت اسرائيل إلى خارج حدود التقسيم، إلى مثلث الجليل والنقب وغيرهما، لم يصدر عن المنظمة الدولية، ولا عن الإدارة الأمريكية طبعاً، اي رد فعل. ايضاً لم يصدر اي رد فعل دولي، عندما لم تنفذ اسرائيل قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ تاريخ ١١ كانون الاول ١٩٤٩، باعادة الفلسطينيين إلى ديارهم او التعويض عليهم.

طبعاً ليس المقصود هنا الاستغراب والإنتقاد، لعدم وجود رد فعل، فعوامل ذلك معروفة ـ وانما المقصود تبيان التناقض بين محكمة نورنبرغ التي احدثت من دون وجود مادة حقوقية دولية، لا باختصاصها، ولا بالعقوبات التي تنظر فيها، بينما لم تتصد المحافل الدولية قضائياً، لاحداث يدينها القانون الدولي، وجرت في ظل المنظمة الدولية، التي من المفروض ان تسهر على حماية وتنفيذ القانون الدولي.

محكمة العدل الدولية في لاهاي نشات بعد الحرب العالمية الثانية استمراراً لمحكمة العدل الدولية الدائمة، التي احدثتها عصبة الامم، واحكامها ملزمة لاعضاء الامم المتحدة بموجب الميثاق، وحسب المادة ٩٥ منه. ووظيفتها فض المنازعات بين الدول فقط. اللانسانية، التي تصل الى درجة القتل، وتقارير أمنستي «اي منظمة العفو الدولية».. ومنظمات حقوق الانسان الدولية الأخرى مليئة بالأمثلة الماساوية على ذلك.

وبالعكس بدلاً من ان يكون القضاء ملجأ للمواطنين المضطهدين، كثيراً ما يكون اداة لاسباغ الشرعية على الإضطهاد. لقد اصدرت المحاكم الوطنية الخاصة احكاماً عشوائية قاسية غير منطقية وغير قانونية على عشرات الآلاف من المواطنين العاديين المهجرين من بلدانهم، او القابعين في سجونها، او الذين اعدموا. إن وطنيين كبارا من مثل المصري علي صبري ورفاقه، ومواطنين عاديين جداً، ذهبوا ضحية ذلك.

الاخوان المسلمون يحاكمون في مصر في محاكم خاصة ـ قد يستحق هؤلاء العقوبة، ولكن لماذا في محاكم خاصة؟

اثيرت حكاية الدكتور نصر حامد ابو زيد، استاذ الجامعة المصري في واشنطن بوست منذ ٢٢ تموز ١٩٩٣، واثيرت على الصعيد العربي في عام ١٩٩٥، ولكن من زاوية اجتماعية وايديولوجية وعاطفية، الخ.



نصر حامد ابو زيد : مسألة انسانية أم قضائية

الواقع ان تلك الحكاية المهزلة يجب أن تثار بالدرجة الأولى من الناحية الحقوقية. لا يوجد اي تشريع في العالم، الا في العادات القبلية، ولأسباب اخرى، يقضي بطلاق زوجين من دون ارادة احد الطرفين. ولذا فإن المحامي الذي يقيم دعوى طلاق قسري على زوجين من اجل اي سبب من الأسباب، يطعن في صفته كرجل قانون. والمحكمة، التي تقضي بمثل ذلك الطلاق، تطعن في نفسها كمنبر قضائي. كذلك تطعن المحكمة في نفسها، عندما تستهدي في احكامها برجل دين، يفتي بقتل الكفار، اي بقتل المواطنين المصريين، بينما لديها قانون عقوبات نافذ.

القضاء له وظيفة اجتماعية يومية، وبعيدة المدى، على درجة كبيرة من الاهمية، وتتعلق بتطبيق القوانين من جهة وتفعيل الوظائف القضائية للبرلمان، والادارات التنفيذية.

عندما يعطل القضاء، او تشوه وظائفه، يصبح الباب مفتوحاً لجميع التجاوزات ولجميع انواع الانتهاكات للحريات وللحياة الخاصة، ولجميع انواع الإعتداءات على مصالح المجتمع الآنية والبعيدة المدى، ولخراب المجتمع في النهاية، وتحويله إلى غابة.

تخريب القضاء على الأصعدة الوطنية هو من جملة الأسباب الأساسية لتشوه المجتمعات المدمرة، التي نراها امامنا، وعلى الصعيد الدولي هو من جملة الاسباب الاساسية للغابة الدولية، التي نراها، لغابة المجازر وجرائم الحرب بانواعها، واذلال الشعوب، والعبث بمصائرها وبامنها وبمستوياتها المعيشية.

الإنسانية بحاجة من جملة امور عديدة اخرى، إلى تحويل القضاء الدولي والوطني من اداة انتقام، واداة مساعدة لتنفيذ اهداف الاقوى دولياً، او وطنياً، على حساب الأضعف، إلى اداة مساعدة لتحقيق سيادة القانون، الصادر عن المؤسسات الديمقراطية، والذي يؤلف نتاجاً صحيحاً لسيادة الشعب، وسيادة الشعوب.

هل يمكن ذلك؟ ربما ..

الأهالي
اسبوعية سياسية جامعة يصدرها حزب الشعب الديمقراطي الأردني «حشد»
المشرف العام: سالم النحاس
رئيس التحرير المسؤول: اسامة الرنتيسي
الادارة والمالية: [illegible]
التنفيذ الفني : صحارى - تلفون ٦٩٤٤١٢
المكاتب: [illegible]
الأهالي: [illegible]
الاشتراكات: [illegible]

هكذا من الاصل

من مقاعد الاهالي

● سالم النحاس

عام ١٩٩٦ .. عام واعد

نعم.. العالم يتغير.. يتغير بسرعة.. والتغييرات التي وقعت في عام ١٩٩٥ .. تغييرات كبيرة في كل مكان تقريبا. وها هو العالم يستقبل عام ١٩٩٦ .. بكثير من الحذر.

الدرس الرئيسي الذي يمكن ان نستخلصه من معاناة العام المنصرم هو ان البدائل التي طرحها اليمين العالمي ليست هي الحلول للمشاكل القائمة والرعاية الامبريالية الامريكية لهذه البدائل، حتى في ظل مظاهر اعتى قوة على الارض «السلاح والمال والاعلام» ليست هي البديل .. وليست هي المنقذ..

الدرس الرئيسي هو انه في اطار الصراع العام الدائر في الكون لا بديل عن انتصار المصالح الوطنية.. والمصالح الوطنية لا تحددها الا الارادة الشعبية لكل بلد.

نرى هذا في نتائج الانتخابات التشريعية في اكثر من بلد بدءا بروسيا وانتهاء بتركيا اخيرا، ونراه في الاضطرابات الواسعة التي تعم الدول الفقيرة، والاضرابات العمالية الواسعة التي تعم الدول الرأسمالية تلك التي جرت بها والمرشحة لذلك.

نعم.. العالم يتغير وبسرعة ايضا: ومنطقتنا تقع في اطار هذا التغيير المذهل.. وقدم حلفاء امريكا حلولهم لمشاكلهم المستعصية. وقالوا لنا عبر القوة الاقناعية العابثة «الامن، والاعلام، والتحكم بتوزيع الدخل» ماهي بدائلكم في المعارضة.: قالوا لنا العالم تغير وعلينا ان نتغير معه.. فما هو بديلكم. قلنا بديلنا هو التمسك بالمبادىء: العودة للارادة الشعبية.. للارادة الوطنية والوطني معروف معناها الاصطلاحي السياسي: ذلك الذي يفرز او يصوغ سياساته من المصلحة الوطنية، من الارادة الشعبية.. وحين تختل موازين القوى يعود الى الارادة الشعبية.. الى قوى الشعب للدفاع عن خياره، خياره الوطني القائم اولا واخيرا الدفاع عن استقلال البلاد وخير ابنائه.

نعم.. العالم يتغير.. ويتغير بسرعة ايضا، فالبدائل التي قدمتها امريكا واسرائيل بدأت حولها التساؤلات.. وبدأت تعاني من مشاكل جديدة في مواجهة ارادة الشعوب التي لا تكتفي بالوعود.

والسلطة قدمت لنا بديلها لحالة اللاسلم واللاحرب مع اسرائيل التي كانت قائمة منذ عام ١٩٦٧، قدمت لنا معاهدة وادي عربة التي اصبحت حجر الزاوية في سياساتها المختلفة، بما في ذلك علاقات بلادنا العربية.

وقدمت لنا بديلها الاقتصادي الاجتماعي في برنامج التكيف الاقتصادي مع شروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذي لم يمس سوى تدمير الطبقة الوسطى في البلاد.

[illegible]

● فيصل الخزاعي

حقوق الأردنيين الدستورية

نظم الدستور الاردني لعام ١٩٥٢، فيما نظم، حقوق الاردنيين الدستورية، وافرد لها فصلا خاصا هو الفصل الثاني من الدستور، المواد(٥ ـ ٢٣). وفيما يلي بعض نصوصها:

مادة ٦/٢ «تكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود امكاناتها وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الاردنيين».

مادة ٧ «الحرية الشخصية مصونة».

مادة ٨ «لايجوز ان يوقف احد او يحبس الا وفق احكام القانون».

مادة ٩ / ١ «لايجوز إبعاد اردني من ديار المملكة».

مادة ٩ / ٢ «لا يجوز ان يحظر على اردني الإقامة في جهة ما ولا ان يلزم بالإقامة في مكان معين الا في الاحوال المبينة في القانون».

مادة ١٠ «للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه».

مادة ١٥ / ١ «تكفل الدولة حرية الرأي ولكل اردني ان يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط ان لا يتجاوز حدود القانون».

مادة ١٥ / ٢ «الصحافة والطباعة حرتان ضمن حدود القانون».

مادة ١٥ / ٣ «لا يجوز تعطيل الصحف ولا إلغاء امتيازها إلا وفق احكام القانون».

مادة ١٦ / ١ «للاردنيين حق الإجتماع وضمن حدود القانون».

مادة ١٦ / ٢ «للاردنيين حق تأليف الجمعيات والاحزاب السياسية على ان تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية، وذات نظم لا تخالف الدستور».

مادة ١٦ / ٣ «ينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات والاحزاب السياسية ومراقبة مواردها».

مادة ١٨ «تعتبر جميع المراسلات البريدية والبرقية، والمخاطبات الهاتفية سرية فلا تخضع للمراقبة او التوقيف إلا في الاحوال المعينة في القانون».

مادة ٢٢ / ١ «لكل اردني حق تولي المناصب العامة بالشروط المعينة في القانون والانظمة».

مادة ٢٣ / ١ «العمل حق لجميع المواطنين وعلى الدولة ان توفره للاردنيين بتوجيه الاقتصاد الوطني والنهوض به».

مادة ٢٣ / ٢ / و «تنظم نقابي حر ضمن حدود القانون».

هذه هي حقوق الاردنيين الدستورية والتي نص عليها وكفلها الدستور ولا يجوز لأي جهة التطاول عليها او مصادرتها بقانون او نظام او قرار اداري تحت اي تبرير كان.

والدستور يلزم السلطة التنفيذية (الحكومة) بوضع القوانين والانظمة التي تصون وتنظم هذه الحقوق وليس لها ان تقيدها، ومن باب أولى ان تصادرها.و هذه القوانين والانظمة التي توضع تحت رقابة السلطتين التشريعية والقضائية ينحصر دورها، وتحدد غايتها بحماية هذه الحقوق، وتنظيم ممارسة الاردنيين لها، وهذا هو فقط معنى الاحالة إلى القوانين الواردة في النصوص الدستورية، فحين تنص المادة (٢/١٥) من الدستور على ان الصحافة والطباعة حرتان ضمن حدود القانون، فان النص يعني ان من حق الاردنيين إصدار الصحف والمجلات والدوريات وطباعة الكتب والنشرات وتوزيعها وعلى القانون ان لا يأتي القانون ليصادر هذه الحرية، فمعيار الضبط والتنظيم يبنى على مبدأ حرية الصحافة والطباعة الدستوري، فالاصل إطلاق وإباحة هذه الحقوق للاردنيين بكفالة الدستور.

هذا الدستور الذي يتمتع بالسيادة العليا على سائر القوانين والذي يجب ان يلتزم به كل من القاضي والمشرع والسلطة التنفيذية، كفل للاردنيين حرياتهم الشخصية والعامة، فالحرية الشخصية للمواطن الأردني مصونة، ويحرم توقيفه او اعتقاله او التحقيق معه (كالليث) إلا بسبب عمل او نشاط يجرمه قانون صادر حسب الأصول التشريعية ولا يخالف الدستور، (فلا جرم ولا عقوبة إلا بنص).

وعلى الرغم من وضوح وصراحة هذه النصوص الدستورية، فان حقوق الاردنيين هذه قد تعرضت للتقييد والانتهاك والمصادرة على مدى السنوات السابقة، بحيث أصبح تحريمها هي القاعدة الراسخة التي تفرضها الحكومة.

فلقد حرم على المواطنين عقد الاجتماعات العامة للتداول في امورهم العامة، وفي شؤون اردنهم الغالي، إلا في الشكل وفي الوقت وفي الموضوع الذي ترتضيه الاجهزة المعنية وبحضورهم، رغم ان قانون الاجتماعات العامة رقم (٦٠) سنة ٩٥٣ ينص في المادة الثالثة منه على مايلي:«يجوز عقد الاجتماعات العامة في المملكة على ان يعطي إشعار بذلك قبل ٤٨ ساعة من عقد الاجتماع».

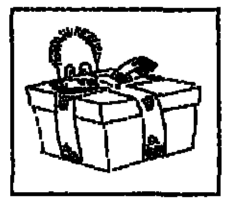
أما الصحافة والطباعة وحرية الرأي، والتعبير، التي منحها الدستور للاردنيين في المادة الخامسة عشرة منه، فقد صودرت تماما، وتجر دائما الاجهزة المعنية اعدادا كبيرة من الاردنيين، ويتعرضون لشتى صنوف التعذيب والأذى والإهانة لمجرد إفصاحهم عن آرائهم في شؤون حياتهم العامة وفي قضايا اردنهم الغالي.

إن الدفاع عن الاردن والاردنيين ومواجهة الاخطار الخارجية والداخلية لا يتحقق إلا بإطلاق الحريات الديمقراطية للمواطنين، فهم الذين يصونون حرمة الوطن ويذودون عن استقلاله.



● عن الاهرام المصرية

ناس...



● عن اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة صدرت الرواية الاولى للكاتب **محمود عيسى موسى** بعنوان «حنتش بنتش» تقع في ٣٥٦ صفحة من القطع الكبير.

● انتخب نقيب المهندسين الزراعيين الاردنيين **طارق التل** رئيسا للدورة القادمة لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب وذلك خلال المؤتمر الثالث والعشرون للاتحاد والذي عقد في الرباط بالمملكة المغربية واختتم اعماله الاسبوع الماضي.

● صدر العدد التاسع عشر من مجلة « **عمان** » الثقافية التي تصدر عن امانة عمان الكبرى ويرأس تحريرها الزميل **عبدالله حمدان**.

● الناقد والباحث الفلسطيني **عبد الرحمن بسيسو** وصل لندن في زيارة عمل تتعلق بمتابعة اتصالاته مع منظمة العفو الدولية التي اختير مديرا للقسم العربي فيها

● يستمر معرض الفنانين **نذير العواملة ويوسف بشارات** في المركز الثقافي [illegible] حتى ١٢/٢٨.

● عن دار سندباد للنشر صدرت رواية «حجارة في الذاكرة» للكاتب **حامد الدناس**، تقع في ١٤٤ صفحة من الحجم المتوسط.